دولة الكويت

مشروع مدار الوقف

الأمانة العامة للأوقاف

سلسلة الكتب (٧)

القطاع الثالث والمسؤولية الاجتماعية
(الآفاق – التحديات)
الكويت أنموذجًا

لبنى عبد العزيز صالحين

الأمانة العامّة للأوقاف

دولة الكويت

سلسلة الكتب (٧)

القطاع الثالث والمسؤولية الاجتماعية

(الآفاق والتحديات - الكويت أنموذجًا)

لبنى عبد العزيز صالحين

إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية
١٤٣٦هـ/٢٠١٥م

رسالة الأمانة العامة للأوقاف هي نشر الثقافة الوقفية،
لذا فكل إصداراتها غير مخصصة للبيع

سلسة الكتب (٧)

جميع الحقوق محفوظة
«ح» الأمانة العامة للأوقاف ٢٠١٥م

دولة الكويت
الدسمة - قطعة ٦ - شارع حمود عبدالله الرقبة
ص . ب ٤٨٢ الصفاة ١٣٠٠٥
هاتف ١٨٠٤٧٧٧ - فاكس ٢٢٥٤٢٥٢٦
www.awqaf.org.kw
البريد الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف
amana@awqaf.org
البريد الإلكتروني لإدارة الدراسات والعلاقات الخارجية
serd@awqaf.org

الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر مؤلفها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات تتبناها الأمانة العامة للأوقاف.

فهرسة مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر

253.902 عيد، لبنى عبد العزيز صالحين.
القطاع الثالث والمسؤولية الاجتماعية: الآفاق والتحديات الكويت نموذجا/لبنى عبد العزيز صالحين عيد. - ط١.- الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، 2015
280 ص؛ 24 سم. - (سلسلة مداد الوقف؛ 7)

1. الوقف - الكويت 2. الوقف - توثيق أ. العنوان ب. السلسلة

رقم الإيداع: 2015/171
ردمك: 978-99966-38-44-2

بسم الله الرحمن الرحيم

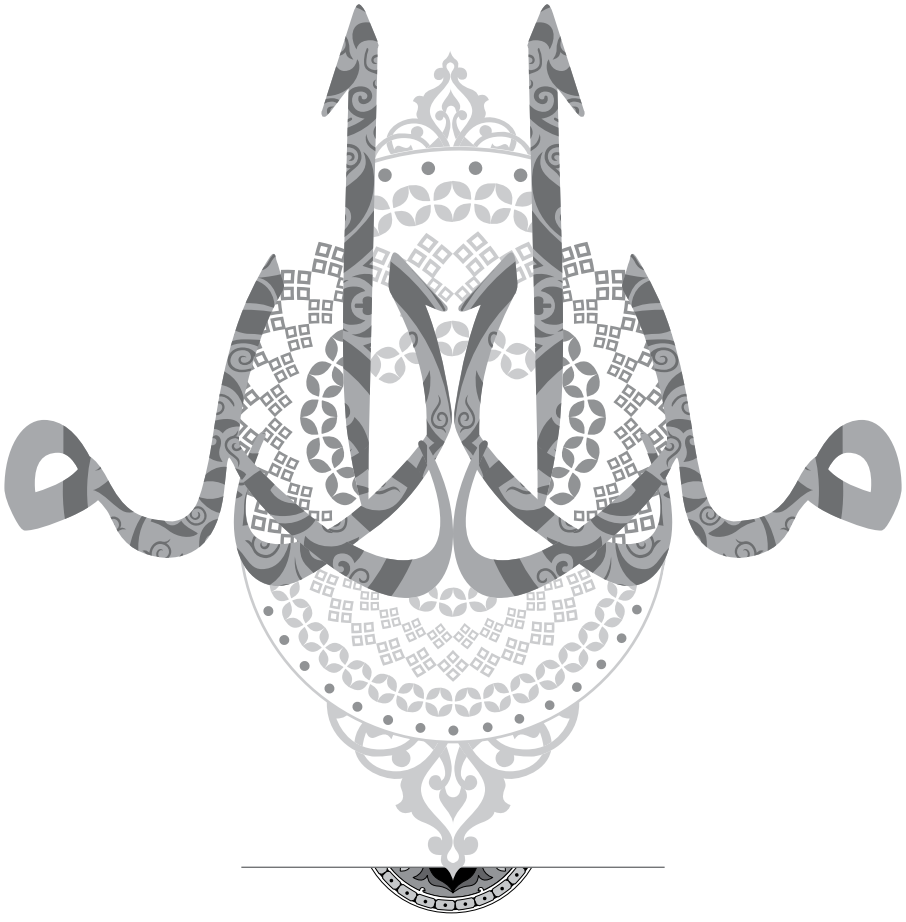

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تصدير	٩
مقدمة	١٣
الفصل الأول: القطاع الثالث والرؤية الإسلامية	١٩
المحور الأول: الإسلام والقطاع الثالث (الخيري)	٢١
المحور الثاني: القطاع الثالث (الرصيد التاريخي)	٣٧
أولا: مرحلة الازدهار (من عهد النبوة إلى الدولة العثمانية)	٣٧
ثانيا: مرحلة الانحسار والتراجع	٥٠
ثالثا: مرحلة الحراك والنهضة: العصر الحديث والعولمة	٦١
المحور الثالث: التجربة الغربية المعاصرة والقطاع الثالث (الخيري)	٦٩
الفصل الثاني: العمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية (نظرة واقعية)	٧٩
المحور الأول: واقع المؤسسات الخيرية ومسؤوليتها الإجتماعية (تكامل أم تضاد)	٨٢
المحور الثاني: المسؤولية الإجتماعية وترسيخ ثقافة العمل الخيري	٩٠
المحور الثالث: المؤسسات الخيرية والبعد القيمى	٩٥
أولا: القيم مصدر بناء الضمير	٩٥
ثانيًا: القيم معايير للسلوك	٩٦
ثالثًا :القيم والقوانين	٩٧
رابعًا: أهمية القيم النهضوية فى السلم القيمى	٩٨
المحور الرابع: رأس المال الفكري والعمل الخيري	١٠٩
المحور الخامس: العمل الخيري وثقافة الوقف	١١٣
أولا: أهمية الوقف	١١٥

ثانيا: أهداف الوقف ١١٦
ثالثًا: الوقف منحة إسلامية فريدة للتنمية الاخلاقية والإنسانية والمجتمعية ١١٧
رابعًا: أوقاف النبي ﷺ وصحابته الكرام ١١٩
خامسًا: من روائع أوقاف المسلمين ١٢٣
سادسًا: الأدوار التي أداها الوقف ١٢٦
سابعًا: الوقف ودوره فى تعزيز وتقوية القطاع الثالث
(الخيري والتطوعي) ١٤٢
المحور السادس: التحديات والعقبات التى تعترض مسيرة البناء
الاجتماعي للعمل الخيري ١٤٦
أولا: التحديات الخارجية ١٤٧
ثانيا: التحديات الداخلية ١٥٣
ثالثًا: حلول ومقترحات لمواجهة التحديات والعقبات ١٥٥
الفصل الثالث: الآفاق المستقبلية للنهوض بالعمل الخيري اجتماعيا ١٦١
المحور الأول: استثمار روافد صناعة العمل الخيري ١٦٤
اولا: الإنسان الفاعل ١٦٤
ثانيًا: سمات وخصائص الإنسان الفعال ١٦٧
ثالثًا: الأسرة ودورها فى بناء الإنسان الفاعل ١٦٨
رابعًا: المؤسسة التعليمية ودورها فى بناء الإنسان الفاعل ١٧٣
خامسًا: وظائف المدرسة الهامة في عصر الحراك والنهضة ١٧٧
سادسًا: تطبيق مفاهيم تربوية جديدة تساهم فى إصلاح المنظومة التربوية
وفق الرؤية الإسلامية التى ترسخ الثقافة الخيرية ١٨٢
سابعًا: خطوات عملية لترسيخ الثقافة الخيرية والتطوعية
عبر المراحل التعليمية المختلفة ١٨٦

ثامنًا: مقترحات عامة لترسيخ الثقافة الخيرية في نفوس الناشئة ١٨٨
تاسعًا: الدور المحوري للمعلم التربوي في التربية والتعليم
وترسيخ الثقافة الخيرية ١٨٨
عاشرا: أهم السمات التي ينبغي أن تتوافر في المعلم القادر
على نشر الثقافة الخيرية ١٩٢
حادى عشر: الدور الإسلامي التربوي للمعلم المربي ١٩٧
ثاني عشر: دور المؤسسات الخيرية في بناء الإنسان الفاعل ١٩٩
ثالث عشر: دور الإعلام التربوي في بناء الإنسان الفاعل ٢٠٨
رابع عشر: دور الحكومة فى بناء الإنسان الفاعل ٢١٢
خامس عشر: مقترحات لتحفيز المتطوعين الفاعلين ٢١٥
المحور الثاني: إنشاء مراكز متخصصة بالمعلومات والدراسات
والأبحاث التي تخدم العمل الخيري ٢١٥
المحور الثالث: التجربة الكويتية في العمل الخيري ٢٢٠
اولا: الأمانة العامة للأوقاف صناعة التنمية ومشاريع النهضة ٢٢٣
ثانيًا: الكويت والنماذج الخيرية الفاعلة ٢٢٨
ثالثا: الأمانة العامة للأوقاف ونداء الجسد الواحد ٢٣٢
رابعا: التنمية المهنية للعاملين في الأمانة العامة للأوقاف
ودورها فى تعزيز وتقوية القطاع الثالث ٢٣٧
خامسا: الأمانة العامة للأوقاف وحصاد التميز ٢٣٨
الخاتمة ٢٤٥
المراجع ٢٤٧
قائمة الكتب والدراسات الصادرة عن الأمانة العامة للأوقاف
في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي ٢٦٦

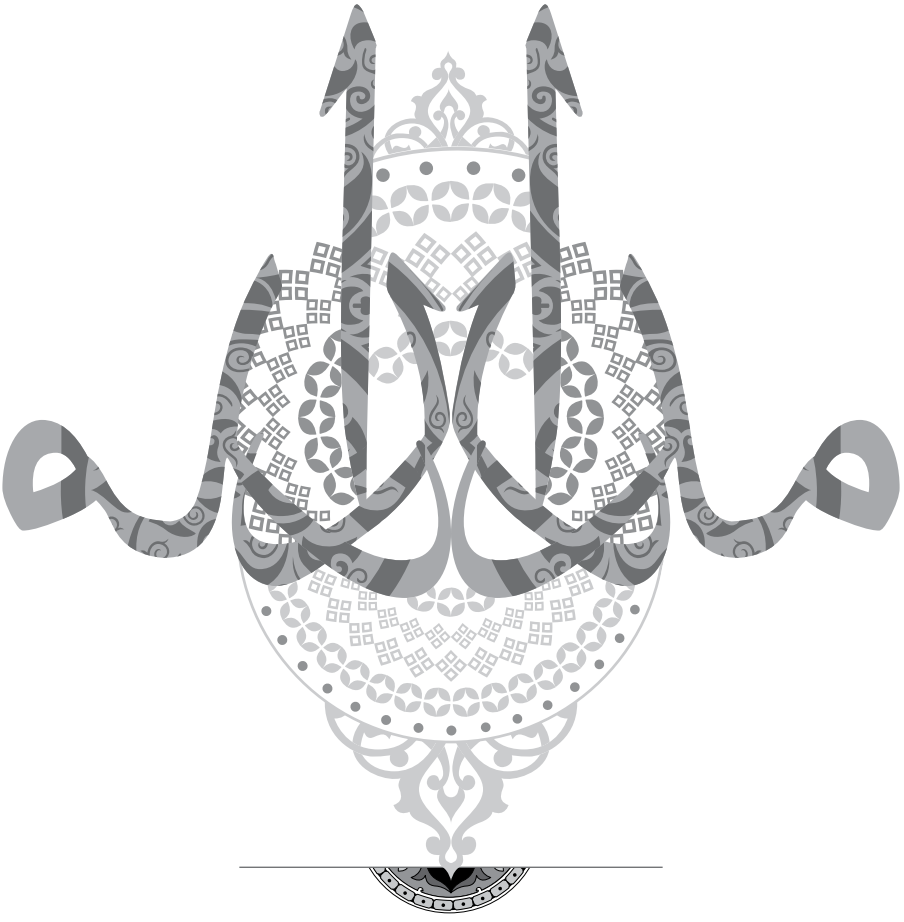

تصدير

تعمل الأمانة العامة للأوقاف على إنجاز «مشروع مداد الوقف» المندرج بدوره ضمن مشاريع «الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف» على مستوى العالم الإسلامي، حيث تم اختيار دولة الكويت لتكون «الدولة المنسقة» بموجب قرار المؤتمر السادس لوزراء أوقاف الدول الإسلامية المنعقد بالعاصمة الاندونيسية «جاكرتا» في أكتوبر سنة ١٩٩٧م.

وهذه المشاريع هي:

١. مشروع «مداد» لنشر وتوزيع وترجمة الكتب في مجال الوقف.

٢. مشروع دعم طلبة الدراسات العليا في مجال الوقف.

٣. مشروع مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف.

٤. مشروع "مجلة أوقاف".

٥. مشروع منتدى قضايا الوقف الفقهية.

٦. مشروع "نماء" لتنمية المؤسسات الوقفية.

٧. مشروع "قطاف" لنقل وتبادل التجارب الوقفية.

٨. مشروع القانون الاسترشادي للوقف.

٩. مشروع جائزة الأمانة العامة للأوقاف للتميز والإبداع الوقفي.

١٠. مشروع كشافات أدبيات الأوقاف.

١١. مشروع مكنز علوم الوقف.

١٢. مشروع معجم تراجم أعلام الوقف.

١٣. مشروع أطلس الأوقاف.

١٤. مشروع قاموس مصطلحات الوقف.

١٥. مشروع مسابقة الكويت الدولية لتأليف قصص الأطفال.

١٦. مشروع بنك المعلومات الوقفية.

وتنسّق الأمانة العامة للأوقاف في تنفيذ هذه المشاريع مع كل من المجلس التنفيذي لمؤتمر وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية.

وتندرج "سلسلة الكتب" ضمن "مشروع مداد" لنشر وتوزيع وترجمة الكتب في مجال الوقف الهادف إلى بث الوعي الوقفي في مختلف أرجاء المجتمع. وتهدف هذه السلسلة إلى نشر الكتب في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي، لتعريف عموم القراء بالمسائل المتعلقة بقضايا الوقف والعمل الخيري التطوعي، وتشجيع البحث العلمي الجاد والمتميز في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي، والسعي لتعميم الفائدة المرجوة.

ويسر الأمانة العامة للأوقاف، أن تقوم بنشر هذه السلسلة من الكتب، وأن تضعها بين أيدي الباحثين والمهتمين والمعنيين بشؤون الوقف والعمل الخيري، أفرادا ومؤسسات وهيئات.

وننوه إلى أنه تم تحكيم هذا الكتاب، حيث عرض على التحكيم العلمي بغرض النشر، وفق اللوائح المعمول بها في الأمانة العامة للأوقاف، وقد تمت إجازته للنشر بعد قيام الباحث بالتعديلات المطلوبة، ومراجعته لغويا وتحريره علميا.

وهذا الكتاب الذي بين أيدينا إنما يتناول قضية ذات أبعاد اجتماعية هامة، ألا وهي القطاع الثالث غير الهادف للربح ودوره في تحقيق الأهداف المجتمعية في الواقع المعاصر. فتطرق الى الرصيد التاريخى والمخزون التراكمى للقطاع الثالث (الخيرى) ومدى حاجة الأمة العربية والإسلامية له، وإمكانية الإستفادة

مــن التجــارب الإقليمية والعالمية في هــذا الميدان الرحب، مــع التعرض لواقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الخيرية وترسيخ ثقافة العمل الخيري، وأهم التحديــات والعقبات التى تعترض مســيرة البناء الاجتماعى للعمل الخيرى في العالــم العربي والإســلامي، ورصــد مجموعة من الحلــول والمقترحات لمواجهة هذه التحديات، وكيفية اســتثمار روافد القطاع الثالث من أجل النهوض بالعمل الخيــرى اجتماعيا. كما ســلط الضوء على المؤسســة الوقفيــة باعتبارها أكبر وأهم مؤسسة خيرية للقطاع الثالث فى العالم العربي والإسلامى.

ســائلين المولى عز وجل أن يبارك في هذا العمل، ويجعل فيه النفع الجليل والفائدة العميمة.

الأمانة العامة للأوقاف

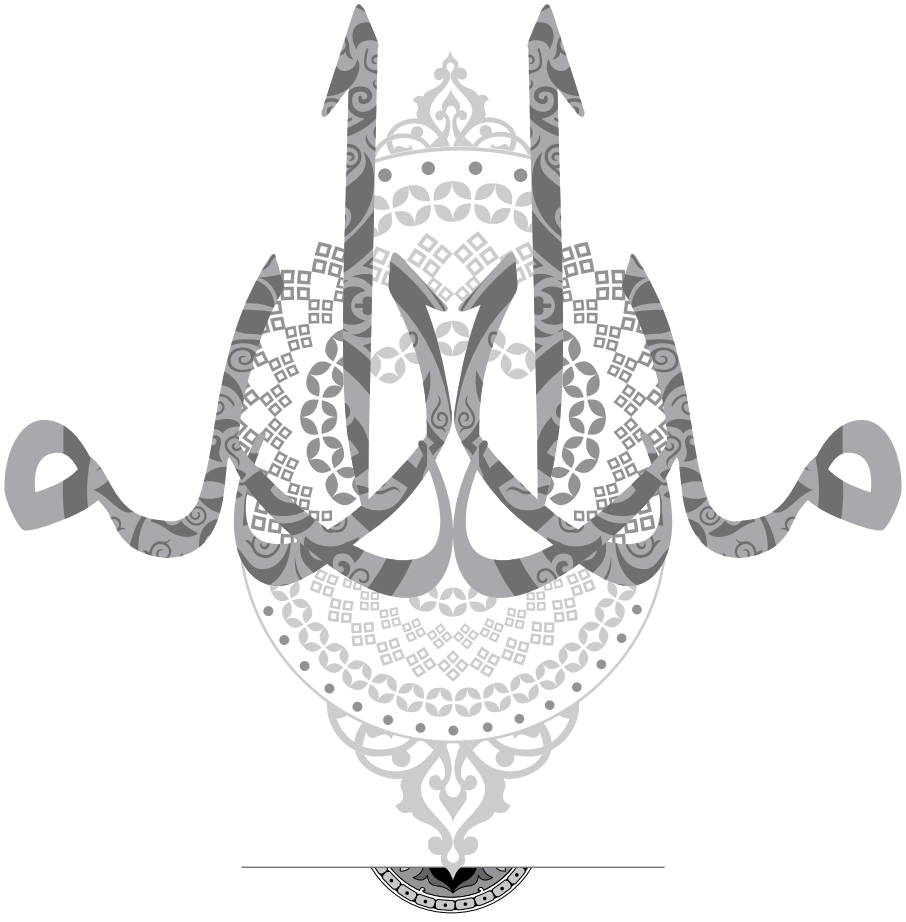

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستهديه، ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، اللهم افتح لنا أبواب حكمتك وأنشر علينا لطائف رحمتك، رب أنعمت علينا فزدنا علما، وهدى وتقوى.

أما بعد:

فقد استخرت الله عز وجل بالكتابة عن القطاع الثالث، وعندما بحثت ونقبت وجدت أنه مجرد مسمى حديث يطلق في الآونة الأخيرة في الأوساط والنظم الغربية، والأصل له هو العمل الخيري والتطوعي والوقفي. حيث أطلق على هذا القطاع أسماء عدة وهي تختلف باختلاف المنظومة الثقافية والبيئية للمجتمعات، أما جوهر العمل فهو الموروث الإسلامي من الأعمال الخيرية والتطوعية والوقفية، أي كل أعمال البر والعطاء التي تم اقتباسها من نور الكتاب الكريم والسنة المطهرة.

ولقد صُنّف القطاع الخيري الإسلامي، عبر عصور الحضارة الإسلامية الزاهية، بأنه القطاع الأول أو الثاني وليس القطاع الثالث كما يطلق عليه الغرب الآن، سواء من حيث حجم رأس ماله وأعماله وشراكته التنموية وتحريكه لرأس المال الفكري، والاجتماعي، والقيام ببرامج التنمية الشاملة المختلفة والمتنوعة، وتلبية جميع الاحتياجات المجتمعية الأساسية من تعليم وصحة، وثقافة، ورعاية دينية، وقيمية وتربوية، ومهنية، وبيئية، وإعلامية، أم من غيره من أوجه العناية بمفردات هذا القطاع.

وتحتاج الأمة العربية والإسلامية في الفترة الآنية والمستقبلية إلى العودة بقوة للعمل بمفهوم القطاع الثالث، حيث إن القطاع الحكومي والقطاع الخاص بمفردهما لا يستطيعان القيام ببرامج التنمية الشاملة المختلفة، والمتنوعة، وتلبية جميع الاحتياجات المجتمعية الضرورية، والكمالية، حيث إن مفهوم الدولة الشمولية (دولة الرفاه) التي تقدم كل الخدمات لكل شرائح المجتمع قد تقلصت وانحسرت خدماتها. والعمل مطلوب بشدة بمفهوم القطاع الثالث المتميز لأنه لايقوم على الجبر، والروتين الحكومى شأن القطاع الحكومى، ولاينشد الربح والمنفعة الخاصة شأن القطاع الخاص والتجارى، متميزًا بديناميكية الحركة وابتغاء المنفعة العامة التى تدعو لها الشريعة الإسلامية الغراء من خلال كل أنواع البر والعطاء.

إن السعي الدؤوب للعمل بمفهوم القطاع الثالث في مرحلة الحراك والنهضة، إنما يتطلب الجدية في العمل وفق منظومة القطاع الثالث، لأنه هو في الأصل القطاع الخيري الذي أرسى دعائمه ووضع لبناته الأولى القرآن الكريم والمنهج النبوي، واقتدى وسار على النهج والطريقة صحابة رسول الله ﷺ، والتابعون، والسلف الصالح حتى يومنا هذا.

نحتاج الآن إلى تشكيل وبناء استراتيجية مؤسسية للقطاع الثالث كصناعة إسلامية راسخة وداعمة لتقديم خدمات تفوق التوقعات Exceed Expectation كما كان في العصور الزاهرة للحضارة الإسلامية.

ونظرًا لأهمية هذا الموضوع فقد أوكلت إلي إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية بالأمانة العامة للأوقاف مهمة الكتابة في هذا الموضوع الهام، وبعد استخارة ربي، وطلب المدد منه والعون، شرعت في تجميع المادة العلمية عبر البحث والتنقيب والتنقيح والتحقيق، واستجلبت العزيمة والهمة حتى أكون

قـدوة فاعلة في مجال عملي بالأمانة العامة للأوقاف حتى وفقني الله لإتمامه على هذه الكيفية، وكم اسـتمعت واسـتفدت من المعلومات وجوانب المعرفة عن هذا الموضوع الحيوي (القطاع الخيري) المسمى بالقطاع الثالث الآن على الرغم من مواجهة بعض الصعوبات أثناء القيام بهذا العمل.

هذا وقد جاء البحث مقسمًا على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة:

المقدمـة: تناولت فيها الحديث عن أهمية القطاع الثالث وحاجة الأمة إليه، وأتبعته ببيان خطة البحث.

● الفصل الأول بعنوان "القطاع الثالث والرؤية الإسلامية"، يتضمن تمهيدًا ويندرج تحته ثلاثة محاور رئيسة:

- المحور الأول: الإسلام والقطاع الثالث (الخيرى).
- المحور الثاني: القطاع الثالث (الرصيد التاريخى).
- المحور الثالث: التجربة الغربية المعاصرة والقطاع الثالث (الخيرى) .

● الفصـل الثانـى بعنـوان "العمل الخيـرى والمسـئولية الاجتماعية (نظرة تاريخية)"، يتضمن تمهيدًا ويندرج تحته ستة محاور رئيسة:

المحور الأول: واقع المؤسسـات الخيرية ومسـؤوليتها الاجتماعية (تكامل أم تضاد) .

- المحور الثانى: المسؤولية الاجتماعية وترسيخ ثقافة العمل الخيرى.
- المحور الثالث: المؤسسات الخيرية والبعد القيمى.
- المحور الرابع: رأس المال الفكرى والعمل الخيرى.
- المحور الخامس: العمل الخيرى وثقافة الوقف.
- المحور السادس: التحديات والعقبات التى تعترض مسيرة البناء الاجتماعى للعمل الخيرى.

● الفصل الثالث بعنوان "الآفاق المستقبلية للنهوض بالعمل الخيرى اجتماعيًا"، يتضمن تمهيدًا وثلاثة محاور رئيسة:

- المحور الأول: استثمار روافد صناعة العمل الخيرى.

- المحور الثانى: إنشاء مراكز متخصصة بالمعلومات والدراسات والأبحاث التى تخدم العمل الخيرى.

- المحور الثالث: التجربة الكويتية فى العمل الخيرى.

ثم الخاتمة، فالمراجع، فالفهرسة.

هذا وأرجو أن يستفيد كل من يقرأ هذا البحث ويدعو لي دعوة صادقة بظهر الغيب، ولا يفوتني أن أقدم جزيل الشكر والعرفان لكل من قدم لى العون والمساعدة لإنجاز هذا العمل الدعوي المبارك مع غض الطرف عن أي تقصير أو خطأ غير مقصود، روي عن البخارى فى صحيحه من حديث عمرو بن العاص (إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر) [1]، وهذا على كل حال جهد المقل لا أنسب لنفسي فيه استيفاء البحث حقه أو أنني أغنيت فيه تماما ولكنها تجربة رائدة بالنسبة لى من خلال عملى بإدارة الدراسات والعلاقات الخارجية بالأمانة العامة للأوقاف التى لم يدخر فيها السيد الفاضل منصور الصقعبى مدير الادارة أى جهد لحث وتشجيع موظفيها الباحثين باستثمار الطاقات إيجابيًا لصالح العمل ولخدمة الوقف والعمل الخيرى من خلال توفير بيئة العمل المناسبة لإنجاز هذا العمل النافع الذي أدعو الله أن يجعله في ميزان حسناتي وحسناته يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم وتطبيقًا للآية الكريمة : ﴿ وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم

(١) صحيح البخاري، رقم ٧٣٥٢ .

﴿مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ۚ وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[1] ومصداقاً لقول الرسول ﷺ (إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علما علمه ونشره، أو ولدا صالحا تركه، ومصحفًا ورّثه، أو مسجدًا بناه، أو بيتًا لابن السبيل بناه، أو نهراً أجراه، أو صدقة أخرجها من ماله فى صحته وحياته تلحقه من بعد موته)[2].

وأخيرًا فهذا جهد المقل وهو غاية ما قمت به من عمل اسأل الله عليه المثوبة والأجر في الدنيا والآخرة، وأرجو أن يساهم فيه من يأتى بعدنا لاستكمال المسيرة النافعة.

المؤلف

(١) سورة المزمل، جزء من آية ٢٠.
(٢) صحيح الجامع للألباني، رقم ٢٢٣١.

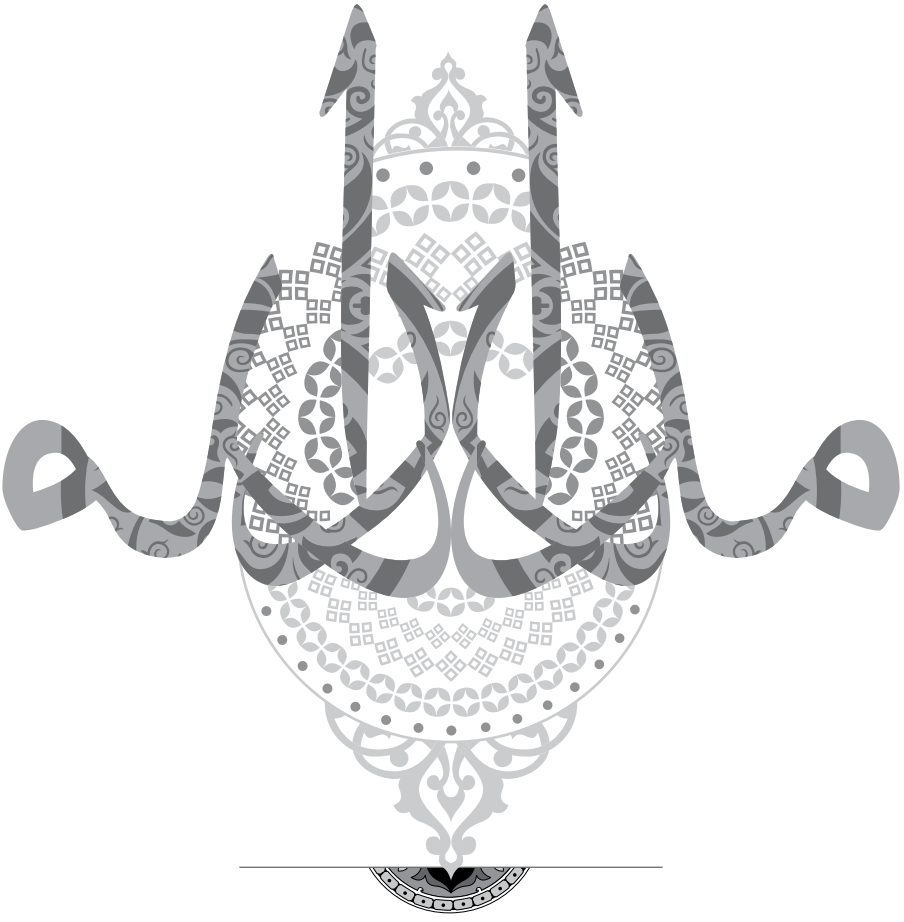

الفصل الأول

القطاع الثالث والرؤية الإسلامية

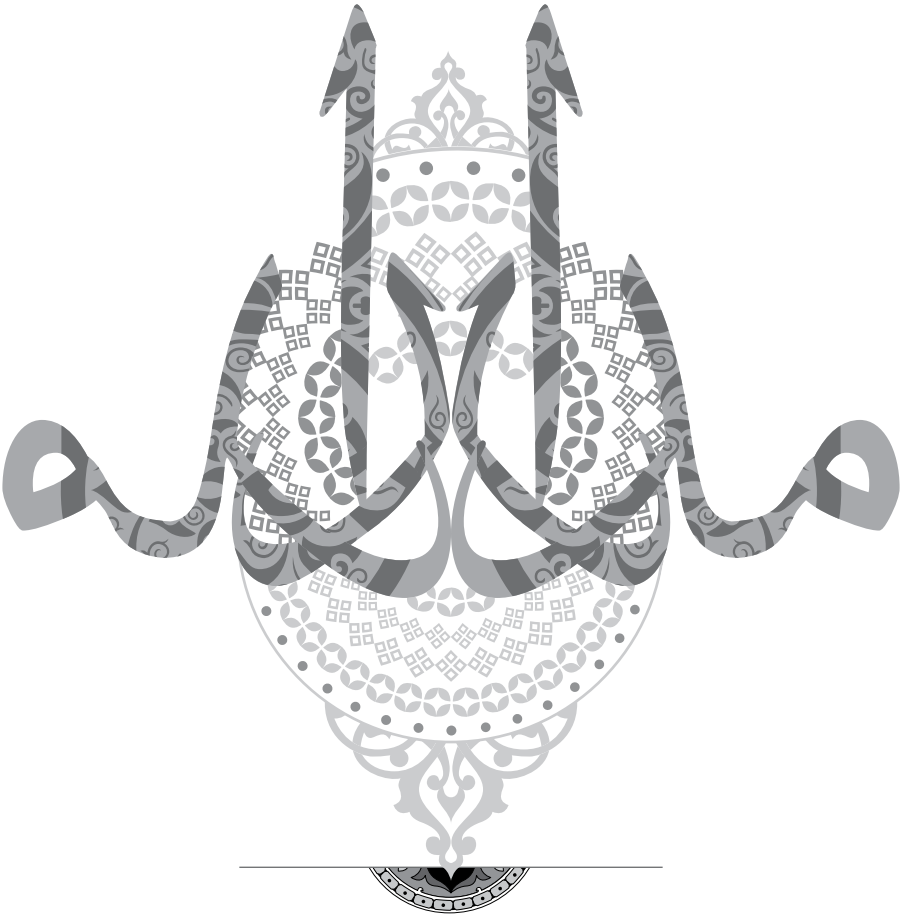

الفصل الأول
القطاع الثالث والرؤية الإسلامية

تمهيد:

القطـاع الثالث فـي الإدارة الحديثة عبر التاريخ في الحضارة الإسـلامية؛ يمثله فى الإسـلام القطاع الخيرى، ويحفل سـجل التاريخ الإسـلامي، بأعمال الخيـر التي تعددت وتنوعت سـبلها مـن العناية بالمحتاجـين والأيتام، وطلاب العلـم وغيرهـم إلى تقديم العون لراغبي الزواج والمدينين وشـق الطرق وإقامة الاستراحات للمسافرين، وغيرهم حتى امتد خيرها ليصل العجماوات.

كلهـا قامـت على البـذل، والتطوع فاكتسـبت الحضـارة الإسـلامية بذلك خصائصها التي تميزها عن الحضارات الأخرى، من حيث إنها:

١- حضارة شـعبية من صنع أفراد المجتمع وليسـت كالحضـارات الأخرى من صنع الأباطرة والحكام أو القوى السياسية والعسكرية.

٢- حضـارة إنسـانية لأن الدافـع للبـذل التطوعي محـض إرادة الخير والنفع للمجتمع.

٣- حضارة متجددة ومسـتمرة، اسـتطاعت طوال قرون أن تصمد أمام أحداث جسام من التقلبات السياسية والحروب، والمجاعات، والأوبئة التي لم تصمد لها الحضارات التي عرفتها البشرية وبادت بسببها.

المحور الأول
الإسلام والقطاع الثالث (الخيري)

لقد حفلت الحضارة الإسـلامية والتراث الإسـلامي ابتـداءً بتأصيل العمل الخيري عقديًا بما ورد من آيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة، وهناك شواهد

تعـزز من قيمة العمل الخيري ومنهـا قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾[1]. وفـي هذه الآية تأكيد على اقتران العمل التطوعي بالعبادة ورضى الله سبحانه وتعالى.

مفهـوم العمل الخيري الإسـلامي مسـتمد من الكتاب والسـنة، فهو مفهوم شـامل شرعي متكامل ينسجم ويتوافق مع خصائص النفس البشرية، وحاجات المجتمعـات الإنسـانية، والمتأمل للنصـوص القرآنية في مجـال العمل الخيري والمصطلحـات المرادفـة لـه مثل التطـوع، أو الإغاثـة، أو الإنفـاق، أو الأوقاف وغيرها يتضح له أن الدعوة إلى العمل الخيري في القرآن الكريم لا تكاد تخلو منه سورة من سور القرآن.

وتسـتخدم مصطلحـات آخرى عديـدة للتعبير عن العمـل الخيري، تختلف بحسـب المنطلق الثقافي والبيئي ولكنها في الأصل مسـتمدة من مسمى العمل الخيري أو الطوعي، وهذه المصطلحات أو المسميات تطلق للدلالة على مساحة من النشـاط الاجتماعي، والممارسـات العامة والفردية، والمؤسسية خارج نطاق القطـاع الحكومي، والخاص، وأيًا كان المسـمى فالأصل هـو فعل الخير وعمل الخيـر وتقديم المسـاعدات بكافـة أشـكالها للمحتاجين، وتلبيـه الاحتياجات والرغبات الإنسانية، والإجتماعية، بل امتدت لتشمل النواحى الثقافية، والعلمية، والتكنولوجية، والبيئية. بل يعتبر العمل الخيري نوعًا من المشاركة الإيجابية في

(١) سورة البقرة، آية ١٧٧.

شؤون المجتمع الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية.

لقد اشتملت الشريعة الإسلامية علي نظم وأحكام وقوانين في كل جوانب التكوين والبناء والإصلاح، سواء فيما يتعلق بالقوانين العامة من مسائل مدنية ونظم اجتماعية وعلاقات دولية، أم ما يتعلق بأسس الحكم وقواعد الاقتصاد وركائز المجتمع، ومن هذا المنطلق تجد العمل الخيري يوافق الفطرة البشرية ويتلاءم مع واقعية الحياة، ويشجع علي ديمومة التواصل مع الآخرين في مجال البر والعطاء والخيرات، ولا يمنعان من التعامل معهم. قال تعالى: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُوا۟ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[1].

وهذه الآيات الكريمات دليل على عالمية الدين الإسلامي في خيرية العطاء، ففعل الخيرات في الإسلام لم يقتصر أداؤه وتقديمه إلى المسلم فقط، ولكن تعدى ليشمل البشرية كلها. فالمنظومة الإسلامية الخيرية هي منظومة متكاملة حملت أبلغ آيات اهتمام الإسلام بالآخر، ومساهمته الفاعلة المعطاءة للإنسان، والحياة [2].

لذا كانت حكمة الله عز وجل في الترغيب والحث على الصدقات وأعمال البر والإحسان التي هي من أسس العمل الخيري الإسلامي لما فيها من إقامة المصالح الخاصة والعامة للبشرية، فوصف الله أهل العطاء في الآية الكريمة:

---

(١) سورة الممتحنة، آية ٨-٩.

(٢) الخطوط العريضة لعالمية الاسلام، محمد رجائى عطية عبده، الموسم الثقافى العاشر للجمعية، الفكر الاسلامى المعاصر، محاضرات الجمعية الخيرية الإسلامية، ٢٠٠٢/٢٠٠٣م - ٢٠٠٣/٢٠٠٤م، ص ٢٩٢.

﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾(١). ويقول تعالى: ﴿فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ۚ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ۙ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِى ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ۚ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقْرِضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ۚ وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ۚ وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (٢). ويقول تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (٣).

ومن قبس نور الكتاب لتأصيل عمل الخير في نفوس المسلمين قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ (٤). وقوله تعالى: ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ ۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ (٥).

ومن الآيات البينات التي تؤكد عالمية وخيرية الإسلام للبشرية نورد بعضًا من الآيات الكريمة في هذا الشأن لنؤكد أنه أياً كانت المسميات المختلفة للعمل الخيري فهو مستمد أساسًا من الشريعة الإسلامية والسنة المحمدية: يقول تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ

(١) سورة الحشر، آية ٩.
(٢) سورة المزمل، جزء من آية ٢٠.
(٣) سورة البقرة، آية ١١٠.
(٤) سورة آل عمران، آية ١٠٤.
(٥) سورة البقرة، جزء من آية ٢٧٢.

وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ ﴾ (١). فقدّم الله هنا فعل الخيرات على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة، ففعل الخيرات في الأصل هو رسالة الرسل والأنبياء.

ويقول تعالى عن زكريا: ﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا خَٰشِعِينَ ﴾ (٢). فالمسارعة والمبادرة هنا إلى البر والمعروف أصل أصيل في العمل الخيرى، ويقول تعالى: ﴿ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَأَنفَقُوا۟ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾ (٣).

ونخلص من الآيات السابقة إلى أن النظام الإسلامي أرسى ورسّخ القيم والمبادئ الأصيلة التي تجعل المسلمين كالجسد الواحد، وهي تسهم في دعم وترسيخ مفهوم ثقافة العمل الخيري في أنفسهم وأفعالهم من خلال التكافل الاجتماعي وتقديم العون والمساعدة للضعفاء والمحتاجين. يقول تعالى ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾(٤).

لذلك تجد النظام الإسلامي وحده هو الذى امتاز بوجود الحوافز الإيمانية والقيم الأصيلة التي تحث الإنسان على البذل والعطاء، وتقديم ما لديه من الأموال وغيرها في سبيل الله وتحصيل ثمرة هذا البذل والإنفاق في الدنيا والآخرة، يقول تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّا۟ئَةُ حَبَّةٍ ۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٦١﴾ ٱلَّذِينَ

(١) سورة الأنبياء، آية ٧٣.
(٢) سورة الأنبياء، آية ٩٠.
(٣) سورة الحديد، آية ٧.
(٤) سورة الحجرات، آية١٠.

يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتۡبِعُونَ مَآ أَنفَقُواْ مَنّٗا وَلَآ أَذٗى لَّهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴿٢٦٢﴾ ۞ قَوۡلٞ مَّعۡرُوفٞ وَمَغۡفِرَةٌ خَيۡرٞ مِّن صَدَقَةٖ يَتۡبَعُهَآ أَذٗىۗ وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٞ ﴿٢٦٣﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ كَٱلَّذِي يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۖ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفۡوَانٍ عَلَيۡهِ تُرَابٞ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٞ فَتَرَكَهُۥ صَلۡدٗاۖ لَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ مِّمَّا كَسَبُواْۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾[1].

ويتضح أن الحث على الإنفاق في القرآن الكريم الذي جاء في سور وآيات عديدة إنما يدعو إلى استدامة الإنفاق، وتنظيمه، وضبطه بأداب وأخلاقيات عالية تؤدي إلى تحصيل ثمرة الإنفاق، وتأصيل وغرس سلوكيات هذا الإنفاق المستمرة والدائمة، فتيار الإنفاق الإسلامي يجب ألا يتوقف لأن هذا التوقف سوف يؤدى إلي توقف عجلة الإنتاج والاقتصاد، وتكدس الأموال والتضخم وبالتالي الكساد الاقتصادي الذي ينعكس على كافة مناحي الحياة.

كما جاءت سيرة النبى ﷺ وصحابته الكرام رضي اللّٰه عنهم، والتابعين الذين تأسوا بهم إقدامًا على الخير، تطبيقًا واستجابةً لتلك النصوص، حيث رسخ النبي ﷺ فكرة العمل الخيري تطبيقًا، ومنهجًا في حياة المجتمع الإسلامي لبناء المجتمع المتعاون المتكافل المتماسك المنظم الموجه بفكر العقيدة الإسلامية الخالدة.

فنجد فى السنة النبوية المطهرة الكثير من الأحاديث الواردة في فضل العمل الخيري لتؤكد هذا المعنى الكبير للبر، والخيرية، والعطاء مع ما في ذلك العطاء من النماء، والتنمية الاقتصادية في الدارين الدنيا والآخرة. نذكر طرفًا منها

(١) سورة البقرة، آية٢٦١-٢٦٤.

على سبيل المثال ليتضح لنا، ولغيرنا بجلاء أن الأمر يتعدى الترغيب والترهيب إلى جوانب الاعتقاد، ومراتب الوجوب، والفريضة. فقد قال رسول الله ﷺ: (ما تصدق أحد بصدقة من طيب، ولا يقبل الله إلا الطيب، إلا أخذها الرحمن بيمينه، وإن كانت تمرة، فتربو في كف الرحمن، حتى تكون أعظم من الجبل كما يربي أحدكم فَلُوَّهُ أو فصيله)[1]. وقال رجل للنبي ﷺ: يا رسول الله أي الصدقة أفضل؟ قال: (أن تصدق وأنت صحيح حريص، تأمل الغنى، وتخشى الفقر، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم، قلت: لفلان كذا، ولفلان كذا، وقد كان لفلان)[2].

وقال الرسول ﷺ (مَا نَقَصَ مَالُ عَبْدٍ مِنْ صَدَقَةٍ)[3].

وكذلك قال ﷺ: (سَبَقَ دِرْهَمٌ مِائَةَ أَلْفِ دِرْهَمٍ) قَالُوا: وَكَيْفَ؟ قَالَ: (كَانَ لِرَجُلٍ دِرْهَمَانِ تَصَدَّقَ بِأَحَدِهِمَا، وَانْطَلَقَ رَجُلٌ إِلَى عُرْضِ مَالِهِ، فَأَخَذَ مِنْهُ مِائَةَ أَلْفِ دِرْهَمٍ فَتَصَدَّقَ بِهِ)[4].

إن جميع الأحاديث السابقة تصب في تحريك جميع شرائح المجتمع، فالدرهم من طالب أو طالبة أو فقير أو فقيرة له معنى كبير وقيمة نوعية تفوق القيمة الرقمية لمائة ألف درهم من سادة المال والأعمال، ليتأكد أن القيمة الحقيقية هي لقيم العطاء الإسلامي، خلافًا للقيمة الرقمية، المعمول بها في ثقافة العمل الخيري الغربي.

فقيم وتشريعات العطاء والمنح في الإسلام توظف الجميع للعطاء؛ مما يتطلب توفير جميع وسائل جمع التبرعات، ولجميع الفئات والطبقات، وفي

(١) صحيح مسلم، رقم (١٠١٤).
(٢) صحيح البخاري، رقم (٢٧٤٨).
(٣) سنن الترمذي، رقم (٢٣٢٥).
(٤) صحيح النسائي للألباني، رقم (٢٥٢٦) .

جميع أماكن وجودهم، ليكون استيعاب هذا النوع من العطاء الواسع للقاعدة العريضة في المجتمعات الإسلامية ولتوظيف كل الطاقات وكل الموارد المالية في تنمية القطاع أولاً وخدمة الدولة ثانيًا.

ومن الأقوال المأثورة الجميلة التي تصور فعل الخير للآخرين وجدواه الاقتصادية المعنوية والمادية وآثاره النفسية، والاجتماعية أقوال لبعض السلف الصالح، منها ما قاله ابن القيم عن النتائج المحمودة للصدقات: "فإن للصدقة تأثيرًا عجيبًا في دفع أنواع البلاء ولو كانت من فاجر أو من ظالم بل من كافر، فإن الله تعالى يدفع بها عنه أنواعًا من البلاء، وهذا أمر معلوم عند الناس خاصتهم وعامتهم، وأهل الأرض كلهم مقرون به لأنهم جربوه" (١).

وقد وردت في هذا السياق أقوال مأثورة وهي أشبه ما تكون برسائل، وبرقيات للمحسنين من تجار وغيرهم. فقال ابن القيم في الوابل الصيب عن المعنى القوي للفلاح، والنجاح: "كان عبدالرحمن بن عوف أو سعد بن أبي وقاص رضي الله عنهما يطوف بالبيت، وليس له إلا دعوة واحدة وهي: رب قني شح نفسي؛ فقيل: أما تدعو إلا بهذه الدعوة فقال: إذا وُقيتُ شح نفسي فقد أفلحت لقوله تعالى: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾"(٢) (٣).

وعن ماهية المحتاج الذي تجب له الصدقة، قال الشعبي: "من لم ير نفسه إلى ثواب الصدقة أحوج من الفقير على صدقته، فقد أبطل صدقته، وضرب بها وجهه" (٤).

(١) الوابل الصيب: ص٣١. ط: دار الحديث - القاهرة رقم الطبعة: الثالثة، ١٩٩٩ م.
(٢) سورة الحشر، جزء من آية ٩، كما أنها في سورة التغاين، جزء من آية ١٦.
(٣) الوابل الصيب: ص٣٣.
(٤) إحياء علوم الدين: أبو حامد الغزالي، ١/ ٢٢٦. ط: دار المعرفة - بيروت.

وكان سفيان الثوري ينشرح صدره؛ إذا رأى سائلاً على بابه، ويقول: "مرحبًا بمن جاء يغسل ذنوبي".

إذن، فإن القوة الداعمة للعمل الخيرى الإسلامى تستمد قوتها، ورسوخها من المشاركة الكبيرة من المجتمع المسلم، سواء على مستوى الثروة البشرية الهائلة والفاعلة أم على مستوى مصادر التمويل المتدفق والمستمر، وليس مجرد العطايا والهبات الوقتية أو اللحظية.

وإذا كانت الإدارة الحديثة فى الغرب بتطبيقاتها الإدارية للقطاع الثالث، قد حققت نجاحًا على المستوى الداخلي والخارجي، في تحقيق أهدافها؛ فإن النجاح قد تحقق في كثير من التطبيقات عبر معظم فترات التاريخ الإسلامي للعطاء الخيري الإسلامي، حتى كان بحق القطاع الأول أو الثاني، من حيث حجمه وقوة تأثيره، وكل ذلك ناتج من حصوله على حقوقه المشروعة من دعم واستقلالية الأوقاف، وموارد الزكاة ومصارفها وخمس الركاز ودعم بيت مال المسلمين، والمشاركة العامة في التطوع والتبرع، وغير ذلك.

إن العمل الخيري الإسلامي بطبيعته ليس مسيَّسًا؛ لأنه ليس له حدود جغرافية وسياسية، فهو استجابة للدوافع الدينية: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا﴾[1] وعملا بالقيم الإنسانية في الوقوف مع الفقراء والمحتاجين أيًا كانت مواقعهم الجغرافية وديانتهم.

فالعمل الخيري الإسلامي في أساسه وتشريعاته وتطبيقاته:

- إغاثة وعون بلا حدود.
- دعوة وجهاد بلا حدود.

(١) سورة الانسان، آية ٩.

- تعليم وتدريب بلا حدود.
- مساعدات وبذل بلا حدود.
- أمة كاملة بلا حدود ولا قيود.

فالشعوب الإسلامية بتشريعاتها الدينية على خطى خير المرسلين محمدﷺ الذى جاء رحمة للعالمين.

فالقطاع الخيري الإسلامي بمفهومه الواسع يتجاوز المسلم إلى غيره وحقوق الإنسان إلى حقوق الحيوان، والبيئة، كما يتجاوز فقر الطعام والشراب، ليعالج فقر الفكر، والثقافة، والدين وفقر التدريب والقيم، والأخلاق، بل أن هذا القطاع يقوم أساسًا على الحرية الكاملة التي منحها الله للبشرية في فتح الآفاق والنوافذ والحوافز، لتنمية موارده البشرية والمالية، بشكل أكثر من قيامه على قوانين الضوابط المقيدة، والخطوط الجغرافية المحددة، كما أن قوة أهدافه ووسائله ومدخلاته ومخرجاته ناتجة عن أصالة الثروة الفكرية والعلمية والتشريعات الواسعة التي تشكل بمجملها دوافع وضوابط لا مثيل لها في التشريعات الإدارية المعاصرة[1].

غير أن بعض هذه المفاهيم؛ تحتاج إلى المزيد من التأصيل الشرعي من خلال تشريعات الإسلام للقطاع الخيرى التى أفرزت المفهوم الواسع للخيرية في المجتمع وأوجدت آليات، ووسائل ارتقت بالأمة الإسلامية، حتى أصبحت خير أمة آخرجت للناس؛ وبتلك الآليات استطاع الإسلام أن يجعل القطاع الخيري يتعدى دور الاغاثة المؤقتة والآنية من الاهتمام بالفقراء والمعوزين والمشردين إلى

(١) القطاع الثالث والفرص السانحة – رؤية مستقبلية، د محمد عبد الله السلومى، مركز القطاع الثالث للاستشارات والدراسات الاجتماعية، سلسلة دراسات اجتماعية، الكتاب الثالث، ١٤٣٠ هـ، ص ١٥٨.

دور (التنمية) والاهتمام بكل شـرائح المجتمع؛ فقرائه وأغنيائه، صغاره وكباره، صحيحه وسقيمه، عامته ومثقفيه، علمائه وحكامه، ليصل بيسر وهدوء إلى كل مكوناته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية، يسد النقص، ويعالج مظاهر الانحراف، ويسـد مواطن الخلل، فحفظ الأمة الإسلامية لزمن طويل وكذلك حفظ للمسلمين دينهم، وهويتهم وقيمهم، ومثلهم العليا.

إن واقع العالم العربي والإسلامي أحوج ما يكون إلى القطاع الخيري (القطاع الثالث) وفق الثوابت، وأصول العقيدة، وحسـب المتغيرات في الإدارة والوسائل، فلـدى العالم الإسـلامي من القيـم والمبادئ ما يوجب عليـه تصديره للآخرين ويتأكـد الواجب في الألفية الثالثة، حيـث الحروب الفكرية والثقافية، والعولمة، وصحوة العالم العربي الدينية والاجتماعية، ومطالبة شعوبه بحقوقه السياسية، ونشدان الحرية والديمقراطية، وزوابع ما يسمى بالربيع العربى، كما أن جراح، وآلام الأمة العربية والإسلامية كبيرة وشديدة وفي جميع المجالات.

إن ركائز التنمية المستدامة والشاملة قوية وواضحة في التشريعات الإسلامية عبر التاريخ الإسـلامى، كممارسة عملية، وهي أقوى من أي تطبيقات معاصرة ناجحة (رغم تفوق أوربا وأمريكا بشـكل خاص)؛ لأن التفوق في هذه البلاد لا يقوم على مبادئ وقيم متكاملة قابلة للاستمرار والبقاء، كما في جوانب التنمية الإسلامية الواضحة التي ترتكز على:[1]

١. التشـريعات للعمل الخيري: المرتبطة بالعقيـدة والدين، حيث الثروة العلمية والدور الفكري المؤصل.

٢. الموارد البشـرية: فالكل مطلوب منه الإسـهام في العمـل الخيري «التطوع»

(١) أنظر: القطاع الثالث والفرص السانحة – رؤية مستقبلية، د محمد عبد الله السلومى، مرجع سابق، ص : ١٥٩.

فردًا كان أم جماعة أم مؤسسة أو دولة، فقيرًا أو غنيًا صحيحًا أو مريضًا ذكراً أو أنثى. والحقيقة أنه ليس هناك دين كالدين الإسلامي قادر على توظيف وحشد أتباعه بقوة، كموارد بشرية؛ حيث الصغار والكبار والرجال والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة قبل الأصحاء؛ فالكل عامل أو متطوع متفاعل تحت تأثير الثواب والأجر والعبادة، أو حتى تأثير العقاب لمن يمنع المسكين والفقير، واليتيم وابن السبيل، والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين حقوقهم الإنسانية المشروعة.

٣. الموارد المالية المتكاملة والمتوازنة؛ فإن المال في الإسلام قائم على أساس أنه مال الله، كما وردت بذلك نصوص القرآن والسنة النبوية، والبشر مستخلفون فيه، فيه حق للفقراء قبل الأثرياء وحق للمحتاجين قبل الأغنياء، وفيه زكاة يكتمل بها الإسلام لأنها مفروضة على كل مسلم أغناه الله كحق للفقراء وحقوق على الأغنياء حتى قام من أجلها جزء من حروب الردة المشهورة في زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وكذلك؛ فإن المال في الإسلام صدقات، وتبرعات تؤدى عبادة، وهو كفالة لجميع أمور الطوارئ والأزمات، وكفارات لأنواع كثيرة من الخطايا والآثام[1]. وعلى الرغم من أن العطاء الخيري الغربي قد فاق العطاء الإسلامي من حيث الجانب الكمي، والرقمي، إلا أن العطاء الإسلامي تفَّوق عليه بالجانب القيمي والأخلاقي، والنوعي، فدوافعه دينية لا مصلحية، وقيمه ثابتة لا متذبذبة، وعطاؤه عام

(١) نظر : مقاصد الشريعة الخاصة بالتبرعات والعمل الخيري، د. عز الدين بن زغيبة، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، بحث مقدم إلى «مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث» دائرة الشئون الإسلامية بدبي، ٢٢-٢٠ يناير ٢٠٠٨م. وكذلك انظر: القطاع الثالث والفرص السانحة - رؤية مستقبلية، د محمد عبد الله السلومى، مرجع سابق، ص ١١٤.

غير محدود، شـامل غير مقصور؛ وهذا جعله منافسـا للعطاء الغربي من حيث الآثار والنتائج، كما يشير إلى ذلك كثير من الباحثين الغربيين،كما أن العطـاء الخيري عبر التاريخ الإسـلامي قائم أصلاً على العالمية بلا حدود في تشـريعاته، وتاريخه ودوره التنموي والمعرفي، ويعتبر العطاء الإسلامي منافسًا للعطاء الغربي رغم إمكاناته المحدودة، فكيف حينما يُعطى حقوقه كاملة وتتاح له حرية المنافسة؟

وبناء عليه انفرد وتميز القطاع الخيري الإسلامي بما يأتي:

١- توليد حضارة إسلامية عظيمة بفضل تشريعاته المتعددة في مجالات التطوع والتبرع والوقف والزكاة وأعمال الحسبة.

٢- تحريك الدوافع الدينية من خلال الرجوع للكتاب، والسنة كأصول ثابتة تعتبر محـركًا للدوافع الدينية بشـكل واضح، بل أصبح أكثـر فاعلية وتفعيلاً للعمل الخيـري الإسـلامي، الذي هو جزء مـن العقيدة والعبـادة، فالدوافع الدينية للعمـل الخيري تشـكل ١٠٠٪ مـن حيث الثـواب والعقاب - خلافًـا للأديان الأخرى- وهذا الفارق يؤكده الباحث البريطاني في المنظمات غير الحكومية البروفيسـور «جونثان بنثال»[1]؛ حيث يقول: «من العدل القول: أن من بين كل الكتـب المقدسـة؛ فإن القرآن يبدو هو المنهج الوحيد فـي العالم الذي يوضح باختصار المبادئ الرئيسة لميزانية ونفقات الدولة، ومن المشكوك فيه - أيضًا-، أن يكـون أي دين آخر لديه المبادئ المسـاوية للمبادئ الإسـلامية التي تعطي الناس الجوعى الحق في مشاركة الميسورين في وجباتهم».

(١) القطاع الثالث والفرص السانحة - رؤية مستقبلية، د محمد عبد الله السلومى، مرجع سابق، ص ١١٤.

٣- استيعاب معظم احتياجات الأمة في معظم فترات التاريخ، من حيث موارده المالية والبشرية الكبيرة والمستدامة، ومن حيث قوة وحجم خدماته وقيمته النوعية، والرقمية، فالعمل بالقطاع الثالث للدول الإسلامية، إضافة لكونه عقيدة، وعبادة، وسياسة شرعية، فهو علاج لكثير من الإخفاقات سواء أكانت إدارية أم سياسية أم اجتماعية على المستوى الداخلى. وفى نفس الوقت وقاية من التحديات الخارجية، وذلك لأن العمل الخيرى هو القوة السلمية الهادئة التي عملت بصمت وهدوء، بعيدًا عن صخب السياسة ونزاعات الحكم، فبقي سليماً وغير مستهدف لفترة طويلة، قبل أن يكتشفه الغرب من جهة، ثم يحاربه ويحاول تقويضه الخصوم من متعصبي الغرب والشرق من جهة أخرى.

٤- يمثل القطاع الخيري في الإسلام معظم مخرجات القطاع الثالث، حتى كان هذا القطاع مصدرًا للعلم والمعرفة والوقاية، والعلاج، ولم تكن السلطة الإدارية الحكومية في غالب فترات التاريخ معنية بغير الأمن الداخلي والحماية الخارجية للدولة.

٥ - تحقيق المقاصد العليا للشريعة (المقاصد الخمسة) بصورة عملية تطبيقية.

٦- وإذا كان العمل الخيري - عالميًا- فيه إشباع الجانب الروحي والإنساني إلى حد كبير حتى أصبحت بعض العيادات النفسية في الغرب تحتوي وصفات علاجها الإنضمام إلى برامج العطاء والعمل الخيري، فمن المؤكد أن العمل الخيري الإسلامي فيه علاج جذري لهذه الرفاهية المادية، ففيه إشباع الروح والإيثار على النفس، وفيه الرحمة والعطف، والحنان على القريب، والبعيد والمسلم وغير المسلم، وفيه التربية على الإيمان بالغيب

والقضـاء والقدر خيره وشـره، وفيه وجوب رفع الظلـم عن المظلوم ونفع البشرية ومساعدتها، وإغاثتها، وهذه الخصائص تمنح السعادة، والسرور للإنسان. وأمراض الرفاهية، ووسائل علاجها كلها تتطلب ميلاد كثير من أنواع مؤسسـات القطاع الثالث على مسـتوى العالم كلـه، وهذا ما تؤكده المؤشـرات من نمو أعداد المسـاجد، والمؤسسـات الاجتماعية، والثقافية والترفيهية وما شـابهها. ولذلك نشـأت وانتشـرت المؤسسات والمنظمات والجمعيـات التـي تهدف لمعالجة آثار الرفاهية الماديـة القاتلة في الغرب والشـرق على حد سـواء، فالراحة النفسـية والرضا عـن النفس مطلب تنشده البشرية، وهو متحقق أحيانًا بالانضمام إلى قوافل ومنظمات العمل الإنسـاني، ولكنه متحقق بشـكل أكبر في الالتزام بقيم الدين الإسـلامي [1].

وكذا الحال في العالم العربي، والإسلامي حيث تزداد المنظمات والجمعيات الخيريـة وتنمـو ظاهـرة الاتحـادات، فيما بينها مـن خـلال الفعاليات، والمؤتمرات، والملتقيات المتنوعة والمتعددة.

٧- إن العالـم العربـي لا يحتاج إلى العمل الطارئ الـذي يأتي بدون تخطيط أو برمجة مسـبقة، مثل الذي يساعد شـخصًا على تشغيل سيارته، ومثل الذي ينقذ غريقًا أبصره في طريقه، ومثل الذي يضع في يد سـائل شيئًا من المال، ومنه كذلك ما يقدم للأرحام، والأقرباء وأهل الحي من معونات ومسـاعدات مختلفة، وهذه موجودة في مجتمعاتنا الإسـلامية على نحو واضح، وتختلف على نحو ما من بلد إلى آخر.

(١) القطاع الثالث والفرص السانحة، رؤية مستقبلية، د محمد عبد الله السلومى، مرجع سابق، ص ١١٠ :١١١.

أمـا فـى أمريـكا يتم التفريـق بين الإحسـان والعمل الخيـري حيث إنهم يطلقـون كلمة «الإحسـان» علـى الجهود الرامية إلى معالجة آثار مشـكلة من المشكلات، والتعامل مع قضية من القضايا الراهنة. أما العمل الخيري فيتجه إلى معالجة جذور المشـكلات وتجفيف منابعها، والعمل على تحصين المجتمع ووقايته من شرورها؛ وهذا تمييز مفيد.

إن العالـم العربي والإسـلامي يحتاج إلى الفعـل التطوعي والخيري الذي يقوم به فريق من المتطوعين، أو الذي يكون جزءًا من برنامج أو نشاط تشرف عليه مؤسسة من المؤسسات، وهذا هو العمل الذي يجري الحديث عنه اليوم، وهـو في عالمنا الإسـلامي متخلف، وبمقارنة سـريعة بين مؤسسـات القطاع الثالث في دولة متقدمة وبين مؤسسـاته في أي دولة إسـلامية سـوف تجعلنا نشعر بالصدمة مع أن نحوًا من ٣٧٪ من العرب هم تحت خط الفقر.

إن القطـاع الثالـث، المتعدد الجهود، والمجالات، مرتبط بالإسـلام، الذي عرف عنه تجاوز المحن والتحديات، بل وتحويل المحن إلى منح حسـب السـنن الربانيـة عبر التاريخ، ولأن سـنن الله في كونـه أن يُظهر دينه على الدين كله، كما أن المسلمين يجري في عروقهم حب البذل والعطاء والحنين إلى تاريخهم الإسلامي، حيث كانت الحضارة الإسلامية نتاج الأوقاف المستقلة، كما أن من قوة العمل الخيري الإسلامي أنه يقوم على الجهود المؤسسية والفردية،إضافة إلى أن المؤسسـات العلمانية المنافسـة لن تستطيع تقديم نفس الخدمات التي تقدمهـا المؤسسـات الخيرية الإسـلامية، فإن كل هذا أو بعضـه يؤكد جانب الانتصار لهذا القطاع والنمو المنتظر رغم كل العوائق والتحديات.

المحور الثاني

القطاع الثالث (الرصيد التاريخى)

أولا: مرحلة الازدهار (من عهد النبوة إلى الدولة العثمانية):

قبل الاستطراد فى مرحلة الازدهار أود أن أضيف لمحة مختصرة عن مرحلة العصر الجاهلى أو ما قبل الإسلام، حيث أن أهل الجاهلية لم يكونوا يعرفون العمل الخيري كمفهوم وكانوا يقومون بهذا العمل كنوع من الرياء والاستكبار في الارض والمفخرة ويقول الامام الشافعي «ولم يحبس أهل الجاهلية فيما علمت، وإنما حبس أهل الإسلام»[1].

وكان العرب قبل الإسلام قبائل متفرقة، وكان عهدهم بالأنبياء والرسل قد اندثر، ومنهم من لم يكن له ولا لآبائه عهد بأى شىء من ذلك، مما اقتضى توفير بعض الأعراف والنظم والأخلاقيات التي تخفف من عدوان بعضهم على بعض، وتوفير مظلة للأمن والأمان، وقد نجح العرب نجاحًا باهرًا فى ذلك، فقد أسسوا فعلا نظامًا مكتوبًا، يفتخر بالامتثال له كل الناس، ويتفننون بسرد أدبياته، وذلك النظام يقوم على مكارم الأخلاق، وعناوينه الكبرى هي الفروسية، والمروءة، والشهامة، والرجولة، وبذل المعروف والعطاء، وقد كان حاتم الطائي واحدا من أشهر رجالات العرب، إذ كان لايشق له غبار في البذل والكرم وإقراء الضيف، وحين أسر المسلمون سفانة بنت حاتم أمر رسول الله ﷺ أصحابه بإكرامها وقال: (أن أباها كان يحب مكارم الأخلاق)[2].

---

(١) الأوقاف والمحتسب، د. عبد الكريم بكري معاذ، مجلة أوقاف، العدد (٢) الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، السنة الثانية، مايو ٢٠٠٢م، ص ٢٣.

(٢) حياة مجتمع، أ. د. عبدالكريم بكار، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار وجوه للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م، ص٢١-٢٢.

وجاء الإسلام ليؤكد هذه المعاني ويمنحها رسوخًا فريدًا من خلال منحها مرجعية جديدة، إذ صار الكثير من تصرفات ذوي المروءة والرجولة عبارة عن أعمال يتقرب بها المسلم الى الله تعالى وينتظر عليها المثوبة منه.

فقد كان العمل بصفة عامة، والعمل الخيري بصفة خاصة فى عهد النبوة والخلافة الراشدة دستور مدرسة النبوة المشرفة، حيث لم يترفع الرسول الكريم عن العمل ولم يدعه يومًا ما، وإليه ندب أصحابه حتى استوعبوا الدرس جيدًا، وتشرفوا بالعمل ودعوا الناس إليه، وإلى التشرف به، ولم تجد صحابيًا من كبار الصحابة إلا عمل وتطوع وبذل. لقد علم الرسول الكريمﷺ الأمة أن عزة المسلم وقوته بإيمانه وعمله، وبتحليه بالهمة والعزيمة، وبالاجتهاد المستمر فيما ينفعه وينفع الناس به، فعلم صحابته الأبرار أنه يجب أن نحذر من فتور الهمة وخور العزيمة، وعلمهم أن العلم والعمل والتطوع هما سبيل الرفعة والعزيمة، فأراد النبي ﷺ أن يكون أبناء الإسلام من صناع الحضارة من خلال ارتباطهم الأصيل بالعمل بصفة عامة، والعمل الخيري بصفة خاصة، فكان بالنسبة لهم منهج حياة ، وإسهامًا مثمرًا وحصادا فاعلاً ومنتجًا في إثراء الحياة وتعمير الارض وتجميلها ونفع الانسان، وذلك انطلاقا من أن الحياة في سنة الباري جل شأنه وسنة مصطفاه الكريم ﷺ لا تستقيم إلا على سنن وأسباب، ومن هنا كان العمل، وخاصة الخيري هو قوام الحياة ومناط الفضل بين الناس[1].

لقد كانت مكانة العمل الخيري في عهد النبوة معلمًا واضحًا من معالم عالمية الإسلام، لأن المعاني المتمثلة في البذل والعطاء من خلال العمل الخيري المتبلورة في العناية والرعاية للآخرين والعطاء المتواصل هي أصل أصيل في

(١) انظر: محاضرات الجمعية الإسلامية الخيرية، بتصرف، مرجع سابق، ص ٢٨٩.

معالم الإسلام، وكذلك لأن المنظومة الخيرية الإسلامية هي منظومة متكاملة حملت أبلغ آيات اهتمام الإسلام بالآخر ومساهمته الفاعلة المعطاءة للحياة عامة والإنسان خاصة.

لقد كان الرسول الكريم ﷺ القدوة العملية في هذا الشأن، والنموذج التطبيقي لأوامر الله ونواهيه، وكذلك صحابته الأبرار، ثم السلف الصالح والتابعون يتسابقون في التطبيق لأوامر الرسول ﷺ وفي التضحية والعطاء بالمال والنفس.

وقد سطر الرسول الكريم ﷺ وصحابته الأبرار أروع النماذج في العطاء، عطاء من لايخشي الفقر، ومارس الرسول ﷺ وأصحابه كذلك العمل الخيري والطوعي ممارسة أصيلة، ومارسه الصحابة في حياته ومن بعده كثقافة ومسئولية تجاه المجتمع الإسلامي فوقفوا الآبار والحدائق، وتبعهم في ذلك المسلمون والسلف الصالح في مختلف العصور، ومن روائع الأوقاف التي يزخر بها مضمار العمل الخيري والطوعي العديد من النماذج الفريدة

ولذلك كان المجتمع المسلم فى عصور الخلافة محراب عبادة واسع لخير عبادة وأحسن عمل يتقرب به إلى الله تعالى، وقد أدرك المسلمون الأوائل ذلك وفقهوه، فاستغلوه أفضل استغلال وأفادوا منه إفادة كبيرة، فتجد في جميع البلاد الإسلامية الآن أوقافا وقفها أصحابها في أزمنة سابقة لتؤدي في المجتمع أدوارًا في المساعدة والمعاونة تدل على حسن ادراكهم وعلى فقههم في دينهم، وحسن صلتهم بربهم، وسمو تفكيرهم، وأصالة حضارتهم.

وبناءً عليه، كان العمل الخيري والوقف فى عهد النبوة والخلافة الراشدة بمنزلة مشروع ثقافي إسلامي أرساه ووضع لبناته الأولى رسول الله ﷺ وساعده الصحابة رضوان الله عليهم في إستكمال المسيرة، بحيث يكون هذا المشروع

هدفًا أساسيًا في حياة كل فرد في المجتمع المسلم لتغيير الواقع من حوله إلى الأفضل في شتى المجالات، فهو مشروع يسعى لتنظيم الواقع الإنساني بما يتطابق مع مضمون الإسلام وقيمه الراسخة الخالدة، وبالتالي جاءت حركات وأفعال (الفرد والمجتمع) آنذاك منسجمة والقيم الإسلامية.

وجدير بالذكر أن مؤسسات العمل الخيري عبر العصور الإسلامية المختلفة أبرزت لنا وأوضحت بجلاء أن العمل الخيري بدأ مع بداية هذه العصور الذهبية، وقام بترجمة هذا العمل الخيري على أرض الواقع من خلال تنشيط دور هذه المؤسسات الخيرية في الحياة المجتمعية وتطويره للقيام بالمهام الكبيرة التي كانت ولا زالت تؤديها في عصور الحضارة الإسلامية الزاهية، مما أسهم في دفع العملية التنموية في المجتمعات الإسلامية.

وتعتبر المؤسسة الوقفية من أهم المؤسسات الخيرية التي لعبت دورًا هامًا في الحضارة الإسلامية من خلال إنشائها وتمويلها لعديد من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعملية.

إن بدايات ظهور المؤسسة الوقفية في الإسلام كانت منذ عهد الرسولﷺ من خلال سنته المطهرة وما ورد فيها من الآثار التي تحفز وتحث المسلمين على التطوع بالمال ووقفه على مناحي البر المختلفة، واستجاب الصحابة أجمعين رضي الله عنهم للأوامر النبوية فوقفوا الأموال والأراضي وغيرها في حياته وبعد مماته[1].

وتواصلت الرعاية والاهتمام بنظام المؤسسة الوقفية بعد عصر الصحابة فنجد في العصرين الأموي والعباسي قد اتسعت الوقوف وزادت الرغبة لدى

(١) الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي، د. أحمد محمد السعد، محمد علي العمري، سلسلة الدراسات الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف، (١٩٩٩م)، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، ص٩.

الأفراد في وقف الأموال، ولم يقتصر الوقف على الانفاق على الفقراء والمحتاجين فقط بل تعدى ذلك ليشـمل الإنفاق على التنمية المجتمعية والاقتصادية لتلبية احتياجات ورغبات المجتمع المسـلم والبيئة المسلمة وحتى غير المسلمة مثل بناء المدارس والجامعات، والمستشفيات، والمكتبات.. وغيرها [١].

لقد كانت أعيان الأوقاف فى عهد النبى ﷺ عبارة عن مسـاحات محدودة من البسـاتين، وعقارات مبنية، وبعض ينابيع الميـاه، وقد زادت أعيان الأوقاف فـي العهد الأمـوى فى الدور والحوانيت والرباع وما فـى حكمها، ومنذ نهايات الدولة العباسية، وطوال عصور المماليك والعثمانيين من بعدهم، غطت الأوقاف مسـاحات واسعة من الأراضى الزراعية فى مختلف البلدان العربية إلى جانب الموقوفـات الأخرى من العقارات المبنية والمنقولات، وأوقاف النقود التى أخذت فى الظهور ببلاد الشـام بعد انضوائها تحت السيادة العثمانية فى مطلع القرن السادس عشر الميلادى [٢].

وحفـل التاريخ أيضًا في العصر المملوكي والعثماني والأموي في هذا المجال بالذين قاموا بتشـييد المشـاريع الخيريـة التي يتم الوقف عليهـا أمثال صلاح الدين الأيوبي و المعتصم باللّٰه وغيرهما.

ففـى العصر الأموى حدث تطور كبير فى إدارة الاوقاف، فبعد أن كان الواقفون يقومون بأنفسهم على أوقافهم ويشرفون على رعايتها وإدارتها، قامت الدولة الأموية

(١) الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي،د.أحمد محمد السعد، محمد العمري،مرجع سابق،ص ١٠

(٢) نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، الطبعة الأولى، مايو ٢٠٠٣م، ص ٩٠-٩١.

بإنشاء هيئات خاصة للإشراف عليها، وأحدثت ديوانًا مستقلا لتسجيلها [1].

وفى عهد العباسيين أصبحت للأوقاف إدارة خاصة مستقلة عن القضاء، يقوم عليها رئيس يسمى «صدر الوقوف»[2] وواكب هذا التطور الإدارى جهد علمي مفيد، لضبط أحكام الوقف وطرق التصرف فيه ولحماية أملاكه من الضياع، فخصه الفقهاء بمؤلفات خاصة، وأفردوا له فصولا واسعة فى مدونات الفقه الكبرى، وهذا التطور، والتوسع فى العناية بالأوقاف أدى إلى قيام الوقف بدور كبير في التنمية الاجتماعية على مر التاريخ الإسلامي.

واتسع نطاق المؤسسة الوقفية في العصر العثماني، نظرًا لإقبال السلاطين والأمراء، وولاة الأمور في الدولة العثمانية على الوقف، وأصبحت له تقسيمات إدارية تهتم بالإشراف عليه، وصدرت القوانين والأنظمة المتعددة لتنظيم شئونه وتبيان أنواعه، وأسلوب إدارته، ولا يزال الكثير من هذه الأنظمة والقوانين معمولاً بها حتى وقتنا الحالي [3].

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الأملاك الوقفية في البداية لم تكن تحت إشراف وهيمنة الدولة، ولكن الإقبال المتزايد من أبناء المسلمين على وقف أموالهم، وتزايد الاحتياجات والتطورات في حياة المجتمع والبيئة الإسلامية أدى إلى قيام أجهزة معينة تضعها الدولة للقيام بإدارة هذه الأملاك والإشراف عليها، وقد كان القضاة يتولون الإشراف عليها بأنفسهم، ويحاسبون المتولين عليها،

(١) نظام الوقف الإسلامي – تطوير أساليب العمل وتحليل نتائج بعض الدراسات الحديثة، د. أحمد أبو زيد، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ص١٣.

(٢) المرجع السابق، صـ١٣، نقلا عن الولاة والقضاء، أبو عمير الكندي، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ص٣٤٢.

(٣) الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي، مرجع سابق ، ص١٠ - ١١.

وأول من وضع يده على الأوقاف من القضاة هو القاضي «توبة بن نمر» في خلافة هشام بن عبد الملك عام (١١٨هـ)، وهو من أمر كذلك بتسجيل الأحباس في سجل خاص لكي يحمي مصالح المستحقين فيها، وبذلك أصبح للأوقاف ديوان خاص مستقل عن بقية الدواوين تحت إشراف القاضي ومنذ ذلك الوقت، وأصبحت الأوقاف تابعة للقضاء، يتولى القضاة النظر فيها بحفظ أصولها، واستثمارها، وقبض ريعها، وصرفه على مستحقيه. واستمر هذا الأمر حتى النصف الأول من القرن الرابع الهجري، حيث كان يتم تعيين متول يتولى شئون الأوقاف، وكان منصبه ذا مكانة مرموقة بين مختلف المناصب في الدولة[١].

واذا أمعنا النظر فى صور الوقف والعطاء الخيرى التى تمت فى العهدين النبوى والراشدى أمكن أن نتبين جليًا مقاصد الوقف ومراميه الإنسانية والاجتماعية على النحو التالى:[٢]

١- تحقيق الامن الغذائى للمجتمع المسلم. ويتضح ذلك فى تصدق أبى طلحة بنخيله وجعل ثمارها للفقراء من أهل قرابته، وفى البئر التى وقفها عثمان رضى الله عنه على عامة المسلمين.

٢- إعداد القوة والوسائل الضرورية لجعل الأمة قادرة على حماية نفسها والدفاع عن دينها وعقيدتها. ويتضح هذا من وقف خالد بن الوليد سلاحه فى سبيل الله.

٣- نشر الدعوة إلى الله وإقامة المساجد لتيسير إقامة شعائر الدين وتعليم أبناء

(١) الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي، مرجع سبق ذكره، ص١٠، وانظر: نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص٩٦.

(٢) نظام الوقف الإسلامي، تطوير أساليب العمل وتحليل نتائج بعض الدراسات الحديثة، د. أحمد أبو زيد، مرجع سابق ، ص ١٦ - ١٧.

المسلمين، ويتضح هذا من تأسيس مسجد قباء والمسجد النبوى وجعلهما مركزين للعبادة والتعليم وتنظيم العمل الاجتماعى.

٤- توفير السكن لأفراد المجتمع. ويتضح ذلك من أوقاف عدد من الصحابة التى تمثلت فى الدور والمساكن التى حبست على الضيف وابن السبيل أو على الذرية.

٥- نشر روح التعاون والتكافل والتآخى التى تجعل المجتمع كالبنيان المرصوص بشد بعضه بعضًا.

٦- إيجاد مصادر دائمة لتمويل حاجات المجتمع، وإمداد المصالح العامة والمؤسسات الاجتماعية بما يلزمها من الوسائل للاستمرار في أداء رسالتها.

ومن الواضح بجلاء أن هذا الازدهار التي مرت به المؤسسة الوقفية الإسلامية، والذي جعلها تسهم إسهامًا رائدًا في الحضارة الإسلامية وذلك من خلال انبثاق العديد من المؤسسات المجتمعية الفاعلة من رحم هذه المؤسسة الوقفية عبر التاريخ الإسلامى ومن أهمها: المساجد.

المسجد ووظيفته التربوية والاجتماعية:

ونظراً لأهمية هذه المؤسسة التربوية فى بناء وغرس المفاهيم التربوية الإسلامية وكذا فى ترسيخ العمل الخيرى فى المجتمع، لذلك سوف نتطرق لها بشئ من التفصيل وذلك على النحو التالى:

يعتبر الوقف الإسلامي هو الوعاء والمصدر الرئيسي لبناء المساجد، حتى إن بعض الكتاب والمؤرخين يعتبر أن أول وقف في الإسلام هو مسجد قباء[1] الذي

(١) نظام الوقف الإسلامي، تطوير أساليب العمل وتحليل نتائج بعض الدراسات الحديثة، د. أحمد أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص١٢.

بناه الرسول ﷺ، حين قدومه إلى المدينة مهاجرًا ثم المسجد النبوى بالمدينة بعد أن استقر به المقام، ولم يقتصر دور المؤسسة الوقفية على إنشاء وتشييد المساجد فحسب، بل تعداه إلى تقديم الخدمات الاجتماعية والفكرية والثقافية والتربوية مما ساهم في إثراء وظيفة المسجد وأداء رسالته بفاعلية في الحضارة الإسلامية. فالمسجد كان منطلق الدعوة، وركيزة البناء الإسلامي للحياة على منهج الله، وهذا يبرز كله فى المهام الوظيفية التى يقوم بها المسجد على النحو التالى:

أ) الوظيفة التربوية للمسجد:

إن ديننا الإسلامي دين التربية والتزكية، والتزكية طهر وصلاح كما ورد في كتاب الله: ﴿ كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمۡ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ ﴾[1].

فالآية تجمع كل أمور التربية المطلوبة للإنسان، ولذا أرسل الله عز وجل الرسل، ومنهم خاتمهم وأفضلهم محمد بن عبد الله ﷺ ليتلو الآيات وهذا تبليغ وإعلام وتذكير، وتنبيه وإيقاظ، ويزكيكم أي يطهركم من العقائد الفاسدة، والأخلاق الذميمة، والسلوك السيئ، ويصلحكم في كل شؤونكم في الاعتقاد والعبادة والسلوك والمعاملة.

وهذا ما جاء به رسولنا محمد ﷺ محققًا بذلك دعوة إبراهيم عليه السلام حين قال ﴿ رَبَّنَا وَٱبۡعَثۡ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُزَكِّيهِمۡۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾[2].

(١) سورة البقرة، آية ١٥١.
(٢) سورة البقرة، آية ١٢٩.

إن التربية التي تتحقق في المسجد هي تربية شاملة وعملية، وتتم هذه التربية في أجواء روحانية، وخلقية، واجتماعية لا تتوافر لأي مكان آخر، حتى داخل الأسرة الواحدة، وهي ميزة من ميزات هذا الدين الذي أرسى أسس التربية الإنسانية القويمة، ورعاها حتى أخرج نماذج فريدة في التاريخ البشري، في كل الشؤون: الدعوية، والخيرية، والفكرية، والعلمية، والعسكرية، والاجتماعية، والاقتصادية، والإنسانية.

وإذا أرادت المجتمعات الإسلامية النهوض الحقيقي، والتطور الإيجابي لأخذ مكانتها بين المجتمعات الإنسانية، فلابد لها من العودة إلى هذه التربية، وإعطاء المسجد مكانته ودوره التربوي، ليكون المؤسسة الأكبر والأهم والأكثر تميزا في تحقيق هذا الهدف. والمكان الذي تنبعث منه أصول التربية، ومنهج الإعداد الشامل للمسلم، إننا بحاجة لإحياء مكانة المسجد، وإعطائه الدور الصحيح له في العبادة والتربية والتعليم، والإعداد الشامل[1].

ب) الوظيفة الاجتماعية للمسجد:[2]

من أهم الفوائد الاجتماعية للمسجد أنه يعتبر المربي البديل حيث يتم اللقاء المباشر بين الداعي والأفراد لبث التغيير المطلوب في نفوسهم وسلوكياتهم، ونظرًا لشمولية تأثير رسالته فهو يقدم ما قد تعجز عن تقديمه المؤسسات التربوية الأخرى كالبيت والمدرسة ووسائل الإعلام وغيرها، ومن الفوائد الاجتماعية

(١) انظر تفصيلاً: التربية ومستقبل الأمة، محمد حسن بريغش، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، جميع الحقوق محفوظة للناشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، ص٢٦٦ - ٢٩٢.

(٢) انظر تفصيلاً: من أساليب الرسول ﷺ في التربية، دراسة تحليلية وتطبيقات عملية معاصرة، نجيب خالد العامر، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م، ص٨٢-٨٥، وكذلك انظر: أصول التربية الإسلامية وأساليبها في البيت والمدرسة، والمجتمع، عبدالرحمن النحلاوي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، ط٢ المعدلة، ٢٠٠٤م، ص١٠٨ - ١١٠.

الأخـرى التي لا يمكن إغفال أهميتها أنه كان منبرًا لمناقشـة بعض المشـكلات والقضايـا الخاصة بفئة الشـباب، والمصل الواقي من الأفـكار المنحرفة والتي تدفع بشـبابنا للإجرام وزعزعة الأمن الفكري والثقافي الإسـلامي، فالمسـجد مـن أهم الأسـلحة التي نملكهـا، ونتصدى بها للتكنولوجيـا الإعلامية المتطورة التي لا نملكها، والتي تؤثر علي شـبابنا فتجعلـه يجنح إلى التقصير تارة، وإلى الغلو تارة أخرى.

كما يُسـهم المسـجد في حل مشـكلة الفراغ، وكيفية إغتنـام الأوقات بكافة الوسـائل المشـروعة سـواء الجدية أم الترويحية حيث لم ينكر رسـول الله ﷺ اللهو واللعب المباح في المسجد لتعديل السلوك، وهذه وسيلة فاعلة لاستخدامها فـي وقتنـا هذا، خاصة أن الناشـئة يفضلون التعلم عن طريـق اللعب حيث إن اللعب يشـكل أهمية كبيرة في تعليم الأطفال وتعديل سلوكهم وسلامة صحتهم النفسية.

وبذلك يكون المسـجد المؤسسـة التربويـة التطبيعية والبيئة الخصبة لنشـر وغـرس القيم الإسـلامية والثقافة الإسـلامية، وشـغل أوقات الفـراغ وتفريغ الطاقات بالمفيد والنافع، ووسيلة هامة في دعم التواصل الاجتماعي من خلال التقاء الشـرائح المجتمعية المختلفة – الأطفال والشباب والآباء –، وفي المسجد كذلك يتربي الناشـئ في ظل مجتمع إسـلامي ناهض راق، ينظم شـؤونه علي أساس الشورى، ويتفقد مرضاه فيعودهم، وفقراء المعوزين فيعطيهم مما أعطاه الله، وتنعقـد أواصر المحبة بـين جميع القلوب، فيغدو مجتمعًا قويًا متماسـكًا يسهم في تربية الجيل ونهضته وإنعاشه.

لم يكن حرص رسول اللهﷺ على تأسيس المسجد عملًا عاديًا، بل كان ذلك يشـير ويؤكد أهمية المسـجد في تحقيق الأمن الفكري وأداء الرسـالة العلمية

والثقافية، فأراده بمعناه الشامل ليكون الرابطة التي تجمع المسلمين، والمكان الذي يتربون فيه لمواجهة كل شيء في الحياة، ويتزودون بالعلم والمعرفة، فكان المدرسة، والمعهد، والجامعة، ومن هذا المسجد الذي بناه رسول الله ﷺ في المدينة تخرجت الأجيال، وأعد الدعاة، وانطلقت الرسالة في مرحلة التوسع والانتشار. وبما أن العلم في الإسلام شرط أساسي في أداء العبادة الصحيحة بمفهومها الشامل،فلابد إذن من أن يقوم المسجد بدوره في نشر العلوم ليصبح منارة ومقصدًا علميًا كما قام بدوره التعليمي منذ أيامه الأولى، وغاية التربية والتعليم هو التزكية لانتزاع ما هو غير مرغوب فيه من حياة الإنسان، وتعزيز ما هو مرغوب، أي تعديل السلوك إلى الخير. والمسجد كان هو المكان الأول الذي انبثق منه العلم والتربية معًا[1].

واستمر المسجد في التطور والنمو جيلًا بعد جيل، ليؤدي مهامه في صناعة الحضارة ليصبح جامعات ومنارات علمية وفكرية رائدة تخرج من أرجائها العلماء والرواة، والمفسِّرون، والمؤرِّخون الذين شهدتهم القرون أيّام ازدهار الحضارة الإسلامية، والأمثلة كثيرة نذكر بعضها مثل جامع عمرو بن العاص، قلب الفسطاط الفكري، ومهد الحركة العلمية في مصر، والذي كان يشهد مئات الزوايا العلمية، وكذلك كان حال الجامع الأزهر الذي بدأ كغيره مسجدًا لإقامة الشعائر التعبدية وسرعان ما أصبح جامعة يدرس فيها العلوم المختلفة، وتخرج منه علماء أكفياء في كل مجالات الحياة. والجامع الأموي في دمشق

(١) انظر تفصيلا: النظام التربوى، من إصدارات اللجنة التربوية، اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، الديوان الاميرى، قدم إلى حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح، رحمه الله، شوال ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.

وجامع الكوفة، وجامع البصرة، وجامع المنصور ببغداد، وجامع القرويين في فاس بالمغرب الذي امتاز بالنظام التعليمي الجامعي وطرق التدريس فيه، فكان له شروط دقيقة للتعيين ووظائف التدريس وتخصيص كراسي الأستاذية والإجازات الفخرية ، وكان له مساكن جامعية خاصة للطلبة والأساتذة، ومكتبات متخصصة للدارسين الجامعين فقصدها المسلمون وغير المسلمين من شتى أرجاء الأرض.

ولتحقيق الوظائف السابقة فإن هذا يتطلب منا بالإضافة إلى التمويل الكافي وجود الكوادر المؤهلة لإدارة المساجد من أجل تقديم الخدمات المتنوعة تجسيدًا للدور الاجتماعي والتنموي والخيرى للمسجد وعدم قصره على العبادات الشعائرية. والاتجاه نحو تحقيق رسالة المسجد الأولى بأن يكون مسجدًا ومدرسة ومركزًا للأنشطة الترفيهية المباحة حتى يمكن لأفراد المجتمع أن يمارسوا شعائرهم الدينية ويحققوا مصالحهم الدنيوية في مكان واحد.

ومما سبق، يتضح لنا الدور الرائد والمحوري للمسجد وآثاره المتنوعة على كافة جوانب الحياة، الاجتماعية والتربوية والعلمية، والسياسية والثقافية والأمنية، فالدور الذي يلعبه المسجد في المجتمع الإسلامي لا يتعارض مع دور الدولة ومؤسساتها، بل إنه يمثل نقطة الانطلاق لتلك المؤسسات بل ودعمها من خلال وظائفه وأدواره المختلفة وآثارها الايجابية على المجتمع[1].

وبذلك يتضح لنا مدى أهمية استخدام هذه الوسيلة التربوية فى غرس وترسيخ ثقافة العمل الخيرى فى المجتمع.

(١) الوقف ودوره في المجتمع الاسلامي المعاصر، د. سليم هاني منصور، جميع الحقوق محفوظة للناشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م، الناشرون : مؤسسة الرسالة، ص ١٥٣ – ١٥٥.

ثانيا: مرحلة الانحسار والتراجع:

من خلال العرض السابق لمرحلة الازدهار فى عهد النبوة، والخلافة الراشدة إلى أيام الدولة العثمانية يتضح أن التشـريعات الإسـلامية في التطوع، والتبرع وتطبيقاتهـا التاريخيـة فـي ذلك انموذجًـا، يؤكد أن هذا القطـاع الخيرى كان الأول من حيث تقديم الخدمات للأمة سـواءً في مجال التطوع كموارد بشـرية أم بحجم الأوقاف وأثرها بصفتها مواد مالية، كما أن ماضي مؤسسات القطاع الخيري المانحة (الأوقاف) باستقلاليتها وبإشراف القضاء عليها تعد قوة فاعلة، وقد أكسـبتها تلك المكانة الإدارية تعاطفًا شـعبيًا وتفاعلاً وعطاءً، حتى تنافس الخلفاء والأمراء في الوقف، وكانت تلك المؤسسـة التمويلية في تركيا والحجاز والشام ومصر والجزائر، والأندلس، وغيرها مضرب الأمثال، حتى في مجالات الوقف على الجهاد والمجاهدين، وحماية الثغور الإسلامية كأمن خارجي للدولة الإسلامية.

وفي هذه العصور المزدهرة للدولة الإسلامية كان للوقف صورة عامة مشرفة رفعت رأس الأمة الإسـلامية بين جميع الأمم الأخرى، ومن خلال هذه الصورة عرفت بأمة الخير وأهل المعروف والإحسـان، ومع ظهور الحاجات الاجتماعية للمجتمع الإسـلامي وتعددها سواء في مركز الدولة أم في أطرافها وامتدادها الفتوحية، تعددت وتنوعت الأوقاف، وعلى امتداد رقعة العمران الإسلامي قامت هذه الأوقاف لتنهض بالعبء التنموي الحضاري، ولتفي بحاجات هذا الامتداد الحضـاري العريض، ولتواكب الحاجات كل تطور يصاحب ذلك الامتداد، ولقد أتى التوسـع الكبير في تأسـيس وإنشـاء الأوقاف الإسـلامية، والمحافظة على الموجود منها خلال العصور التاريخية المتتابعة تطبيقًا لمبدأ وأفضلية التأبيد في

الوقف، أدى ذلك إلى حدوث تراكم حصيلة كبيرة من الأوقاف الإسلامية، ذات تنـوع كبيـر، وكان طبيعيا أن تبرز الحاجة إلى وضع تنظيم إداري لحركة الوقف الإسـلامي التي تشـهد مع كل يوم ينشـق فجره نمـوًا وتطورًا واطـرادًا. حيث أتـى علـى نظام الوقف حين مـن الدهر صار من الضخامة والتوسـع، والتنوع، والنماء الوظيفي في المجال الاجتماعي، فلقد زادت أصوله الاقتصادية وكثرت مؤسسـاته الخيرية على اختلاف أنواعها، وأصبح له دور بارز في توفير الكثير من الخدمات بطريقة تتسـم بالتلقائية والاسـتقلالية،[1]. ولقد كانت المؤسسـة التمويلية الأولى (الأوقاف) بتأصيلها الشرعي وتطبيقاتها عبر تاريخ الحكومات الإسـلامية المتعاقبة قوة معنوية ومادية مسـاندة لقوة الدولة فكانت بذلك ميزة تميـز بهـا العمل الخيـري الإسـلامي، وذلك حتى بدايـة القرن الثالث عشـر الهجـري ١٢٢٤هـ حينمـا تم تأميم الأوقاف بمواردها ومصادرها ومسـاجدها ومكتباتهـا لصالح القطاع الحكومي في مصر زمن محمد علي باشـا بمشـورة سـان سيمون الفرنسي الذي أشـار بمفهوم الدولة الشمولية آنذاك، ثم انتقلت الفكرة إلى معظم البلاد الإسلامية، كما صودرت بعض الأوقاف من قبل بعض دول الاستعمار الذي اجتاح معظم أقاليم العالم الإسلامي.

لقد تعرض المسـلمون لانتكاسة كبرى بسبب ضعف الإيمان، والبعد عن الله عـز وجـل، وإعراضهم عن شـرعه والحكم بغير مـا أنزل الله، فسـلط عليهم شرار خلقه فى معظم ديار المسلمين، وأصابهم الجهل والمرض، والآفات، والفتن حتـى أصبحـوا كغثاء السـيل الذى وصفهم بـه النبى ﷺ وتفككـت المجتمعات

(١) التطور المؤسسي لقطاع الأوقاف في المجتمعات الإسلامية (دراسة حالة جمهورية مصر العربية)، مليحة محمد رزق، سلسلة الدراسات الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف (٨)، الأمانة العامة للأوقاف، دولة الكويت، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، ص ٦١.

الإسلامية التى كانت كيانًا واحدًا تحت راية واحدة وهى الخلافة، كما أصبحت المجتمعات الإسلامية تجهل الكثير من حقوق الأخوة الإسلامية داخل المجتمع المسلم وخارجه[1].

غير أن نظام الوقف الإسلامي ظل يمثل على مدى ثلاثة عشر قرنًا صورة من أروع صور التعاون الإنساني وينبوعًا فياضًا من ينابيع الخير، وعنصرًا إيجابيًا من عناصر التنمية الاجتماعية، ومظهرًا مشرقًا من مظاهر التعاون والتكافل الذي أرسى الإسلام الحنيف قواعده.

ومما يؤسف له أن بعض التصرفات والانحرافات السلبية، والمشكلات العملية المتراكمة قد أحاطت بتطبيق هذا النظام فانحرفت به عن أهدافه النبيلة، واتخذه بعض المشرفين عليه أداة للاستغلال والعبث بالحقوق في سبيل أغراض شخصية.

وتراكمت الآثار السلبية لهذه الانحرافات والمشكلات على مر العصور وتوالي الأجيال، حتى آلت حال الأوقاف في العصور الأخيرة إلى التدهور والجمود والإهمال، وتعرضت ممتلكاتها بسبب ذلك، إلى الانهيار والخراب، فقلّت عائداتها وتضاءلت منافعها [2].

وبدلًا من العمل على تكريس الاطراد التنموي للوقف لجبر كل قصور وسد أي خلل يمكن أن ينجم في الواقع الاجتماعي نتيجة الشلل السياسي والإداري انسابت جهود حثيثة باتجاه تفخيخ المؤسسة الوقفية الأهلية تمهيدًا لفصلها

(١) الأحكام الشرعية للعمل الخيري، إعداد: محمد حسن أمين عبدالرحمن، بحث ماجستير، الجامعة اليمنية، صنعاء، ٦ ذي الحجة ١٤٢٥هـ الموافق٢٠٠٥/١/١٧م، ص ٣٨.

(٢) نظام الوقف الإسلامي، تطوير أساليب العمل وتحليل نتائج بعض الدراسات الحديثة، د. أحمد أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص١٩.

وتقنين عزلتها، ودمجها ضمن ترتيبات قطرية لا تعبر عما تأمله القاعدة الشعبية العريضة من نظام قد أنشأته بمحض إرادتها لأجل غايات، ومقاصد، وأهداف حضارية محددة. هذه الغايات وتلك الأهداف إنما ترتبط أساسا بالغايات، والأهداف العليا للأمة بوجه عام [١].

وبطبيعة الحال فقد صاحب التوسع الوقفي الكبير: ظهور عدة مشكلات تتعلق بالوقف من قبيل الجوانب التالية[٢]:

أولاً: حجم الأوقاف الخيرية الذي نمى بشكل ملحوظ قد أثار حفيظة المؤسسة الحكومية.

ثانيًا: ظهور المشكلات المتعلقة بأوقاف الأفراد والسلاطين التي كانت معظمها سببًا مباشرًا في تدخل الحكام والولاة.

ثالثًا: المشكلات الإدارية المتعلقة بنشاط النظار وفسادهم، وخراب ذممهم وعدم أهلية بعضهم.

رابعًا: نتيجة لعدم توثيق الأوقاف ظهرت أوقاف من غير نظار يقومون بإدارتها بعد وفاة أصحاب هذه الأوقاف ووفاة مستحقيها، وهو الأمر الذي دعا إلى تكوين هيئة تقوم على أمر الإشراف وإدارة هذه الأوقاف.

خامسًا: ظهور حالات اغتصاب، وسطو على الأوقاف في بعض البلاد.

ولقد اقتضى هذا الأمر في بداية الأمر أن تتدخل الدولة ليس لإدارة الأوقاف والسيطرة عليها وإنما لسببين هما: [٣]

---

(١) التطور المؤسسي لقطاع الأوقاف في المجتمعات الإسلامية، دراسة حالة جمهورية مصر العربية مرجع سبق ذكره، ص٦١ – ٦٢.

(٢) المرجع السابق، ص٦٢ – ٦٣.

(٣) المرجع السابق ص٦٣.

- الفصل في اغتصاب أموال الأوقاف وردها إلى الجهة المعنية بالنظارة (إجراء أمني).
- رعاية الأوقاف التي لا ناظر لها، ولضمان قيام المتولين المختصين بإدارة الأوقاف المشمولة بنظرهم وفقًا لشروط الواقفين.

وهذه المشكلات وغيرها، فضلًا عن الطريقة والظروف والملابسات التي حدثت فيها ففرضت نفسها كحلول حكومية بديلة، كانت بمنزلة إرهاصات التحول الإداري التدريجي في الفكر الواقعي من النمط الفردي العائلي الأهلي إلى النظام الجماعي الحكومي المؤسسي، وذلك بحكم الواقع الذي فرض تدريجيًا نفسه بصورة أو بأخرى.

وليس من اليسير أن نحدد بدقة متى بدأ هذا السلوك التدخلي الحكومي في إدارة الأوقاف، بيد أنه يمكننا القول أن ذلك التدخل قد بدأ تدريجيًا وعلى الأرجح من خلال تعيين متولين للأوقاف التي تؤول ولايتها إلى الحاكم بنص شروط الواقف، كذلك الأوقاف التي لا يعرف لها متول معين.

لكننا على الجانب الآخر، نجد أن الواقفين في بعض الأحيان كانوا يشترطون النظارة للولاة والأمراء مع وجود الناظر الفعلي للوقف، وتعيين راتب محدود له نظير ذلك، وذلك راجع بالضرورة إلى رغبة الواقف في دخول الوقف ضمن إطار رعاية الوالي وحمايته، والاستفادة من سلطات ذلك الوالي في جمع ريع الأوقاف واستخلاص حقوقه من يد من يظن بهم المماطلة وسوء الطوية، كما كانت بعض الأوقاف تؤول نظارتها، بطبيعة الحال لقاضي القضاة مثل الوقف الذي مات واقفه ولم يعين له ناظرا وانقراض الذرية المستحقة لنظارة الوقف، مثل تلك الشواهد وإن كانت مجردة بيد أنها كانت إحدى الإرهاصات والملامح المحددة للتحول، والانعطاف نحو مؤسسة الأوقاف في قالب إداري رسمي.

ولعل قضية التحول من الشكل الإداري الأهلي التقليدي إلى الشكل الحكومي الرسمي مبنية على أساس أن تنهض الدولة الحديثة من خلال مؤسساتها، وخططها وبرامجها التنموية بمهمة تنظيم شئون مؤسسة الأوقاف، بحجة أن قضية الإدارة والإشراف على أداء المؤسسات ذات النفع العام ضمن صميم اختصاصاتها وصيانتها، ذلك بأنها كانت تنظر إليها على الدوام بعين الريبة والتوجس بزعم أنها دولة داخل دولة، مما يكرس في قناعة الحكومات ضرورة دمج هذه المؤسسات ضمن النسق العام لمؤسسات الدولة، ذلك فضلا عن أنها رأت في الهيمنة الإدارية على الأوقاف فرصة ذهبية لتقنين الولاءات السياسية والاستمالات السلطوية بالمنح، والعطايا، والإقطاعات والنظارة «الرشوية».

ولقد كانت أول بادرة حكومية للسيطرة النظامية على الأوقاف في زمن السلطان المملوكي «الظاهر بيبرس» بمصر ولكنها قوبلت بالاستنكار الشديد من قبل رموز العمل الأهلي من العلماء والفقهاء والقضاة، مما اضطر الحاكم إلى التراجع عنها.

ولكن هذه الحادثة ليست الأولى في هذا الصدد، فقد كثرت حالات المحاباة والتستر الحكومي على لصوص الأوقاف والمتعدين عليها من أصحاب النفوذ والحظوة بغض الطرف عن تصرفاتهم المشينة بحق ما تحت أيديهم من أوقاف، ففي عام ٨١٩ هـ وصل ناصر الدين محمد بن عمر العقيلي إلى سدة الحكم بالقاهرة حيث قام بالاعتداء على أوقاف السادة الأحناف وصار يؤجرها بأبخس الأثمان لمن يشاء من حاشيته وبطانته ومعارفه، حتى يكسب ودهم وعونهم له حتى قيل: «أنه لو بقي في الحكم لخربت جميع الأوقاف».

ومما يرويه ابن الجوزي أن «السلطان محمد بن ملكشاه قام برصد أموال مدرسة أري ضيفة وطالب الوكلاء بالحساب، وقيل له إن الدخل المادي مردود

للمكان نحو ثمانين ألف دينار ولكن ما ينفق عليها لا يتجاوز عشرة دنانير، وحين قام الخليفة العباسي «المعتضد» فصادر بعض الأوقاف لتحقيق بعض المآرب السياسية فعلم القاضي عبدالحميد عبدالعزيز أبو حازم بذلك، وقاضى الخليفة وأعاد جميع الأموال المصادرة إلى مؤسسة الوقف».

وثمة إشارة يجدر ذكرها في هذا السياق تتعلق بدور القطاع الأهلي في الدفاع عن النموذج الإداري التقليدي للأوقاف، ففضلا عن الدفاع عن الأوقاف ضد أي اعتداء سواء من جانب الأفراد أم من أصحاب الجاه والسلطان، كان العلماء يحاولون جهدهم نصح الحكام، ورد أمور النظارة في الأوقاف إلى نصابها حسبما شرط الواقفون، لكن الأمر على ما يبدو قد تغير بمرور الوقت، ولم يعد للعلماء ولا للشريعة من تأثير معتبر في أصداء التداعيات المتتالية، التي كان لها بالغ الأثر في تشكيل نظرية الحكم والإدارة بصورة سلبية ومعيقة لأي خطوة على طريق الوقف لله تعالى، بالجملة[1].

إن التجربة المريرة التي مرت بها الأمة في عصور الانحطاط جعلت الناس لا يقيمون أي وزن للأنشطة والأعمال الخيرية، والإيجابية الصغيرة، وجعلت أبصارهم تتعلق بالمنقذين الكبار، وبالأعمال الضخمة، وقد كان هذا من أسوأ الأثار التي تركها التخلف الحضاري في عقول الناس ونفوسهم [2].

جهود الإصلاح:

استلزم الوضع المتردي للأوقاف تفكيرًا طويلًا وبحثًا جادًا متواصلا عن الطرق والأساليب الناجعة لإصلاح نظام الوقف وبعث الحيوية والنشاط في

(١) التطور المؤسسي لقطاع الأوقاف فى المجتمعات الإسلامية، المرجع السابق، ص٦٣-٦٦.
(٢) ثقافة العمل الخيري، كيف نرسخها وكيف نطبقها، أ.د عبدالكريم بكار، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢، ص٢٨.

مؤسساته، وتطوير أعمالها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، بما يحقق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية ويساير متطلبات العصر، ويعيد للوقف قدرته على أداء دوره الإيجابي في عملية التنمية الشاملة التي تنشدها المجتمعات الإسلامية المعاصرة.

وقد مرت جهود الأصلاح بمراحل عديدة بدأت فى أواخر عهد الدولة العثمانية وبدايات عصر الدولة الحديثة يمكن إجمالها فيما يأتي[1].

المرحلة الأولى:

بدأت جهود الإصلاح في ظل الدولة العثمانية، وبعبارة أدق، في أواخر عهدها، فبعد أن كثرت الأوقاف وتعددت أنواعها ومرافقها، وتكاثرت مشكلاتها، ظهرت الحاجة إلى إحداث تنظيمات إدارية واسعة تعنى بالإشراف على أملاك الوقف، وأمواله، وتراقب مصادرها ومصارفها. وتطلّب ذلك إنشاء أنظمة جديدة، وإصدار قوانين عديدة لتنظيم شؤونه وبيان أقسامه وطبيعة كل قسم منها، والأحكام الشرعية التي تتعلق به، ولايزال الكثير من تلك القوانين معمولا به في بعض البلاد الإسلامية حتى الآن.

وشملت حركة الإصلاح هذه المناطق الإسلامية التي كانت آنئذ تابعة للدولة العثمانية، ففي مصر بدأ إصلاح الأوقاف وأحدثت تنظيمات جديدة في مؤسساتها منذ عهد محمد علي باشا الذي كان أول من أدخل نظام الدولة الحديثة المقتبس من النمط الغربي، ففي سياق التنظيمات الإدارية والمالية والاجتماعية التي أدخلها على دولته بمصر، عمد إلى تغيير نظام الأوقاف

(١) نظام الوقف في الإسلام، تطوير أساليب العمل وتحليل نتائج بعض الدراسات الحديثة، مرجع سابق، ص٢٠-٢٣.

وأدمج أملاكها وأموالها في مالية الدولة، وتعهد بالإنفاق على المساجد والجهات التي كانت تستفيد من أموال الوقف، غير أن سياسته لم تنجح في إلغاء الوقف والسيطرة عليه، وذلك لشدة رغبة الناس فيه.

المرحلة الثانية:

وفي عهد الاستعمار الغربي الذي بسط نفوذه على البلاد الإسلامية توقفت حركة إصلاح نظام الأوقاف، بل تعرضت لكثير من الضغوط والعبث والاستغلال، فازداد حالها سوءًا وتدهورًا، وبخاصة في الأقطار الإسلامية التي وقعت تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي[1]، فقد فهم المستعمرون، وهم يدرسون المجتمعات الإسلامية، ويبحثون عن مكامن القوة فيها، إن للوقف، والمؤسسات الدينية والاجتماعية التابعة له، فضلًا كبيرًا في تركيز الروح الدينية والوطنية في المسلمين، وتوطيد روابط التضامن والتعاون بينهم.كما أدركوا أن أهم المؤسسات التي تدعم الطبقة المتعلمة الواعية في وقوفها في وجه سياسة الاستعمار وخططه هي المؤسسات التي تعتمد على الوقف كالمساجد والمدارس والزوايا والأربطة.

لهذا عمد المستعمر إلى التدخل المباشر في شؤون الوقف ومؤسساته، تحت ستار إصلاح إدارتها وتحديث أنظمتها، وكان هدفه الحقيقي هو الحد من الدور الإيجابي للوقف ومؤسساته، خاصة في تنشيط الوعي الوطني ودفع حركة مقاومة المستعمر.

وبسبب تزايد هذا التدخل، وانكشاف أهداف المستعمر ونواياه الخفية، تعالت أصوات المسلمين تدعو إلى الدفاع عن الأوقاف الإسلامية، ونجحت في

(١) انظر : الأحباس الإسلامية في المملكة المغربية للشيخ محمد المكى الناصرى ، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية المغربية، ١٩٩٢م، ص ٨٠ - ٨١ .

حشد التأييد لدعوتها، وتجلى ذلك في مؤتمر الدفاع عن الأوقاف الإسلامية الذي عقد بسوريا عام ١٣٥٣هـ، وكان الهدف منه هو الحد من تدخل المستعمر في نظام الوقف، وجعل إدارة شؤونه وتسييرها من اختصاص المسلمين[١].

المرحلة الثالثة:

وبانتهاء عهد الاستعمار، دخلت البلاد الإسلامية عهدًا جديدًا من التطور السياسي والاجتماعي تمثل في نشوء نظام الدولة الوطنية الحديثة على النمط الغربي، وهو نمط جديد يقوم على اتساع نفوذ الدولة وتقلص دور المجتمع المدني، وحلول الدولة محله في الإشراف المباشر على الكثير من المرافق العمومية والاجتماعية كالتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والدينية.

في سياق هذه التحولات الجديدة تعرض نظام الوقف لتعديلات كثيرة، أهمها: إسناد إدارته والإشراف عليه إلى الإدارة الحكومية الرسمية في إطار وزارات خاصة به، تتولى إدارة أملاكه، والتصرف في أموره وتسييرها بأساليب إدارية حديثة.

وكانت تركيا أول دولة إسلامية تقوم بإلغاء النظام القديم للأوقاف ووضع ممتلكاته تحت الإدارة الحكومية الرسمية، وذلك عقب تعطيل نظام الخلافة الإسلامية مباشرة، أي في العشرينيات من هذا القرن. ثم اقتفى أثرها في ذلك التنظيم معظم الحكومات الإسلامية على تفاوت في الدرجات.

غير أن هذه التعديلات لم تنجح في إصلاح كل ما كان في نظام الوقف من عيوب وما تراكم حوله من مشكلات، وهي كثيرة بعضها يرجع إلى شروط الواقفين، وبعضها إلى الإدارة والولاية، وبعضها إلى كثرة الأوقاف الأهلية (الذرية) التي كانت مشكلاتها متفاقمة.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٤٧.

لهـذا كله كثرت المناقشـات والبحوث وتوالت الدراسـات، مـن أجل إصلاح أوضاع الوقف وإيجاد الحلول المناسبة لمشكلاته. فألفت كتب، ونشرت مقالات. وكانت مصر سباقة في هذا الميدان، حيث ألَّفَ محمد قدري باشا كتابه "قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف" الذي طبع سنة ١٩٠٩م. كما نشـر عدد من المقالات والبحوث في مجلة القانون والاقتصاد المصرية ما بين ١٩٣١-١٩٤٧م.

وبحلـول النصـف الثانـي من القرن العشـرين كانـت معظم البـلاد العربية والإسـلامية قد اسـتقلت وأصدرت قوانين خاصة بتنظيم الوقف وجعله تحت إدارة الحكومية المركزية، ولكن التركيز الإداري كانت له درجات متفاوتة من بلد إلى بلد[١].

وتوالـى صـدور القوانـين المتعلقة بهـذا التنظيم الحديث فـي كل من مصر والأردن سـنة ١٩٤٦م، وفي لبنان سـنة ١٩٤٧م، وفي تونس سـنة ١٩٥٦م، وفي العراق سنة ١٩٥٩م.

وفي سـياق البحث في أوضاع الأوقاف ومشـكلاتها بدا للباحثين أن الوقف الأهلي (الذُّرّيّ) كان مصدرًا للكثير من المشاكل. فبدأت حملات المطالبة بإلغائه وتصفيته، وامتدت لتعم معظم البلاد الإسلامية، وقامت بإظهار العيوب والآثار الاجتماعية والاقتصادية السـيئة التي نشـأت عن كثـرة الأوقاف الأهلية، ومن تلك العيوب[٢]:

أ) أن الوقف الأهلي كان سببًا في عرقلة تداول الأموال، وهو ما ينافي مقاصد

(١) نظام الوقف الإسلامي، تطوير أساليب العمل وتحليل نتائج بعض الدراسات الحديثة، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٢) المرجع السابق : ص ٢٢ .

الشريعة الإسلامية والحكمة من نظام الميراث.

ب) أن تكاثر المستفيدين، بتوالي الأجيال، يؤدي إلى تفتيت الحصص، كما يجعل تلك الأوقاف منشأ للخلافات والنزاعات بين أبناء العائلة الواحدة.

ج) بث روح الكسل والبطالة في نفوس المستفيدين خصوصًا إذا كانت الحصص وافرة.

د) حرمان الإناث من حقوقهن، وهو أمر مخالف للشريعة الإسلامية وأحكام الميراث.

واستنادًا إلى هذه العيوب صدرت قوانين إلغاء الوقف الأهلي(الذّرّيّ) في عدد من الأقطار الإسلامية، ففي لبنان صدرت سنة ١٩٤٧م، وفي سوريا ١٩٤٧م، ومصر ١٩٥٢م، وفي العراق ١٩٥٤م، وفي المغرب ١٩٧٧م. وكانت هذه التنظيمات والتعديلات سببًا في تقليص دور الوقف ومؤسساته في التنمية الاجتماعية، فانحصر دوره، أو كاد، في رعاية المساجد وصيانتها، وفي بعض الأنشطة الدينية والثقافية. كما كانت سببًا في انقطاع الوقف بنوعيه الأهلي والخيري، وفي صمت العلماء والمفكرين عن الحديث عنه، والبحث في أبعاده وقضاياه.

ثالثًا: مرحلة الحراك والنهضة: العصر الحديث والعولمة

تزخر المؤسسة الخيرية والوقفية بمقومات نهضوية وتنموية لا يستهان بها، هى ثروة ورصيد حضارى هائل، وموروث إسلامى يتطلب ضرورة تفعيل دور المؤسسات غير الربحية من خلال منظومة «القطاع الثالث»، واستثمار الثراء العقائدى، والفقهى، والقانونى وطبيعة التوجهات الإنسانية التى تستوعب المشاركة الحيوية فى عملية التنمية المجتمعية فى مجتمعاتنا العربية والإسلامية مما يقود إلى بلورة منظومة خيرية ديناميكية فاعلة تتوافق وتتناغم

مع المستجدات والمتغيرات، ولاسيما فى المرحلة الراهنة من الحراك والنهضة.

وفي العقدين الأخيرين من القرن العشرين، تزايد اهتمام المفكرين والباحثين بموضوع تطوير نظام الوقف وآفاق عمله، وشارك في هذا الاهتمام بعض المراكز والمؤسسات العلمية والمالية. وبدأ الحديث عن مؤسسة الوقف وبدأ البحث العلمي والأكاديمي حول تاريخه ودوره الاجتماعي والعلمي والتربوي في الحضارة الإسلامية، وعن الطرق والأساليب التي تجعله قادرًا على أداء مثل هذا الدور الإيجابي من جديد في التنمية الاجتماعية التي تنشدها المجتمعاًت الإسلامية المعاصرة، في ظل التوجهات الدولية المعاصرة، وفي ظل السياسة الرامية إلى إعادة الاعتبار للأنشطة الاجتماعية، وذلك بتشجيع المجتمع المدني ومؤسساته، على الإسهام في الأعمال الاجتماعية.

ومن الملاحظ أن العالم كله شهد نموًا في أعداد الجمعيات الخيرية والأهلية ببرامجها المختلفة والمتنوعة[1]، وذلك في فترة الثمانينات وقفزات أكبر في فترة التسعينات من القرن الماضي، وما زالت دول العالم تتسابق في هذا المجال: فقد أدركت الدول؛ أن التنمية الشاملة لا يمكن أن يقوم بها القطاع الحكومي والقطاع التجاري وحدهما، كما أن مفهوم الدولة الشمولية التي تقوم حكوماتها بكل شيء ولى زمانه. وقد نمت ظاهرة الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية، فقد تجاوزت في الولايات المتحدة وحدها في عام ٢٠٠٦م حوالي مليون وستمائة منظمة وجمعية بزيادة سنوية تقدر بـ٦٪ حسب التقارير السنوية الصادرة من مركز دراسات العمل الخيري.

(١) القطاع الثالث والفرص السانحة، رؤية مستقبلية، د. محمد عبدالله السلومي، ص٣٣. نقلا عن: The Center of Philanthropy at Indiana University.

وعلى مستوى العالم العربي؛ فإن قطاع الجمعيات الخيرية والأهلية يشهد نموًا ملحوظًا، لكنه يتسم بالبطء، كما يتسم بشراكته الهشة في مجالات التنمية، حسب التقرير السنوي الخامس للمنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٥م، فما زالت تلك الجمعيات لم تصل إلى مستوى أن تكون قطاعات، حيث إن مشكلات الفقر والمرض والأمية والأنظمة الإدارية للحكومات العربية وحالات الطوارئ والأزمات التي يعيشها العالم العربي والإسلامي، كلها تشكل ضغوطًا وعوائق على الدور الحقيقي التنموي لتلك الجمعيات.

الفرصة اليوم سانحة للمسلمين أن يتبوَّءوا مكانهم اللائق بهم، وأن يُفعِّلوا نشاط مؤسساتهم الثقافية والحقوقية والاجتماعية والخيرية والانتقال بها إداريًا إلى مفهوم القطاع الثالث لتتمكن من العمل بعوامل القوة من تبرع، وتطوع وتشريعات، وإمكانات بشرية ومالية متاحة، وهي بذلك سوف تقدم الكثير على المستوى المحلي والدولي. خاصة أن الإسلام - حسبما يرى الباحثون الغربيون، ومن خلال المؤشرات والدراسات - في صعود مستمر، وهو الديانة المؤهلة لتقديم الخيرية والقيم الإنسانية للعالم مستقبلا

وهنا دعوة للشركات والمؤسسات المانحة ورجال الأعمال والقطاع الخاص أن ينهضوا بإرادة شعبية قوية، لميلاد قطاع إداري قوامه مؤسسات مانحة قوية ومتخصصة تركز على بعض المجالات ذات الأهمية في العطاء الإسلامي، وتجاوز صور الدعم التقليدي؛ لتشكل البناء الأساسي لاستراتيجيات القطاع الثالث كصناعة متكاملة تُعنى بدقائق هذا القطاع.

ومن الأمور المهمة للعطاء غير التقليدي العمل على:

أ - إنشاء مراكز البحوث والدراسات المتخصصة لدعم القطاع الخيري

بالمعلومات والدراسات الاستراتيجية، وبالتالي يكون التطوير وتكون العالمية لها ومنها.

ب - إنشاء الجامعات والمعاهد المتخصصة غير الربحية (N.P.O)، وتبني المؤتمرات الدولية المتخصصة،مع التنسيق والشراكات بين المنظمات الدولية والوطنية.

وتشير التجارب إلى أن القطاع الثالث حينما يُمنح حقوقه الاقتصادية كحقه في فعاليات جمع التبرعات، وإنشاء الأوقاف، واستثمار الريع وتوظيفه، ويتمتع بحقه الإداري كقطاع شريك ومكمل في خدماته للقطاعين العام والخاص فإنه بهذه الحقوق سيصبح مساهمًا فعالاً في التنمية البشرية والاقتصادية المحلية التي تخدم كل جوانب التنمية، وهذا ما تحتاج دول العالم العربي والإسلامي إلى تطبيقه.

أن العمل بإدارة ومفهوم القطاع الثالث في العالم العربي والإسلامي، خاصة فى مرحلة الحراك التى نحياها الآن هى عقيدة وعبادة أو واجب ديني، أو أنه من باب السنن والفضائل الحسنة، والمسؤولية الاجتماعية والوطنية لا تخرج عن هذا الإطار. كما أن من لوازم ومقتضيات تطبيق الشريعة على مستوى الشعوب والحكومات العمل على رد العدوان ومعالجة آثار الحروب والفقر والمرض والجهل، وتوجيه التيارات المتطرفة من الطرفين، ومواجهة التعصب الغربي واستراتيجياته الغازية للعالم الإسلامي بكل أنواع الغزو[1].

وإن من عوامل إنجاح القطاع الثالث استثمار التشريعات الإسلامية كدوافع

(١) انظر تفصيلا: القطاع الثالث والفرص السانحة - رؤية مستقبلية، د. محمد عبد الله السلومى، مرجع سابق، ص ٢٦ - ٣٠.

وضوابـط للعطاء بنوعيـة التطوع والتبرع، والأمة العربية والإسـلامية خيارها الاستراتيجي الوحيد للقوة المعنوية والمادية هو العمل بتشريعات دينها الإسلامي الذي لا يتعارض مع تطبيقات الإدارة الحديثة للدول (القطاعات الثلاث).

والأمة الإسـلامية هي الأمة الوحيـدة التي وصفها الله بـ(الخيرية) بمعناها الشامل والواسع، فجميع الدوافع والأهداف لا تخرج عن ابتغاء الأجر والثواب، أو الخوف من العقاب من خلال الجهد البشري الذي يعرف بـ(التطوع) أو العطاء المالي بأنواعها: (وقف، زكاة، صدقات، كفارات). ومهما كان اسـم المؤسسـة أو المنظمة أو الجمعية؛ فإنها لا تخرج عن نطاق الخيرية.

إنهـا خيرية ممنوحة لأمة الإسـلام من السـماء، مصدرهـا الخالق، خيرية تؤسس بعدلها وحريتها وسلامها كل أنواع المؤسسات والمنظمات المعنية بالقضايا الدوليـة والمحلية، كما أنهـا جميعًا لا تخرج عن إطار تحقيق الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر بمفهومه الشامل. بل أن (الخيرية) لا تتحقق إلا بما بعدها من (الإيمان)[1].

فالعطـاء الإسـلامي تميز مـن حيث قـوة وفاعلية القيم، ومـن حيث تأثيره النوعي لا الرقمي. ويكفي أن نقول: إن دوافع العطاء الإسلامي دوافع قوية؛ لأنها دينية مئة بالمئة وما يصحب ذلك من رقابة إيمانية ذاتية (الترغيب والترهيب)، ودوافع الثواب والعقاب مما انعكس إيجابيًا على حفظ الأمانات في مدخلاتها (الإيـرادات والتبرعات)، ومخرجاتهـا (النفقات)، وفي قوة الآثار والتأثير، رغم ضعف الأرقام.

(١) القطاع الثالث والفرص السانحة – رؤية مستقبلية، د. محمد عبد الله السلومى مرجع سابق، ص ٦٧.

وتتأكد هذه القيم، حينما نلحظ؛ أن الإسلام يقدم عطاءه بلا حدود ولا قيود للمسلمين وغيرهم، وبقيم ومبادئ تفوق القيم الغربية والشرقية بلا من ولا أذى ولا مقايضة[١]. وتجاوزت قيم العطاء الإسلامي حقوق الإنسان إلى حقوق الحيوان كمبادئ وتطبيقات «وفي كل كبد رطبة أجر»[٢]، ودخل رجل الجنة بسبب سقيا كلب[٣]، ودخلت امرأة النار بسبب حبسها هرة لا هي أطعمتها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض[٤].

القطاع الثالث فى مرحلة الحراك قوة استراتيجية وشراكة تنموية للعالم العربى والإسلامى: وتظهر تجليات هذه القوة والشراكة فى الآتي:

١- يعتبر القطاع الثالث عامل من عوامل الحفاظ على هوية الأمة الإسلامية والدولة العربية واستقرارها السياسي، بحكم ما يوفره من شراكة شعبية؛ فهو من أقوى وسائل الأصلاح السياسي لحكومات دول العالم، بل إنه بحكم استقلاليته عن الحكومة يمنح الحكومات والدول مساحة أوسع للمناورات السياسية الدولية ليجنبها الضغوط السياسية.

٢- يستوعب القطاع كل جوانب التطوع والأعمال الشعبية والخيرية والأهلية،

---

(١) انظر: القطاع الثالث والفرص السانحة - رؤية مستقبلية، د. محمد عبد الله السلومى، مرجع سابق، ص ١١٤، ١٥٢ - ١٥٥.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: ح (٢٤٦٦).

(٣) أصله ما رواه البخاري في صحيحه: ح (٢٤٦٦) بسنده عن عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا رَجُلٌ بِطَرِيقٍ، اشْتَدَّ عَلَيْهِ العَطَشُ، فَوَجَدَ بِئْرًا، فَنَزَلَ فِيهَا، فَشَرِبَ ثُمَّ خَرَجَ، فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ، يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ العَطَشِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الكَلْبَ مِنَ العَطَشِ مِثْلُ الَّذِي كَانَ بَلَغَ مِنِّي، فَنَزَلَ البِئْرَ فَمَلأَ خُفَّهُ مَاءً، فَسَقَى الكَلْبَ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَغَفَرَ لَهُ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنَّ لَنَا فِي البَهَائِمِ لَأَجْرًا؟ فَقَالَ: «فِي كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ».

(٤) أصله ما رواه البخاري في صحيحه: ح (٢٣٦٥) بسنده عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا، فَدَخَلَتْ فِيهَا النَّارَ» قَالَ: فَقَالَ: وَاللَّهُ أَعْلَمُ: «لاَ أَنْتِ أَطْعَمْتِهَا وَلاَ سَقَيْتِهَا حِينَ حَبَسْتِيهَا، وَلاَ أَنْتِ أَرْسَلْتِهَا، فَأَكَلَتْ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ».

وينظـم قبـول وصرف جميع المـوارد المالية من المنـح والتبرعات والأوقاف والضرائب والغرامات وغيرها .

٣- يستطيع هذا القطاع استيعاب كثير من حالات التوظيف ومشكلات البطالة واحتواء وتوظيف الموارد البشرية بإبداعاتها واختراعاتها، وهو بهذا أو ذاك المنظم للأنشـطة والبرامج الأهلية والشعبية والخيرية؛ سواء أكانت ثقافية أم دينية أم اجتماعية أم مهنية أم رياضية أم فنية أم ترفيهية، كما أن الدول تحتاج إلى هذا القطاع – بحكم شعبيته- في فترات الأزمات السياسية أو العسـكرية، فهو يعالج بشكل فعال آثار سـقوط الحكومات وضعفها، حيث يسـد النقص والحاجة في الأزمات والكوارث التي قد تعصف بمكتسـبات القطاعين.

٤- يقوي هذا القطاع نفوذ الدولة في الخارج، ليحافظ بذلك على حق السيادة والقوة في الداخل، كما هو مسلك الدول القوية والدول الاستعمارية، وكذلك فهو يعزز الفكرة الرئيسية التي قامت عليها الدولة .

٥- يعمـل القطـاع الثالث في الغالب على توطين الموارد الاقتصادية، فهو قطاع خدمي تنموي يعمل على إيجاد البنى الأساسية للدولة، وهو قطاع غير ربحي لا يدخـل في الاسـتثمارات العالمية فدورات اقتصاده واسـتثماراته محلية ووطنية، وهو لدى جميع الأمم والدول مرشح قوي لأخذ زمام المبادرات في التصدي للقضايا الإنسـانية والحفاظ علـى ثرواتها المحلية والوطنية؛ لأنه القطاع الأقل فسادًا والأكثر التزامًا بالمثل والقيم العليا بحكم دوافعه وطبيعة أهدافه، وهو قطاع يتصف بدرجات كبيرة من الشـفافية التي تفوق معظم شفافية مؤسسات القطاع الحكومي والتجاري، كما أن هذا القطاع تتفاعل معه بشكل إيجابي كل الأمم والشعوب في عمليات الوقف والتبرعات.

٦- يعمل القطاع فعليًا على تحسين حياة الناس، وتلبية حاجاتهم الأساسية، وإيجاد فرص عمل بأجور مقبولة، ونشر روابط قوية بين الشعوب ذاتها.

٧- يعد القطاع الثالث - بحريته واستقلاليته- في الإدارة الحديثة قوة إدارية مساندة لمؤسسات القطاع الحكومي، يسد نقص خدماتها ويخفف عنها الكثير من الأعباء الإدارية والاقتصادية، كما تستفيد الحكومات والمجالس التشريعية من نتائج دراساته وأبحاثه الاستراتيجية والمستقبلية والمستقلة بتخفيف الضغوط السياسية الخارجية عنها، ولاسيما حينما توظف تلك النتائج كلها في تحقيق المصالح الوطنية العليا للدولة باستثمار النقد الهادف وأبحاث ودراسات الإصلاح والتصحيح من خلال جمعياته ومراكزه التوجيهية والتربوية والعلمية والاستشارية.

٨- يعد القطاع الثالث من عوامل نجاح الدول وتفوقها السياسي؛ فهو بمؤسساته المتنوعة من عوامل قوة ونجاح وتقوية السلطات الثلاث للدولة (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية).

٩- يسهم هذا القطاع بمؤسساته الشعبية ومراكزه الحوارية، باستيعاب الاحتقان الفكري والسياسي، وإعادة توظيف واستثمار الطاقات.

١٠- لقد أصبح من المؤكد من خلال التجربة الإسلامية بتشريعاتها وتطبيقاتها التاريخية، ومن خلال التجربة الغربية المعاصرة، وبدعم وسائل الثقافة: أن العمل بفلسفة القطاع الثالث كفيل بنقل معظم الحكومات العربية إلى مفهوم (الدولة) بدلاً من تحمل أو تحميل (الحكومات) مسؤوليات وتبعات الواقع، فالحكومات مهما كانت إمكاناتها؛ فإنها تبقى عاجزة عن معالجات التوظيف وتوفير جميع الخدمات، وغير قادرة بمفردها على تجاوز التحديات والعوائق.

١١- أهميــة المبادرات العملية من القطاع الحكومي، والقطاع الخاص التجاري للإستثمار في القطاع الثالث وخدماته، ولتوطين الموارد الاقتصادية والنقدية في هذا القطاع، إضافة إلى الدعم من القطاع الخاص التجاري والإســهام ببعض أرباح مؤسســاته التجارية، وبمنح كل زكاة استثماراته لدعم انطلاق وقوة كل أنواع ومكونات وأصول مؤسسات القطاع الثالث كتوطين في البنى الأساســية للدولــة، فالقطاع الثالث من أقوى القطاعــات في مجالات بناء البنية الأساســية للتنميــة الاقتصادية الوطنية كأصــول لا تتعرض لمخاطر الاقتصاد العالمي[١].

القطاع الثالث هو القوة الاســتراتيجية للعالم العربى والإســلامى على كافة المســتويات فى مرحلة الحراك والنهضة، وأنه أصبح واجبًا وضرورة يجب على العالم العربي والإســلامي العمل بفلسفته وأنشــطته ليكون استراتيجية دائمة. وهذا يتطلب: ضرورة وضع اســتراتيجيات وخطط ودراســات وحورات متنوعة وحشد الطاقات في جميع المجالات الفكرية والثقافية والاجتماعية والإعلامية، قبل السياســية والعســكرية. ومؤسســات القطاع الثالث في العالم الإســلامي المتنوعــة والمتعددة بحضورهــا العالمي والمحلي هي المرشــح القوي لذلك وبأقل تكلفة معنوية ومادية [٢].

المحور الثالث
التجربة الغربية المعاصرة والقطاع الثالث (الخيرى)

يحظــى القطــاع الثالــث، أو القطاع الخيــري والتطوعي بمكانــة عالية في الأجندة الغربية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة التي صاحبت انتشــار فكرة

(١) القطاع الثالث والفرص السانحة، د. محمد عبد الله السلومي، مرجع سابق، ص٢٧-٢٩.
(٢) القطاع الثالث والفرص السانحة، د. محمد عبد الله السلومي، مرجع سابق، ص٤٨.

العولمة، وقد لوحظ تزايد عدد المنظمات التي انضمت إلى لجنة المنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة (الايكوسوك) التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي أنشئت لتبادل خبرات وتجارب الدول في كافة مجالات العمل الخيرى.

وتحظى المنظمات غير الحكومية باهتمام متزايد من قبل الحكومات ووسائل الإعلام في البلدان المتقدمة، حيث تتصدر الاهتمامات العامة والسياسية والاقتصادية، وهي تشكل الإطار المؤسسي والوعاء التنظيمي للقطاع الثالث أو العمل الخيري والتطوعي في الاقتصاديات المعاصرة.

ولقد شهد القطاع الخيري في البلدان الغربية نموًا متسارعًا في القرنين الماضيين، حيث أصبح النشاط الخيري والتطوعي يحتل حيزًا مهمًا من "الثروة الوطنية" في المجتمعات الغربية بما يملكه من أصول، وبما يوفره من خدمات اجتماعية كثيرة وبتمويله لشبكة واسعة من المؤسسات الخدمية في مجالات حيوية عدة كالتعليم والصحة والثقافة والفنون والبيئة والبحث العلمي وحقوق الإنسان والأسرة ورعاية الطفولة والمساعدات الدولية، وغيرها من الخدمات والمنافع العامة.

وأصبحت الحكومات الغربية تعتمد على هذا القطاع الثالث،لا سيما أنها تفقد مصداقيتها بشكل تدريجي، في حين تتنامى مصداقية المصادر غير الحكومية؛ وبالتالي بدأ فقدان الثقة بالحكومات من قبل المانحين والمواطنين،أو من قبل الشعوب المستفيدة الممنوحة بسبب عدم قدرة معظم الحكومات والدول المستفيدة على تنفيذ برامج المنح ومشاريع التنمية بشكل سليم، وتنامت بالتالي ثقة المانحين بالمؤسسات غير الحكومية.

إن الغرب اليوم – برأسماليته المعاصرة- يعتمد في حياته على هذا القطاع الثالث في عمليات التنمية المستدامة، وفي علاج وإزالة الكثير من آثار ونتائج التغول والسيطرة الصامتة والمعلنة للاقتصاد الحر في مجتمعاته، وفي تنفيذ الكثير من أجنداته السياسية، ونجده يعتمد استراتيجيات إدارية وسياسية واقتصادية تمنحه الكثير من عائدات الأوقاف والضرائب والمنح والعطايا والتبرعات[1].

يحدث ذلك في وقت تزداد فيه الحاجة إلى القطاع الخيري في بلدان المسلمين. ففي العالم الإسلامي يعيش ٣٧٪ من السكان تحت مستوى خط الفقر[2]. والقطاع الثالث هو مجموعة من المنظمات التي تنبع من مبادرات المواطنين وتحتل موقعًا ثالثًا بين مشروعاًت القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية، حيث لاتستهدف هذه المنظمات تحقيق الربح بل تسعى في المقام الأول إلى تحقيق النفع العام، ويقتصر دور الحكومات تجاهها على ما تصدره من تشريعات تنظم عمل هذه المنظمات، فالجمعيات والمنظمات والمؤسسات التطوعية والخاصة والخيرية وغير الربحية ومؤسسات المجتمع المدني كلها تعد مسميات ومجالات أو عناصر لهذا القطاع.

وعلى الصعيد العالمي يشمل القطاع الخيري كل أشكال وأنواع المؤسسات والمنظمات والجمعيات المانحة والممنوحة، والمعنية بتحقيق أهداف دولها في الداخل والخارج، كما أن هذا القطاع يشمل الجمعيات التعاونية والنفع العام والمؤسسات والشركات غير الربحية، وهو يشمل أيضًا المنظمات والجمعيات

(١) القطاع الثالث والفرص السانحة، د. محمد عبد الله السلومي مرجع سابق: ص١٢.
(٢) المرجع السابق: ص١٦.

المعنيــة بالحقوق الإنســانية والسياســية، وما يســمى مراكــز التفكير (Think Tanks)، ومراكز وجمعيات الرقابة والبحوث والدراســات والاستشــارات غير الربحية، وكل أنواع مؤسسات المجتمع المدني[١].

وللقطــاع الثالــث تســميات متنوعــة أخــرى عالميــة تعكس موقعــه الإداري والاعتباري، ومن تلك المسميات مايلى:[٢]

- المنظمات غير الحكومية.
- مؤسسات القطاع الثالث.
- القطاع المستقل.
- القطاع الخيري.
- القطاع الخيري المانح.
- القطاع التطوعي.
- القطاع الخفي.
- القطاع المعفي من الضرائب.
- منظمات النفع العام.
- مؤسسات المجتمع المدني.
- مؤسسات العمل الخيري.
- الجمعيات الخيريه العامة .
- جمعيات الإقتصاد الإجتماعي.

---

(١) المرجع السابق، ص٢٦.

(٢) انظر: أسس العمل الخيري وفنون تسويقه، عيسى القدومي، غراس للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٩م، ص٣٦. وانظر كذلك: القطاع الثالث والفرص السانحة، د .السلومي، ص٢٦.

- المنظمات الأهلية.
- القطاع غير الهادف للربح.

كل تلك الأسماء وغيرها تعكس مدلولات مهمة لهذا النوع من النشاط التنموي الذي أصبح جزءًا لا يتجزأ من إرادة وإدارة أية دولة، وقد تكون تلك الأشكال أو الأنواع مسميات مترادفة.

وتلك المسميات أو الأنواع أو الأشكال للقطاع الثالث لا تعني الحصر لها، فكل عمل مؤسسي مستقل عن القطاعين، ومكمل لأدوارهما يعد من عناصر القطاع الثالث.

وقد قدر القطاع الخيري في الاتحاد الأوروبي،[1] بما يزيد عن مليوني منظمة غير ربحية. ووصلت إلى ٨٠ ألف منظمة خيرية مسجلة في أوروبا الشرقية. ويضم الصليب الأحمر ما يزيد على ٦,٥ ملايين عضو من الأفراد المنضمين إلى الجمعيات الوطنية في دول الاتحاد الأوروبي، وبما يزيد على ٨٠ ألف موظف في هذه الجمعيات وأكثر من مليون متطوع.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية[2] تجاوز عدد المنظمات غير الحكومية ١,٥ مليون منظمة عام ٢٠٠٥م وبنمو سنوي يقدر بـ٥٪. ويبلغ عدد الذين ينخرطون في أعمال تطوعية، نحوًا من ثلاثة وتسعين مليون متطوع، أي قرابة (٣٠٪) من السكان، وهم يقدمون نحوًا من عشرين مليار ساعة عمل سنويا، وتستقبل المؤسسات الخيرية سنويا من الأموال ما يزيد على مئتي مليار دولار.

ويعد هذا القطاع الأسرع نموًا من القطاع الحكومي والقطاع التجاري

---

(١) القطاع الثالث والفرص السانحة، د. محمد عبد الله السلومي، مرجع سابق، ص١١٨. نقلا عن: «العمل الاجتماعي التطوعي» عبدالله النعيم، ص٥٨ - ٥٩.

(٢) ثقافة العمل الخيري، كيف نرسخها وكيف نعممها، أد. عبدالكريم بكار، مرجع سابق، ص٤.

الأمريكـى حيـث يشـكل ١٠٪ من مجمـل النشـاط الاقتصادي على المسـتوى القومي، ويمكن أن يكون أكثر من هذه النسبة إذا أدخلت الوظائف، فعلى سبيل المثال وصلت المؤسسـات الوقفية المانحة في أمريكا (٧٢,٤٧٧) مؤسسة وقفية مانحـة، وبلغت التبرعات النقدية لهـذا القطاع (٣٠٦,٣٩) مليار دولار وحوالي مليون وستمائة ألف مؤسسة وجمعية خيرية، وأكثر من أحد عشر مليون موظف حسب إحصائية عام ٢٠٠٧م.

وإذا كانت الصناعة تسـهم بما يقدر بنحو (٦٠ تريليون دولار) في الاقتصاد العالمـي، فإن القطاع الثالث - حسـب مجلة النيوزويـك الأمريكية - قد تحول إلـى صناعـة قوامها تريليون دولار، وتنامت نسـبة التوظيف فيه ثلاثة أضعاف معدل التوظيف في تسع دول متقدمة رئيسية خلال عقد التسعينات من القرن الماضـي، ولـم يتباطأ هذا النمو رغم الركود الاقتصـادي العالمي، حيث ارتفعت نسـبة العمالة فـي القطاع غير الربحي في الولايات المتحدة الأمريكية بنسـبة (٤٪) منـذ عـام (٢٠٠٠م)، فـي الوقت الذي تقـوم فيه الكثير مـن الصناعات الأخرى بتسريح أعداد كبيرة من موظفيها [١].

وضـرب الكاتـب الأمريكي (بيتر دراكر)[٢] مثالًا علـى نجاح هذا القطاع في الولايـات المتحـدة الأمريكية وقدرتـه على التوظيف وتجنيـد المتطوعين فقال: (كل بالغ من اثنين يعمل متطوعًا، ويكرس خمس سـاعات في الأسـبوع لصالح مؤسسـة أو عدد من مؤسسـات النفع العام، وهذا ما يعادل ما مجموعه ثمانين مليون إنسـان، ويعادل عشـرة ملايين وظيفة بدوام كامل، ويعادل حسـب الحد

(١) ثقافة العمل الخيري: كيف نرسخها وكيف نعممها، أد. عبدالكريم بكار، مرجع سابق ص٥٢.
(٢) القطاع الثالث والفرص السانحة، د. محمد عبد الله السلومي، ص ١١٥ نقلا عن: «فن الإدارة»، لقول بيتر دراكر، ص٢٤٩ - ٢٥١.

الأدنى من الأجور المفترضة قرابة (١٥٠) مليار دولار أو ٥٪ من الناتج القوي الأمريكي الإجمالي).

أما في بريطانيا [١] فيوجد أكثر من (٢٠) مليون شخص من البالغين يمارسون نشاطًا تطوعيًا منظماً، وتبلغ ساعات العمل التطوعي الرسمي نحواً من (٩٠) مليون ساعة عمل كل أسبوع، وتقدر القيمة الاقتصادية للتطوع الرسمي هناك بـ (٤٠) مليار جنية استرليني سنوياً.

كما جاء في تقرير لجمعية فرنسا للشؤون الاجتماعية أن أكثر من عشرة ملايين فرنسي يتطوعون آخر الأسبوع للمشاركة في تقديم خدمات اجتماعية في مجالات مختلفة. وتحظى فرنسا بنحو ستمائة ألف مؤسسة خيرية، وغير ربحية.

أما في ألمانيا فتشير الإحصاءات إلى نحوًا من (٤٥٪) من الألمان ممن تجاوزوا الخامسة عشرة ينخرطون في أعمال تطوعية، كما تشير أيضًا إلى أن في ألمانيا (٩٠٠) اتحاد ومنظمة شبابية تنتظم حوالي ربع سكان ألمانيا وتساعد على تجنيد آلاف الشباب للعمل الخيري [٢].

ومما يجدر التنبيه إليه أن أهمية القطاع الثالث في الغرب تكمن فيما يقدمه من وظائف بشرية، وخدمات مساندة، ولذلك؛ فهو القطاع الأسرع نموًا في الدول التي تعمل به؛ كأمريكا وكندا ومعظم دول أوربا نظرًا لدوره الإيجابي في التنمية البشرية والمالية.

---

(١) ثقافة العمل الخيري، كيف نرسخها وكيف نعممها، أد. عبدالكريم بكار، مرجع سابق ص:٤، وانظر كذلك: ثقافة النهضة: افكار وقيم من أجل التقدم، أد. عبدالكريم بكار، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ، ص٨٩.

(٢) ثقافة العمل الخيري، أد. عبد الكريم بكار، مرجع سابق، صـ٦، وانظر كذلك، ثقافة النهضة لنفس الكاتب، ص٨٩.

وتولي معظم دول الشمال هذا القطاع أهمية خاصة، بحماية مؤسساته وجمعياته ودعمها معنويًا وماديًا؛ لأنه شريك أساسي في معظم عمليات التنمية الشاملة والمستدامة للدولة وفي جميع المجالات والخدمات التعليمية، والصحية، والإغاثية، والاجتماعية، والعلمية، والإعلامية والسياسية.

ولذلك؛ عملت معظم الدول المتقدمة ماديًا على تنمية ودعم مؤسسات القطاع الثالث، والتقوي به؛ لأنه مساهم في خدمة كل السلطات خاصة في مجال الدراسات والاستشارات والاستراتيجيات المحلية والدولية وسد نقص الخدمات، وكل ذلك يمنح الدول قوة إدارية في الداخل وسياسية في الخارج. كما أن هذا القطاع بمدخلاته ومخرجاته يقوي السيادة الوطنية للدولة. وقد أشار الكاتب الأمريكي «كريستوفر قن» في كتابه «تنمية القطاع الثالث» إلى أهمية هذا القطاع في الجانب الاقتصادي فقال: «إن واحدًا من أهم الأسباب لتوجيه الاهتمام نحو القطاع الثالث؛ أنه من أكبر القطاعات تناميًا في الاقتصاد الأمريكي، فعلى المستوى القومي فهو يشكل ١٠٪ من مجمل النشاط الاقتصادي تقريبًا، ويمكن أن يكون أكثر من ذلك، إذا ما أدخلنا الوظائف، كما يمكن أن يكون أقل من ذلك، إذا ما حسبنا قيمة العمليات الاقتصادية. في بعض الأقاليم والمدن والتجمعات يشكل القطاع الثالث عاملاً اقتصاديًا مهمًا».

هذا وتأتي مصادر العطاء الأمريكي من تبرعات الأفراد اليسيرة، ونظرًا لأن معظم الشعب الأمريكي يسهم فيها؛ لذا تشكل مصدرًا قويًا من موارد مؤسسات وجمعيات القطاع الخيري الأمريكي، إلا أن المصادر الكبيرة للعطاء تأتي من خلال المؤسسات الأمريكية المانحة (الوقفية) والتي تجاوز عددها (٣٢ ألف) مؤسسة في عام ١٩٩٢م. تتكون من هبات مالية كبيرة من أصحاب الثروات

الضخمة، سجلوها كمؤسسات خيرية مانحة وربما تبقى كأسهم في شركات، أو تتحول إلى مؤسسات غير ربحية معفاة من الضرائب. وتقوم المؤسسات المانحة بدعم المنظمات والجمعيات الخيرية أو تبني برامجها وأنشطتها. لقد تكونت جامعات ومستشفيات ومراكز أبحاث من الأوقاف المخصصة لها أو من المؤسسات الوقفية المانحة حتى أصبحت المنظمات والجامعات غير الربحية جزءًا لا يتجزأ من عمليات التنمية الشاملة في أمريكا؛ مثل جامعات جونز هوبكنز، وجامعة ستانفورد وغيرها، وقد وصل بها الأمر أن نافست الجامعات البريطانية العريقة القائمة على أساس العائدات الوقفية مثل اكسفورد وكمبردج[1].

القطاع الثالث بمؤسساته المتنوعة ركن من أركان الدولة الحديثة يُقوِّي الفكرة الرئيسة التي تقوم عليها تلك الدولة سواء كانت فكرة دينية أم مدنية،والقطاع بهذا الواقع الإداري يزرع مشاعر الولاء الوطني،ويزيد من الانتماء الحقيقي للوطن،كما يحافظ على وحدته التي قام عليها،وبالتالي تتعزز السيادة الوطنية بكل صورها الداخلية والخارجية.

والدول الإسلامية قادرة بما حباها الله تعالى من تشريعات كالوقف والزكاة والبر، والإحسان.. مع فرص أخرى كثيرة جديرة بأن تكون هي الأمة الأجدر والأقوى في شراكة الإدارة العالمية لقضايا العالم التنموية والثقافية والإنسانية[2].

بعد العرض السابق يتضح لنا أن هناك فروقًا جوهرية بين الاتجاهين

(١) القطاع الثالث والفرص السانحة- رؤية مستقبلية، د. السلومي، مرجع سابق، ص٨٨.
(٢) انظر : رؤية إسلامية لتفعيل العمل الخيرى، أ. د. شوقى دنيا، (ندوة العمل الخيرى فى مصر / الواقع والمأمول)، المنعقدة فى الجمعية الخيرية الإسلامية بمصر فبراير ٢٠٠٢ م.

الإسلامى والغربى فى العمل الخيرى وذلك كما يلى[1]:

١- التفوق فى نسبة وعدد وجود المؤسسات الخيرية فى الغرب، فهى أضعاف ما يوجد فى العالم الإسلامى مع أن العمل الخيرى فى ديننا عبادة فى كل مجالاته.

٢- تتنوع مصادر الدخل للمؤسسات الخيرية فى الغرب فتشمل المؤسسات والشركات والقطاع العام الحكومى، وفى المقابل نجد الموارد فى المؤسسات الخيرية فى عالمنا الإسلامى محدودة ولا تكفى لسير المؤسسة.

٣- التخصص: إذ نلاحظ أن المؤسسات الخيرية فى الغرب متخصصة فى مجالات محددة مقارنة بمؤسساتنا فى العالم الإسلامى التى تعمل فى مجالات كثيرة غير متخصصة مما أضعف أداءها.

(١) الأحكام الشرعية للعمل الخيري، محمد حسن أمين عبدالرحمن، مرجع سابق، ص٥٠.

الفصل الثاني

العمل الخيرى والمسؤولية الاجتماعية

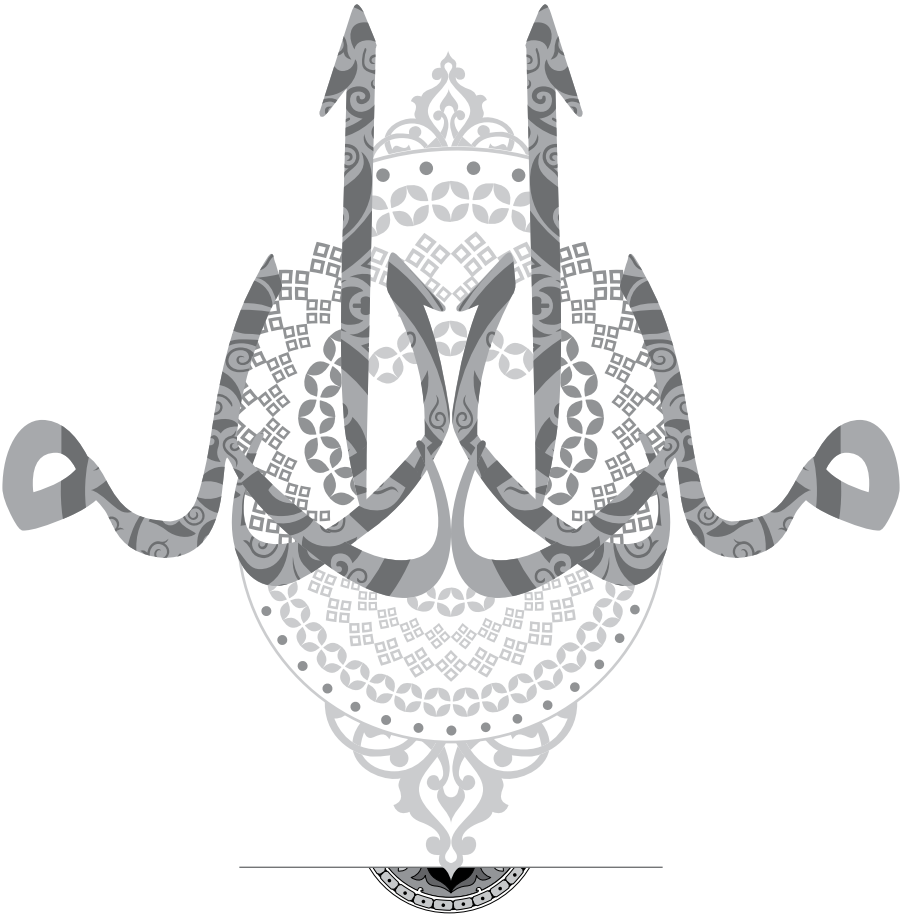

الفصل الثاني
العمل الخيرى والمسؤولية الاجتماعية
(نظرة واقعية)

تمهيد:

هنـاك توجهات عالمية أخلاقية قوية للمؤسسـات والهيئـات من أجل القيام بمسـؤوليتها الاجتماعية لتكون تلك المسؤولية جزءًا رئيسًا، ومطلبًا أساسيًا من استراتيجيتها، بل هدفًا من أهدافها[1].

لقـد ظهـر مفهوم المسـؤولية الاجتماعية مـن خلال العديد مـن المؤتمرات حتى أصبح تقويم الأداء للكثير من الشـركات على أسـاس مدى مساهمتها في المسؤولية الاجتماعية[2].

كل هذا يكشف سباقًا أو توجهًا من نوع جديد يعد الأكبر والأقوى التزامًا في تحمل جوانب كثيرة من المسؤولية الاجتماعية.

إن إشـاعة مبادئ التكافل الإجتماعي وتفعيـل الثقافة الخيرية لعمل عظيم يتطلـب مجهودات كبيرة، لأن الأمة الإسـلامية ومؤسسـاتها هـي التي أبدعت حضارة الإسلام وأوصلته إلى أقاصي وأطراف الأرض.

وهـذا ماسـوف يتم توضيحـه تفصيلًا فى هـذا الفصل وذلـك على النحو الآتي:

---

(١) انظر تفصيلاً: «المسئولية الاجتماعية واستدامة رأس المال الفكري» بالإشارة إلى هجرة العقول العربية، أ.د ثامر البكري، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الخامس لجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، والمنعقد تحت عنوان «رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة»، الفترة ١٣-٢٠١١/١٢/١٤م، والمنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الأردن، عمان.

(٢) انظر تفصيلاً: المسئولية الاجتماعية للمؤسسة والمواد البشرية، مذكرة لنيل درجة الماجستير، إعداد ضيافي نوال، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠٠٩ - ٢٠١٠م.

المحور الأول
واقع المؤسسات الخيرية ومسؤوليتها الاجتماعية
(تكامل أم تضاد)

يرتبط مفهوم الأعمال التى تقدمها المؤسسات الخيرية بالتنمية الشاملة، من خلال الكثير من تلك الأعمال والبرامج التي تستهدف الإنسان وترقى به ابتداءً بالفرد ثم الأسرة ثم المجتمع.

فحقيقة العمل الخيري وخططه بها يجب أن ترتبط فيما يمكن أن تحدثه من تأثيرات وتغيرات في المجتمع باتجاه التنمية الشاملة، فهو ليس جهودًا تبذل وحسب لإنقاذ مصاب أو علاج مريض أو أموال تنفق لسد رمق محتاج بل إن خطة العمل الخيري يجب أن تكون في اتجاه التنمية وفي اتجاه بناء المجتمع فردًا وأسرة، ومن هنا يمكن أن نضع الأعمال في سياقها الصحيح حينما نخطط للبرامج الموجهة إلى كل الفئات.

ويمثل العمل الخيري الذى تقوم به معظم الجمعيات، والمنظمات قيمة إنسانية كبرى تتمثل في العطاء والبذل بكل أشكاله، فهو سلوك حضاري حي لا يمكنه النمو سوى في المجتمعات التي تنعم بمستويات متقدمة من الثقافة والوعي والمسؤولية، فهو يلعب دورًا مهمًا وإيجابيًا في تطوير المجتمعات وتنميتها، فمن خلال المؤسسات التطوعية الخيرية يتاح لكافة الأفراد الفرصة للمساهمة في عمليات البناء الاجتماعي والاقتصادي اللازمة،كما يساعد العمل الخيري على تنمية الإحساس بالمسؤولية لدى المشاركين ويشعرهم بقدرتهم على العطاء وتقديم الخبرة والنصيحة في المجال الذي يتميزون فيه.

ولقد قامت الخدمات التطوعية الخيرية بلعب دور كبير في نهضة الكثير من الحضارات والمجتمعات ونشر الأفكار عبر العصور بصفتها عملًا خاليًا من

الربح العائد وليست مهنة، بل هي عمل يقوم به الأفراد لصالح المجتمع ككل، وأصبحت تأخذ أشكالا متعددة بدءًا من الأعراف التقليدية للمساعدة الذاتية إلى التجاوب الاجتماعي في أوقات الشدة ومجهودات الإغاثة إلى حل النزاعات وتخفيف آثار الفقر، ويشتمل المفهوم على المجهودات التطوعية المحلية والقومية وأيضًا تلك التي توجه إلى خارج الحدود.

أما على صعيد الأنشطة العملية والتطبيقية فتوجد اليوم الكثير من المؤسسات التى تهتم بترميم الوضع الاجتماعى والارتقاء به، ومن الملاحظ في السنوات الاخيرة مدى انخراط الشباب فى الأعمال التطوعية والخيرية والاجتماعية بوجه عام مما يدل على الصحوة الخيرية المستمدة بالفطرة من الشريعة الغراء حيث إن النصوص الشرعية قد جعلت أعظم الثواب على ما يمكن أن يطلق عليه (العبادات الاجتماعية)، وفي الواقع نجد أن فضل المجتمعات وخيريتها تتجلى من خلال حجم الشريحة المجتمعية التى تهتم بالشأن العام وتلبية الاحتياجات الضرورية والأساسية للفئات المحتاجة .

ومن أهم المهام والتحديات التى ينبغى مراعاتها أثناء عملها ضرورة وجود التكامل والتجانس بين المؤسسات الخيرية لتلبية الاحتياجات في المسؤولية الاجتماعية من خلال العمل بالحس الجماعى في ترتيب الأولويات والضروريات، وهذا لايتم فى ظل غياب روح الفريق الواحد حيث إن أغلب المؤسسات الخيرية، لا يفكرون في العمل الجماعي عند ممارسة الاعمال التطوعية والخيرية. إن القوة الحقيقية لقطاع العمل الخيرى تكمن في تجمعه، واتحاده مع غيره من المؤسسات والمنظمات ذات العلاقات المتشابكة والمتجانسة.

وهناك تحد آخر وهو ضآلة أعداد المؤسسات والأطر والبرامج الخيرية التي

تستوعب رغبات المتبرعين، وتبدع في توفير أوعية خيرية جذابة لتتجلى لنا خيرية المجتمع وأفضليته. ولعلي هنا أسلط الضوء على الروح الجماعية وبناء فريق العمل عبر المفردات الآتية[1]:

١- الفريق هو مجموعة من الأشخاص الذين يخضعون لنظام واحد، ويسعون إلى تحقيق أهداف مشتركة.

٢- لدينا العديد من النصوص الكريمة التي تحث المسلمين على أن يعملوا مع بعضهم، ويتعاونوا على الخير، وما ذلك إلا لأن عمل الفريق يكون في الغالب أعظم إنتاجية من إنتاجية مجموع أفراده لو عملوا متفرقين، كما أن الإنسان يعمل بحماسة أكبر حين يكون مع جماعة منسجمة، ثم إن الاجتهاد الجماعي، كثيرًا ما يكون أقرب إلى التسديد من الاجتهاد الفردي، فالعمل مع فريق يساعد على إثراء النقاش وتنقيح الأفكار وتحسين درجة الوعي وترشيد المحاكمة العقلية. ولا يصح أن ننسى أن الأعمال الجماعية والمؤسسية تظل قابلة للتجديد والاستمرار أكثر بكثير من الأعمال الفردية، لكن كثيرا من الناس ينفرون من العمل الجماعي حسب ما يتطلب تنظيمه من وقت وجهد، وبسبب القيود التي يشعر بها من يعمل ضمن فريق، كما أن بعض الناس يجنحون إلى العمل الفردي بسب التجارب الفاشلة التي مروا بها أثناء العمل مع فريق أو جماعة، ولا بد من القول: إن علينا أن نتجاوز كل ذلك لأن المصالح والفوائد التي تترتب على العمل ضمن فريق وفيرة للغاية.

٣- العمل الجماعي إذا لم يكن منظمًا على نحو جيد، فقد يتحول من محفز

(١) ثقافة العمل الخيري، كيف نرسخها وكيف نعممها، أ. د. عبدالكريم بكار، مرجع سابق، ص ١٦.

للفرد على العطاء إلى معوق؛ إذ ينشر روح الاتكالية بين أعضائه، ومن هنا فإنه لابد من توافر مجموعة من الصفات لفريق العمل الفاعل والجيد ليكون مثمرًا، ومن هذه الصفات ما يأتي[1]:

- أن تكون رسالته وأهدافه واضحة؛ فهو يعرف ما يريد، ويعرف القيم التي تحكمه في أداء عمله، كما يعرف المدة الزمنية والإمكانات المطلوبة لبلوغ تلك الأهداف.
- يحاول كل فرد من أفراده أن يتعرف إلى الخلفية الثقافية والاجتماعية لكل واحد من زملائه، وهذا مهم جدًا في مسألة التعاون وتحديد الوجهة، ومهم في تنظيم ردود الأفعال، وهو مهم أكثر من كل ذلك للتعاضد والتفاهم في أوقات الشدة.
- العمل بإبداع صفة مهمة من صفات فريق العمل الجيد، فنحن في زمان يحتاج أكثر ما يحتاج إلى القيادة والابداع والانفتاح الذهني، وأن اطلاع فريق العمل الخيري أو التطوعي على تجارب الأخرين سوف يمكنه من أن يأتي بشيء لم يُسبق إليه.
- التركيز على النتائج أكثر من التركيز على الاجراءات، والتنظيمات لأن النتائج هي الثمرة المرجوة، وقد لاحظنا أن كثيرًا من فرق العمل التطوعي لا تحب أن تتوقف عند نتائج أعمالها، وتركز عوضًا عن ذلك على أمور كثيرة ذات طابع إعلامي دعائي، وهذا يشكل في الحقيقة نوعًا من الهروب إلى الأمام.
- مسؤوليات أعضائه وأدوارهم واضحة جدًا؛ وذلك لأن عدم وضوح هذه الأمور قد ينشر روح الاتكالية لدى الفريق؛ إذ ينتظر بعض أعضائه من

(١) ثقافة العمل الخيري، كيف نرسخها وكيف نعممها، أ. د. عبدالكريم بكار، مرجع سابق، ص ١٨.

البعـض الآخر المبـادرة، ويفعل الباقي مثلهم، والنتيجـة هي العطالة وضعف الإنتاجية .

- الفريـق الجيـد يحاول تحسـين بيئة العمـل التي يتحرك فيهـا؛ لأن الارتقاء بالبيئة من الأمور المهمة جدًا، حيث ثبت أن نحوًا من (٦٠٪) من نجاح الأفراد والمجموعـات مديـن للبيئة الجيدة التـي يعملون فيها، وتشـمل البيئة المكان والأدوات المستخدمة، والنظم السارية والروح والعلاقات السائدة بين أعضاء الفريق.
- لا يخلو العمل ضمن فريق واحتكاك أعضائه ببعضهم من إثارة بعض التوترات؛ ولهذا فإن الفريق الجيد ليس الذي لا يعاني من بعض المشكلات، وإنما الذي يعمل على حل مشـكلاته بنفسـه دون رفعها إلى الجهات العليا، ودون تركها تتفاعل، وتتضخم.
- مـن أهـم الصفات المطلوبة فـي فريق العمل الناجح: أن يقوم بتقويم نفسـه بنفسه من خلال معايير واضحة، فالأنشطة التطوعية وغير التطوعية يمكن أن تفقد الكثير من جدواها وفاعليتها إذا لم تتعرض لتقويم موضوعي بشكل دورى، وأفضل من يمكن أن يقوم بذلك هم أعضاء الفريق نفسه.
- لابد للفريق من أن يحاول حماية نفسه من الأمراض التي تعتري فرق العمل عادة، ومن أهم تلك الأمراض الآتي[1]:

- التواصل المتحفظ بسـبب الخوف من انتقال ما يدور خلال ذلك التواصل إلى الجهات العليا أو جهات منافسة.
- العلاقات القائمة على الشكوك وبث الشائعات بطريقة: ربما كان هناك من

(١) ثقافة العمل الخيري، كيف نرسخها وكيف نعممها، أ. د. عبدالكريم بكار، مرجع سابق، ص١٩-٢٠.

يقول، ويمكن أن يحدث كذا وكذا، إن هذه الأساليب في التعبير والتواصل تمنع من تلاحم الفريق مع بعضه، وتتيح مجالا دائمًا للشكوك المتبادلة.

- انخفاض الحماسة للعمل، وبرودة النقاش والانزعاج من تعدد الآراء، من الأمور التي تشل الفاعلية، وتحرم الفريق من التمتع بما يقوم بإنجازه، ولابد من معرفة أسباب ذلك حين يحدث، ومعالجتها بالرعاية الممكنة.
- التحفظ على تبادل المعلومات، حيث إن تبادلها حيوي جدًا لاتخاذ القرارات الصحيحة، وللأداء المتميز، ويحدث التحفظ حين تنخفض درجة الثقة بين أعضاء الفريق، وحين تكون المنافسة بينهم سلبية أو غير شريفة.
- في بعض فرق العمل الكثير من الاجتماعات والقليل من النتائج، وذلك بسبب عدم التحضير الجيد للاجتماعات، وعدم وضوح الأهداف المرجوة من وراء انعقادها؛ ولهذا فإن فريق العمل الجيد يدرك القدر المثمر من الاجتماعات، ويعمل وفق ذلك الإدراك.

ولعل من الأهمية ضرورة توضيح الفرق بين مفهومى مجموعة العمل، وفريق العمل ليكون مرشدًا في منهجية العمل المؤسسى لقطاع العمل الخيرى أى القطاع الثالث بمؤسساته المختلفة ويوضح الجدول التالى ذلك الفرق[1]:

(١) انظر تفصيلاً: ١٨١ بطاقة للتميز الاداري، علي حسين العجمي، شركة الإبداع الفكري، الكويت، الطبعة الثانية، ذو القعدة، ١٤٣٠هـ /نوفمبر ٢٠٠٩م، ص١٥٩-١٦٠.

م	مجموعة العمل	فريق العمل
١	يعتقد أفرادها أنهم تجمعوا في مجموعة واحدة، لأسباب إدارية فقط، حيث يعملون كأفراد داخل المجموعة دون وجود رابط بينهم.	يعرف أعضاؤه مغزى ارتباطهم، ويفهمون أنه لا تعارض بين أهدافهم الشخصية، وأهداف الفريق، فلا يضيعون وقتًا في تحقيق مكاسب شخصية على حساب الفريق.
٢	محور اهتمام الفرد هو نفسه، حيث لايشترك في تحديد أهداف المجموعة ولا يهتم بعمله إلا بغرض البقاء في الوظيفة.	يشعر الأعضاء بأنهم جزء لايتجزأ من المنظمة،في تحقيق أهدافها عبر إستغلالهم الأمثل لكل مهاراتهم ومواهبهم لصالح العمل.
٣	تصدر التعليمات للأفراد من أعلى التنظيم الهرمي دون إعتبار لآرائهم حول كيفية معالجة المشكلات.	يسهم الأعضاء إسهامًا كبيرًا في نجاح المؤسسة وفي تحقيق أهدافها، بسبب استثمارهم الأمثل لكل مهاراتهم ومواهبهم لصالح العمل.
٤	يتمسك كل فرد في المجموعة بآرائه مما يعوق التفاهم داخليا ويصبح تفاعل المجموعة عبارة عن محاولات أفرادها لتصيد أخطاء بعضهم.	يتم الاتصال بين أعضاء الفريق بطريقة سلسة ومباشرة، محورها الصدق والأمانة في التعامل وبذل كل عضو ما في وسعه لفهم زملائه.
٥	قد يتلقى أفراد المجموعة تدريبًا جيدًا حول الطرق المثلى للأداء إلا أن مناخ العمل، وأسلوب قيادة المجموعة لا يسمحان بتطبيق ماتدربوا عليه.	يلقى العضو كل تشجيع، ومؤازرة لتطبيق مهاراته المكتسبة.

م	مجموعة العمل	فريق العمل
٦	ليست هناك طرق واضحة لحل الصراعات داخل المجموعة،فعادة مايؤجل حلها، ممايؤدي إلى تفاقمها،وإعاقتها لإنجاز العمل علي الوجه المطلوب.	يشعر الأعضاء أن اختلاف وجهات نظرهم يعد أمرًا طبيعيا،بل هو مطلوب أحيانًا لاكتشاف الأفكارالجديدة، فالخلاف لايفسد للود قضية، وفي حالة ظهور بوادر صراع فإنه يحل بسرعة وبشكل يرضي الأعضاء ولمصلحة العمل.
٧	قد يشترك الفرد في عملية إتخاذ القرارات، إلا أن تركيزه الأساسي في اهتمامه أن يظهر كمشارك بدلا من اهتمامه بنتائج القرارات.	يشترك جميع أعضاء الفريق في عملية اتخاذ القرارات ،دافعهم في ذلك الوصول إلي نتائج إيجابية، تنعكس عليهم وعلى العمل في شكل تحسن ملحوظ، ويعرف أعضاء الفريق أيضًا أنه في حال وجود خلافات في الرأي فإن قائد الفريق له القرار النهائي.

إذن المطلوب هو المؤسسة الخيرية الذى يتمثل دورها في بناء فريق العمل وتحفيز وتسخير الطاقات والتطبيع الخيري، واحتضان الكفاءات، وتفعيل الأدوار المختلفة، وشغل أوقات الفراغ في المجتمع، وتطوير الأداء الجماعي لفريق العمل والارتقاء به. ومن جانب آخر التنسيق والتكامل مع كافة المؤسسات المرتبطة بالعمل الخيرى لتوحيد الاهداف والنتائج، ولذلك سوف أطرح تساؤلًا

غاية في الأهمية، هل تعمل المنظمات الخيرية في العالم العربي والإسلامي في إطار الفريق المتكامل المتجانس الذي يشكل جسد الأمة الواحد أو مجموعات متفرقة متناثرة هنا وهناك تحكم عملها استجابات سريعة وردود أفعال لحظية إزاء الطوارئ والأزمات، وبعيدًا عن الشراكة الحقيقية في شتى المجالات.

المحور الثانى

المسؤولية الاجتماعية وترسيخ ثقافة العمل الخيرى

المسؤولية الاجتماعية بصفة عامة لايمكن أن تنتشر وتنمو بمفهومها العلمي الحقيقي إلا من خلال تبني الأسرة لها وبخاصة الأم، حتى ينشأ الأبناء وقد تشربوها، وفهموا آلياتها، وآمنوا بأهميتها للمجتمع، وأيقنوا بدورها في تنمية اقتصاد الدولة، وتطوير الأداء بالمؤسسات المختلفة التي يفترض أن يكونوا هم من يقودها في المستقبل، وتزداد أهمية المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخيرى (الثالث).

ويمكن القول: أن ترسيخ ثقافة العمل الخيري في المجتمع تحتاج إلى شيئين مهمين:

الأول: هو بلورة أكبر عدد ممكن من الأفكار والرؤى والأساليب التي تساعدنا على الارتقاء بالعمل الخيري. وهذا يبدأ من الأسرة، ويرسخ ويتكامل بالتعاون مع كافة مؤسسات التطبيع الاجتماعى التى تعتبر المكمل لدور الاسرة كالمدرسة والمسجد ووسائل الاعلام المختلفة والجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدنى وغيرها.

الثاني: هو تعميم ما تمت بلورته على الشرائح الاجتماعية المختلفة وبأوسع

نطاق ممكن. أى التطبيقات العملية واستقطاب الشرائح المستهدفة.

وبالتالى فإن العمل الخيرى الفعال هو بمثابة سلوك جماعي مشترك، وهذا السلوك لا يتكون إلا إذا امتلك المجتمع رؤى ومفاهيم ومعارف توفر له أرضية ثقافية مشتركة، تقف عليها، وينطلق منها، وهذه الأرضية تتشكل عن طريق التربية والتثقيف، وأن الكتب الثقافية العامة هي أهم مصدر لذلك، ولهذا فلا غرابة مما لمسناه من كون الشعوب الأكثر ممارسة للقراءة والأكثر شغفًا بالكتب هي الشعوب الأكثر اهتمامًا بالعمل الخيرى والتطوعي والأكثر ممارسة له، وهي أيضًا الأكثر تقدمًا وازدهارًا.

إن حب الخير والسعي فيه من أعظم ما يميز المجتمعات الحديثة اليوم، وهذا يشكل في الحقيقة رسوخًا أصيلا في عقيدة المسلم حيث إنه يوفر موردًا كبيرًا للمثوبة والأجر، ويمكن القول بأن من ينظر في النصوص الشرعية يدرك من الوهلة الأولى أن ما يمكن أن نطلق عليه مسمى العبادات الاجتماعية وهى كل أعمال الخير والبر إنما تستحوذ على أعظم الثواب، ويكفي أن نقرأ الأحاديث التالية لنعرف هذه الحقيقة، يقول رسول الله ﷺ (من عاد مريضًا أو زار أخًا له في الله ناداه مناد أن طبت وطاب ممشاك، وتبوأت من الجنة منزلًا) ويقول ﷺ : (أنا وكافل اليتيم كهاتين في الجنة، وأشار بأصبعيه السبابة والوسطى)[1] ويقول ﷺ: (الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله أو كالذي يصوم النهار ويقوم الليل)[2] ويقول ﷺ أيضًا: (من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسر على

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: ح (٦٠٠٥)، باب فضل من يعول يتيماً.
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: ح (٦٠٠٦)، كتاب الآداب، باب الساعي على الأرملة.

معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة، ومن ستر مسلمًا ستره الله في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه)[1] بالإضافة إلى هذا فإن العمل الخيري بكل أشكاله يشكل كرة ثانية على طريق تحقيق العدالة الاجتماعية، ومن هنا فإن الحكومات تتحمل مسؤولية التشجيع على الانخراط في التطوع وبذل المعروف، وتتحمل مسؤولية سن القوانين والنظم التي تساعد الاسرة والمجتمع كله على تنفيذ مشروعاتهم الخيرية بيسر وسهولة.

إن رجاء الثواب من الله تعالى وإبراء الذمة من المسؤولية الشرعية ينبغى أن يكون هو القاعدة الثقافية لترغيب الناس فى العمل الخيري، ولحثهم عليه، وذلك لأمرين أساسيين:

الأول: أن الله سبحانه رتب أعظم الأجر والثواب على ما يمكن تسميته (القربات الاجتماعية)، وأي جزاء أعظم من أن يكون كافل اليتيم مع النبي ﷺ في الجنة بمنزلة أشبه بمنزلة السبابة من الوسطى؟ وأي جزاء أعظم من أن يكون ثواب القائم على الأرملة والمسكين كثواب الذي يصوم فلا يفطر، ويقوم الليل فلا ينام؟

الثاني: أن العمل الخيري بما هو جهد بشري وأموال تبذل يشكل نوعًا من الاستدراك على قصور النظم الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وهو كرة ثانية على طريق تحقيق العدالة الاجتماعة، أما العمل التطوعي الفردي فهو أيضًا نوع من الاستدراك على تقصير الفرد تجاه ربه سبحانه وتعالى وتجاه مجتمعه، وهو من هذه الزاوية أشبه بالنوافل التي تجبر الفرائض، وتستدرك

(١) أخرجه الترمذي في سننه: ح (١٤٢٥) كتاب الحدود باب الشر على المسلم، حديث حسن، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير ٢/٦٥٧٧.

على ما يشوبها من نقص وخلل، إن المكافأة على الواجب تكمن في نفس القيام بالواجب، حيث يشعر المرء بأنه يتواصل مع القيم الأعمق والأنبل في كيانه: قيم التضحية والتعاطف وقيم التفوق على الذات والإيثار والاهتمام بالأخرين، وقد صار من الواضح أن من الممكن استخدام العمل التطوعى في المعالجة النفسية والسلوكية، حيث إنه يساعد على التخفيف من التمحور حول الذات، كما يساعد على التخلص من الاكتئاب والملل، والإحساس بالفراغ، والشعور بالضآلة، وسيظل العمل الطوعي والخيري مؤثرًا على صلاح المجتمع وحيويته.

ونخلص من ذلك الى أن العمل الخيري الذى هو كل مال أو جهد أو وقت يبذل من أجل نفع الناس وإسعادهم والتخفيف من معاناتهم لابد أن يكون ثقافة وعمل، بل يتم توسيع دائرة مدلول الخير لتشمل الإحساس بالآخرين والتعاطف معهم والدعاء لهم، وتشجيعهم، ورفع معنوياتهم، ومواساتهم، ومنحهم الرؤية، والمنهج، وإرشادهم لما فيه خير دينهم ودنياهم.

نموذج المرأة المسلمة وأثره فى ترسيخ ثقافة العمل الخيرى والبناء الاجتماعى للمجتمع:

إن في إمكان المرأة أن تقدم الكثير من الخدمات الخيرية والتطوعية على نحو خاص فى الكثير من المجالات، ولعل منها الآتي [1]:

الإسهام في تربية الأيتام ومجهولي النسب وتوجيههم من خلال ما يسمى (التربية باللعب) إلى جانب قص الحكايات عليهم وسردها. وتستطيع المرأة الإسهام في تربية عموم بنات الحي من خلال إقامة بعض البرامج التربوية

(١) ثقافة العمل الخيري، كيف نرسخها وكيف نعممها، أ. د. عبدالكريم بكار، مرجع سابق، ص٢١-٢٣.

والترفيهيــة عبر المناطق المختلفة، والجمعيــات الخيرية المتوفرة، وهذا ما تقوم به المرأة الأمريكية على نحو مدهش.

في إمكان المرأة أن تعلم بنات الأسر الفقيرة، الكثير من المهارات التي يمكن أن تشكل مصدر رزق لهن، ومن تلك المهارات الأشغال اليدوية والخياطة ومبادئ اســتخدام الحاســب الآلي، وصناعة الصابون ومهارات طهــي الطعام وغيرها توجيه الفتيات المقبلات على الزواج وتدريبهن على القيام بشئون أسرهن وعلى حسن التبعل لأزواجهن.

خدمة الجمعيات الخيرية؛ حيث إن كل جمعية تحتاج إلى خدمات مســاندة، وذلك مثل بناء قواعد البيانات، والتواصل مع ســيدات الأعمال، وشــرح برامج الجمعيات في وسائل الإعلام، وتولي الأعمال المحاسبية، وما شاكل ذلك.

تستطيع المرأة في معظم الأحوال أن تقدم للناس، وللجمعيات الخيرية العون مــن خلال القيــام بعمل جزئى من جنس عملها فى الوظيفة أو فى مؤسســاتها الخاصة، فالطبيبة تستطيع أن تعالج المرضى الفقراء يومًا أو عددًا من الساعات في الأســبوع من خلال التعاون مع المراكز الصحية المجانية، والمرآة التي لديها مشــروع صغير تســتطيع تدريب الفتيات على إدارة المشروعات الصغيرة، التي تعمــل فــي مجال التعليم تســتطيع المعاونة فــي حملات محو الأميــة، أما التي لديها ميل للبحث العلمي، فإنها تستطع إجراء الدراسات الصحية على حاجات المجتمع ثم تقوم بتزويد الجمعيات الخيرية بنتائجها وهكذا.

وتجدر الاشــارة الى أنه من أفضل الوســائل المعينة على ترسيخ ثقافة العمل الخيري لدى المرأة المسلمة أن يكون لدينا في كل مؤسسة خيرية كبرى قسم خاص بتدريب النساء والفتيات على المشاركة في الأعمال الخيرية والتطوعية.

المحور الثالث

المؤسسات الخيرية والبعد القيمى

إن (القيــم) التــي يحملها النــاس هي التي توفر الأرضيــة المطلوبة للعيش والعمل المشترك، والحقيقة أن النهضة فى شتى المجالات سوف تكون مستحيلة إذا لــم تترســخ القيــم التي تســاعد المواطنين علــى توفير الأمن، والاســتقرار لبلادهم، وتســاعد علــى بذل الجهد المكثف في الاتجــاه الصحيح، وبناءً عليه، إذا أردنا أن نستكشــف دور القيم في رقي المجتمعات وازدهارها وفى ترســيخ ثقافــة العمــل الخيرى وفى البنــاء الاجتماعى وفــى أداء الجمعيات والمنظمات والمؤسسات الخيرية للأدوار المناطة بها، فإننا سنجد أنه دور محوري للغاية، بل قد يكون هو الدور الأهم، ويتبين ذلك على النحو الآتي[1]:

أولا: القيم مصدر بناء الضمير:

القيــم معتقدات يؤمن بهــا الناس، ويحاولــون الالتــزام بمقتضياتها، وعدم الخــروج علــى مدلولاتها، وحين ينحرف الســلوك عما توجبه قيمــة من القيم، فإن الوازع الداخلي لدى الواحد منا يثور محتجًا، وموبخًا على ذلك الانحراف، وهكذا فإن المســلم يشــعر بالتقصير حين يمتنع عن أداء الزكاة، أو حين يأخذ أجــرًا علــى عمل لم يــؤده، أو حين لا يظهر لوالده الاحترام الذي يســتحقه، إن الــوازع الداخلــي يتكــون من القيم التي نؤمــن بها، وتقوم حيويــة (الضمير) أو الوازع الداخلي على مدى استجابتنا لنداءاته والتزامنا بتوجيهاته.

الــوازع الداخلــي يحثنا علــى عمل ما نعتقد أنه خير وصــواب، ويحذرنا من الإقدام على ما هو شــر وخطأ، وهذا يعنــي أن الناس حين يجمعون على قيمة

(١) ثقافة النهضة، أ. د. عبد الكريم بكار، بتصرف، مرجع سابق، ص٤٧-٥١.

كالدقة أو احترام العهد، فإنهم يحاولون الالتزام بها دون تحريض من أحد، ويفعلون ذلك في السر والعلن، ولا نعرف أهمية هذا إلا إذا تصورنا عدم توافر ذلك الاعتقاد.

ثانيًا: القيم معايير للسلوك:

هذه الوظيفة للقيم قد تكون أهم وظائفها على الصعيد الاجتماعي حيث إن الناس بالفطرة يحرصون على رؤية مجتمعاتهم متجانسة ومتشابهة، ولعل هذا نابع من تجاربهم مع التنوع والاختلاف حيث يشير التاريخ إلى أن الإخفاق في التعامل مع الاختلاف ليس حادثًا نادرًا، بل أن الذاكرة الشعبية مثقلة بالحروب بين القبائل والأعراق والمذاهب، لكن تشابه المجتمع يحتاج إلى أساس محترم يقوم عليه، وتشكل الفضائل ذلك الأساس. إن الناس يقدرون الكثير من القيم، ويقدرون الذين تتجسد تلك القيم في سلوكهم، بل إنهم يكافئونهم، ويحاولون الاقتداء بهم. وقلوب الناس معلقة بقيم كثيرة ومتباينة مثل العدل والحرية والإيثار، والتضحية ومناصرة الضعيف، والشجاعة والكرم، وهذه القيم تشكل مع الأيام محاور للتربية الاجتماعية.

إن القيم بوصفها معايير نحكم من خلالها على السلوك تقوم بدور المحفز على السلوك الحسن، كما أن المجتمع يعرف من خلال انتشارها، ما هو عليه من رشد، وصلاح، وخير وتقدم، ونحن نعرف أن انتشار العمل التطوعي في مجتمع ما وحجم الأموال التي تجمع لصالح الأنشطة الخيرية يؤشران بوضوح إلى خيرية المجتمع وحرصه على الوقوف إلى جانب العناصر الضعيفة، والمجتمعات تتخذ من القيم أساسًا لمحاسبة المنحرفين والمقصرين، والحقيقة أن ذلك يتم على كل المستويات وفي كل المجالات: في مجال الأعمال، وفي الحياة الأسرية والاجتماعية وهو ما تفعله الحكومات مع موظفيها ورعاياها. فكلما كانت القيم

أشد وضوحًا ورسوخًا في نفوس الناس كان البناء عليها في الحكم على السلوك أقوى وأرشد.

إذن الانهيار الاجتماعي، والأخلاقي وانهيار بيئات العمل يكون بانهيار معايير السلوك الجيد والصائب، وهذا الانهيار يسبقه في العادة انهيار القيم في نفوس الناس.

ثالثًا: القيم والقوانين:

القيم معتقدات يحملها الناس في نفوسهم، والقوانين أحكام ونظم وتشريعات تضعها الحكومات والمجتمعات، والشركات، والمؤسسات، ونحن في البداية نعتقد أن المجتمعات مهما كانت فاضلة ومتعلمة ومتماسكة لا تستغني عن نظم إرشادية تدل الناس على السلوك الصحيح، ولا تستغني عن نظم للعقوبات للأخذ على يد المجرمين، والمنحرفين، والمقصرين، والعلاقة بين القيم والقوانين هي علاقة إحلال متبادل، إذ كلما ترسخت القيم وانتشرت استغنى المجتمع عن سن القوانين، وقلت الحاجة إلى تدخل الحكومات.

وهكذا فإن ضمور قيمة من القيم يدفع الحكومات دفعًا إلى سن المزيد من القوانين والعقوبات من أجل منع الفوضى، ومن أجل جعل الأمور تسير في المسار الصحيح، ولكن من المؤسف أن القوانين مهما كانت محكمة، وشاملة، فإنها لا تستطيع ملء الفراغات الناجمة عن ذبول القيم، وانحسارها، إن كثرة القوانين في حياة أي مجتمع هي العلامة على اعتلاله وتراجع مدنيته، إذن العمل الصحيح دائمًا يتمثل في إنعاش قيم النهضة حتى تزدهر الحياة مع القليل من القوانين، والنظم، والعقوبات، وهذه مهمة شاقة جدًا، وتحتاج إلى بيئة ذات مواصفات خاصة، ولعل العمل الخيري ينعش هذه القيم والفضائل.

رابعًا: أهمية القيم النهضوية في السلم القيمي:

حين تشرع أمة في التقدم، فإن ما نراه من تقدمها هو المنجزات العمرانية، والصناعية، والحقيقة أن كل ما نراه على الصعيد المادي، مدين لما نراه من سلوكيات ومواقف وأساليب تواصل على الصعيد الإنساني، فعقول الأمم وأخلاقها هي التي تأخذ في الارتقاء أولاً، وما نراه ونشاهده ما هو إلا انعكاس دقيق لذلك. ويأتي الفارق الجوهري بين شعب وشعب في ترتيب قيم النهضة في السلم القيمي، وفي جدية التعامل معها والظروف، والمقتضيات الدافعة إلى الالتزام بها، وعلى سبيل المثال فإن الصدق والأمانة، والجدية، والعدل، ومساعدة الآخرين قيم نهضوية عظيمة، وهي موضع احتفاء في أدبيات كل الأمم، لكن الواقع يقول: إن هناك شعبًا متشبعًا بقيمة الصدق - مثلاً - وشعبًا ينتشر فيه الكذب انتشار النار في الهشيم، وهذا لا يعود إلى الإيمان النظري في غالب الأمر، وإنما يعود إلى وعي الناس بأهمية الالتزام بهذه القيمة، وإلى المقتضيات العملية التي تساعد على ذلك. هذا الكلام لا ينفي أن تركز بعض الديانات والحضارات على قيم محددة بوصفها أطرًا لغيرها، أو بوصفها مفاتيح لأبواب كبيرة[1].

وفيما يلى استعراض مبسط عن بعض القيم والمفاهيم الاسلامية الاساسية التى تسهم فى نهضة خيرية أمة الاسلام وترسيخ ثقافة العمل الخيرى:

١- قيمة الايمان:

لقد دلت التجربة التاريخية للبشرية على أن تنمية بعض القيم، والمبادئ الخيرة قد تكون بالإيمان بالله تعالى واحترام التنوع والحرص على المصلحة

(١) ثقافة النهضة، أ. د. عبدالكريم بكار، مرجع سابق ص٥٤.

العامــة إلــى جانب حب الخير للنــاس والعمل على مســاعدتهم من خلال بذل المعروف والخدمة العامة والخاصة.

ويتضــح لنا أن أهمية ترســيخ قيمة الإيمان في ثقافتنا وحياتنا الشــخصية والعامة تتجلى في الأمور الآتية[1]:

- الإيمان يرسم الفضاء النظري للعقل، ويمنحه ما يمكن أن نسميه (البوصلة) التــي تحدد اتجاهاتــه، ويكفي ما يوفره الإيمان من يقين بأن الدنيا ليســت إلا مزرعــة للآخــرة، وأن الناس سيحاســبون على أعمالهــم، ويلقون الجزاء المناســب لهــا، كما أن الإيمان يوضح نوعية العلاقــة التي تربطنا بإله الكون وخالقه عز وجل، وهذه الأمور ليســت صغيرة أو هامشية، إنها في الحقيقة تجيب على أكبر التســاؤلات المطروحة من قبل العقل البشــري في كل زمان ومكان.
- نحتاج للقيام بواجباتنا الشــرعية والنهضوية إلى وقود روحي، وهذا الوقود يوفره الإيمان وذلك

مــن خــلال توفير الأســاس لصلة روحية خاصــة تربطنا بــاللّه تعالى وهذه الصلــة تقوم على الحب والرجاء والثقة والتوكل والحياء والخوف، فمعرفتنا بأســماء اللّه تعالــى وصفاتــه وبمقتضيات العبودية له هــي التي تجعل هذه الصلــة حيــة ومتجددة، ومن خلالها نشــعر بأن لجهودنا فــي إعمار الأرض معنى وقيمة ومردودًا مكافئا.

- يوفر الإيمان قاعدة عظيمة لتماســك المجتمــع ومنع أفراده عن بغي بعضهم

(١) ثقافة النهضة، أ. د. عبد الكريم بكار، مرجع سابق، ص٥٤. وانظر تفصيلا : ندوة آليات العمل الخيرى التى نظمتها الجمعية الخيرية الإسلامية، يونيو ٢٠٠٦م، وكذلك : ندوة العمل الخيرى في مصر/ الواقع والمأمول، والمنعقدة فى فبراير ٢٠٠٢ م.

علــى بعض، وقد قرر القرآن الكريم أن المؤمنين إخوة، وشــرح النبي ﷺ في العديد من الأحاديث المشــهورة والمتداولة مســتلزمات تلك الأخوة، حتى إنه ﷺ قال: (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)[1].

- الإيمان باللّٰه تعالى ضروري جدًا للتخلق بالأخلاق الفاضلة، وذلك لأن اعتقاد المسلم بوجود شريعة يجب اتباعها يجعله يلتزم بتعليماتها وآدابها، ولهذا فإن المســلم حين يتوخى الصدق، والعدل وإتقان العمل يشــعر بأنه يقوم بشــيء يلزمه به إيمانه، ويمليه عليه ضميره، وحين يكذب أو يظلم أو يفرط بأمانة، فإن ضميره يؤنبه، ويشعر بالتقصير، وهذا في الحقيقة مهم جدًا لاستقامة الحياة، إذ أن البديل عن هذا الشعور هو الالتزام بمقتضيات القيم عن طريق الخضوع للقانون، والنظام أو الخضوع لسلطة المجتمع، وهذا يضعف الشعور الأخلاقــي، وهو أيضًــا غير عملي بالقدر المطلوب، فالنــاس في أكثر الدول تقدمًــا وأكثرهــا حرصًا على تنفيــذ القوانين يرتكبون الكثيــر من الجرائم، ويقومون بالكثير من الأعمال الشنيعة. إن الإيمان أكبر من أن ينظر إليه على أنــه قيمــة من القيم، إنه في الحقيقة القيمــة العظمى التي تجعل لكثير من القيــم معنى وقيمة، ولذلك فإن الإيمان هو قيمــة إطارية توجيهية معيارية ذات وزن خاص.

٢- قيمة الثقة:

تعنــي الثقة علــى الصعيد الاجتماعي وجود قدر جيد مــن اطمئنان الناس بعضهم لبعض في معاملاتهم اليومية. إنهم يشعرون بوجود قدر من المصداقية لدى أكثرهم، ويشــعرون بأن الخداع محدود الانتشــار، والحقيقة أن الثقة جزء

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: ح (١٣) .

عزيز من رأسمالنا الاجتماعي، وعنصر أساسي في التنمية وفي العيش الهانئ. الثقة هي ناتج تعامل الاشخاص الجيدين مع بعضهم، وكلما لمسوا على نحو واضح وجود النوايا الطيبة والصدق والاستقامة ،والالتزام بالمواثيق، والنظم السارية ارتفع مستوى الثقة السائدة بينهم، والعكس صحيح.

٣- قيمة العدل:

لا يستطيع أي أنسان أن يفخر بالانتماء إلى وطن من غير توافر حد معقول من العدل فيه، والحرص على أن يأخذ كل ذي حق حقه. إن الظلم ليست عاقبته وخيمة وحسب، إنه في حد ذاته إفساد في الأرض، وأن التاريخ ليشهد بأنه حين يشيع الظلم لا يبقى شيء مقدس يمكن أن يتورع المظلوم عن ممارسته، حتى التآمر على الوطن.

وأبسط صور العدل: هو العدل بين الأفراد، وهناك العدل بين المناطق، والعدل بين الأجيال، فلا يصح تركيز التنمية في منطقة، وترك الفتات لمنطقة أخرى، كما لا يصح لجيل أن يتمتع بخيرات الوطن، ويترك للأجيال التي بعده القشور والسموم والتلوث.

وحين يعيش الناس في مجتمع واحد، فإنهم يتعلمون، ويستفيدون الكثير، ولكن الذي ثبت إلى جانب هذا أن أعظم الضرر الذي يصيب الإنسان يأتي من إنسان مثله لهذا كانت مسألة حفظ الحقوق ومنع الظلم والبغي من المسائل التي أكدتها كل الشرائع، واشتغل كل الفلاسفة والحكماء والباحثون على توضيحها واكتشاف تطبيقاتها. يقول الله سبحانه ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ

لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [1] ويقول ﷺ فيما يرويه عن ربه سبحانه: (يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرمًا فلا تظالموا..) [2] بالعدل قامت السماوات والأرض، وأن الظلم مصدر عظيم لهلاك الأمم والدول وخراب الشركات، والمنظمات، ورحم الله ابن تيمية حين قال: (أوجب الله العدل لكل أحد على أحد في كل حال) [3] أي أنه لا استثناءات في مسألة العدل، وقد أشاد في بعض كتبه بقول القائل: (إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الدولة الظالمة وإن كانت مسلمة).

٤- قيمة الشعور بالمسؤولية:

المجتمع هو الذي يحدد أبعاد الشعور بالمسؤولية لدى أبنائه. والتعاليم السماوية وموروث الوصايا الأخلاقية، والنظم الاجتماعية، تحفز الناس على الشعور بحمل تبعة العديد من الأمور، لكن البيئة الثقافية السائدة هي التي تحدد السقف المقبول من الالتزام الأخلاقي والسلوكي، حيث إن كل مجتمع يحدد ما هو مثالي ، وما هو غير مقبول، أو غير مرغوب فيه، وفي الغالب ينجح المجتمع في إلزام أفراده بذلك، وعن هذا الإلزام ينشأ الشعور بالتبعية، وإمكانية المساءلة.

القاعدة العامة تقول: كلما ارتقى الإنسان في سلم الكمال ومدارج التحضر قوي شعوره بالمسؤولية، وزاد عدد الأشياء التي يعد نفسه مسؤولًا عنها، وتضيق دائرة الشعور بالمسؤولية لدى الإنسان المتخلف والمنعزل والفوضوي، ورحم الله

---

(١) سورة المائدة، آية (٨).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: ح (٢٥٧٧).

(٣) الرد على المنطقيين صـ٤٢٥، وانظر جامع المسائل ١٦٦/٥، انظر تفصيلاً على الرابط التالي: .www.ibntaimiah.com/index.php?pp=munath&ban=7

عمر بن الخطاب حين قال: «والله لو عثرت شاة في أرض العراق لخشيت أن يسألني الله عنها، يقول: لم لم تعبد لها الطريق»، إن نهضة الأمة تظل منوطة بعمق الشعور بالمسؤولية لدى جماهيرها العريضة، إذ إن متطلبات النهوض كثيرة وثقيلة، وحين تكون الأمة في حالة تخلف يسود اعتقاد بأن الحكومات تستطيع، بل يجب عليها أن تفعل كل شيء، كما أنه يكثر في الناس إلقاء اللوم على الأخرين أو على الظروف، أو على الحظ العاثر، أو على المجتمع برمته، ولا ترى من يلوم نفسه، أو يكشف عن دوره في البؤس الذي يقيم فيه، كما أنك تسمع الكثير من التبريرات، وترى قدرة استثنائية على اختلاق الحجج والأعذار التي تبرئ المقصرين من أي مسؤولية.

و هكذا إذن يؤدي ضعف العقيدة إلى ذبول الحريات، ومع ذبولها يذبل الإحساس بالمسؤولية.

٥- قيمة الموضوعية:

لا يخلو مجتمع من المشكلات المتباينة، والمختلفة من كل الأنواع وعلى جميع المستويات، وأن الناس في حاجة دائمة إلى أن يفهموا مشكلات بلادهم بأعلى قدر ممكن من الموضوعية، والواقعية ؛ فهذا يريحهم من جهة، ويدفعهم إلى التفاعل مع الحلول المقترحة لتلك المشكلات من جهة أخرى.

٦- قيمة الاحترام المتبادل:

احترام الإنسان للآخرين، هو جزء من احترامه لذاته، والحقيقة أن لدينا الكثير من المشكلات التي لا يمكن حلها عن طريق القضاء، أو الوعظ، وإنما يحلها الاحترام المتبادل، وأن من طبيعة الأشخاص المحترمين جدًا احترام آرائهم وميولهم ورغباتهم، مادامت في إطار المباح والشرع.

٧- قيمة الولاء:

هــو الثمرة التــي نقطفها من وراء وجود القيم الســابقة، إذ إن الوطنية في معناها العميق هي الشعور بشرف الانتماء إلى الوطن، وحين يكون هذا الشعور واضحًــا وقويًــا فإنه يبعــث صاحبه على التضحية من أجل بــلاده، ويدفعه إلى المســاهمة في رفعتها بشــتى الوســائل، وحين يفقد الولاء تصبح الوطنية عبارة عن بوابة لاقتناص الفرص والمكاسب.

٨- قيمة السلام والاستقرار:

قيام الحضارات واســتمرارها مشــروط بتوافر قدر حســن من الاســتقرار المعيشــي والســلام الاجتماعي، فالمجتمع الذي يشــعر أبناؤه بالهدوء والســلام يؤمــن بجــدوى الحوار في تقريب وجهات النظر وحل المشــكلات، والتغلب على تصادم المصالح.

إن اســتقرار المجتمعات مرتبط بشــيئين جوهريين: الأمــن وتوافر الحاجات الماديــة، وقد امتن الله تعالــى على قريش بهما حيث قال: ﴿ ٱلَّذِىٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ﴾[1] .

يحتاج الشــعور بالســلام الاجتماعي إلــى توفير حاجة إنســانية مهمة، هي (الثقة) التي تعني رســوخ عدد معين من القيم التي تجعل أبناء المجتمع يطمئن بعضهــم إلى بعض، ومن تلك القيم الصدق، والتعاطف والتفهم ويقظة الضمير والشعور بالانتماء إلى شيء واحد والتعويل على أصالة الشخصية في استبعاد حصول الخداع، والغش، والتحايل.

إن الثقة تشكل جزءًا مهمًا من رأس المال الاجتماعي لأي شعب من الشعوب، وهي

(١) سورة قريش، آية ٤.

تتشكل نتيجة التجارب الناجحة والخبرات الناجمة عن الاحتكاك، والمعايشة، وأن للرخاء المعيشـي دورًا مهمًا في ذلك حيث يصعب في أوقات الحروب، والمجاعات بناء شيء من ذلك إذ يدفع الشعور بالضغط إلى تجاوز كثير من الآداب المرعية.

٩- قيمة الانتماء والتنشئة الاجتماعية:

يطلق على عملية التنشئة الاجتماعية أحيانًا عملية التنشئة، والتطبيع الاجتماعي وأحيانًا عملية التنشئة والتطبيع، والاندماج الاجتماعي، وقد تعددت مفاهيم التنشئة الاجتماعية إلى الحد الذي يجعلها تتداخل مع المفاهيم الأخرى: فقد عرّف «جامس كاتشن وريموند ميوسنك» التنشئة الاجتماعية بأنها «الاجراءات التي يتخذها الفرد فى تعلم المهارات، والاتجاهات، والقيم اللازمة لحدوث المشاركة في المجتمع الذي يعيش فيه»[١]. ويشير هذا التعريف إلى أن بمنزلة عملية التنشئة الاجتماعية التعبير الواقعي لاكتساب الفرد الاتجاهات والتوجهات نحو الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من جهة، وينقل المجتمع المعايير، والتقاليد، والمعتقدات من الجيل الحالي إلى الجيل القادم من جهة أخرى.

أما «ميتشل مان» فقد عّرف التنشئة الاجتماعية بأنها العملية التي يتعرف من خلالها الفرد إلى النظام، والضبط التي تقرر مداركه الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وردود أفعاله إزاء الظواهر الموجودة التي قد تقع فعلًا في مستقبله[٢].

ويذهب إدجراف وماريا بروجاتا إلى أن التنشئة الاجتماعية هي «التفاعل الذي يحدث من خلال اكتساب الأفراد للمعايير، والقيم، والمعتقدات، والاتجاهات،

(١) الكويت والانتماء، د. محمد منيف العجمي، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١١م، ص٢٩.
(٢) المرجع السابق، ص٢٩.

واللغة المميزة لدى الجماعات المنتمى إليها هؤلاء الأفراد، ويحدث ذلك التفاعل أيضًا من خلال اكتساب عناصر ثقافة المجتمع مما يؤدي كل ذلك لتشكيل، وخلق شخصية الأفراد» [1]. ويتضح من هذا التعريف أن التنشئة الاجتماعية تتم من خلال التعليم المباشر، وغير المباشر الذي يؤثر في السلوك والاتجاه للفرد ويساعد على تكوين القيم والمعايير والمعتقدات التي تؤثر في شخصية الفرد وسلوكه في الحياة.

وعلى ذلك فالتنشئة الاجتماعية عملية استقلالية تهدف إلى تحويل الفرد إلى شخص اجتماعي قادر على استيعاب علاقاته ولغة مجتمعه فيتحمل مسؤوليته. ويصبح في استقلالية عن الأخرين معتمدًا على ذاته دون الاعتماد على غيره من خلال اكتساب معايير وعناصر ثقافية أثناء حياته أو من خلال ما يدور داخل مجتمعه.

إن التنشئة الاجتماعية عملية اجتماعية، وتربوية مستمرة لا تقتصر على مرحلة عمرية معينة ولا ترتبط بمستوى دراسي أو تعليمي محدد، ولكنها عملية اطرادية متواصلة يخضع لها الإنسان طوال حياته وتتأثر بها شخصيته وتنعكس آثارها على سلوكه الاجتماعي، كما أنها عملية غرضية مقصودة بشكل مباشر أو غير مباشر على مستوى الفرد والجماعية تهدف إلى إكساب الفرد أو الجماعة قيمًا وتوجهات صريحة أو ضمنية، وتزويد الفرد بمعارف وخبرات اجتماعية تمكنه من التعايش أو التفاعل مع مواقف ومتغيرات الحياة الاجتماعية والمشاركة بدور ايجابي في المواقف والقضايا والموضوعات في المجتمع[2].

(١) المرجع السابق، ص٣٠.
(٢) الكويت والانتماء، د. محمد منيف العجمي، مرجع سابق، ص٣٠-٣١.

ومما لاشك فيه أن بناء، وإصلاح البنية الاجتماعية باعتبارها الأساس والأصل المتين الذي يؤسس عليها المجتمع انطلاقاته في مختلف ميادين الحياة، حيث يصعب على مجتمع ينشد التقدم والارتقاء الارتكاز على بنية اجتماعية هشة.

١٠- قيمة المواطنة:

تعد المواطنة من القضايا القديمة المتجددة التي ما تلبث أن تفرض نفسها عند معالجة أي بعد من أبعاد التنمية بالمفهوم الإنساني الشامل بصفة خاصة ومشاريع الإصلاح والتطوير[١].

إن المواطنة تفرض على من يتصف بها مجموعة من الواجبات والمسؤوليات والالتزامات وتوجب له في المقابل مجموعة من الحقوق، ولهذه المواطنة أيضًا دوائر، ومستويات على الفرد أن يثبت فيها مواطنته ووجوده وفاعليته، وصلاحيته وأن يقوم فيها بالواجبات، والمسؤوليات والالتزامات التي تفرضها المواطنة، وهذه الدوائر، والمستويات التي تعبر عن مختلف الأوساط التي يتفاعل معها الفرد بصورة مباشرة أو غير مباشرة ويتأثر بها ويؤثر فيها وتظهر فيها عضويته، وفاعليته التى تتسع لتشمل كافة الجماعات التي ينتمي إليها، إبتداءا من الأسرة التي تعتبر أول جماعة يتفاعل معها الفرد ومرورًا بجماعات الجوار والشارع الذي يعيش فيه وجماعة المدرسة وجماعة القرية وجماعة المدينة التي ينتمي إليها والوطن الذي يرتبط به بروابط تاريخية وروحية.

ولذا وجب على ذوى الاختصاص والخبرة ترشيد مفهوم المواطنة، ذلك أن لدى جماهير الناس مفاهيم مغلوطة عن المواطنة حيث أن كثيرًا منهم يظنون أن المواطنة هي الحصول على المزيد من المكاسب، والمنافع الشخصية، وبعضهم يتخذ

(١) المرجع السابق، ص٣٢-٣٣.

مـن المواطنة مدخلًا للتعصب المقيت والانغـلاق والتحيز ضد الآخرين، وهذا كله ينافي المفهوم الإسـلامي للانتماء الوطني. إن الوطنية هي شـعور بشرف الانتماء إلى الوطن، وهذا الشعور يتولد من التلاحم الوطني ومن كرامة الأوطان وعزتها، ومـن حجـم الفائدة التي تعود على المرء من كونه منتميًا إلى وطن ما. إن للمواطن الصالح سمتين أساسيتين هما: الصلاح، والاستقامة الشخصية إلى جانب الإسهام فـي رقي البلاد ونفعها ومسـاعدة أهلها، ومن هنا فـإن المواطنة في الحقيقة هي عطـاء أكثـر من أن تكـون أخذًا،. ويمكن للإعلام أن يرشـد مفهـوم المواطنة عن طريـق الإشـادة بالشـخصيات التي تقدم الدعم للمجتمع، وتشـارك في تشـييد المرافـق العامـة، كما أن في إمكانه إبراز المشـروعات الخيريـة، والتطوعية التي نفذها بعض المواطنين، ولا يمنع هذا من كشف زيف الصور الخاطئة التي تمارس باسم الوطن والوطنية من نحو التمييز العنصري والتوجس من الأخرين والانغلاق الثقافـي بحجة الحفاظ على الخصوصية، ولا بد كذلك من تسـليط الضوء على الانتمـاءات الفرعيـة التي تمثل شـروخًا في جدار الوطنية مثـل التعصب للعائلة والقبيلـة والطبقة الاجتماعية والمنطقة. إن النهضة المرجوة هي نهضة مجتمعات إسـلامية، ويجب أن تتسـم البنية الثقافية لتلك النهضة بالأصالة والانفتاح على عموم الناس، كما ينبغي أن تتسـم بالواقعية والعملية والارتباط بالعقيدة والمبادئ الإسلامية الراسخة، وأن في إمكان وسائل الإعلام والجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدنى أن تدعم ذلك وتنشره بين الشرائح المستهدفة.

إننـا اليوم نسـتطيع أن ننعش كل القيم السـابقة بالإضافـة إلى غيرها من القيم التى لاتعد ولاتحصى ما يتناسـب مع أدبيات الإسلام، وينسجم مع رؤيته الحضارية، لندخلها في الدستور التربوي على مستوى الأسرة ومستوى المدرسة،

ونعمل على نشرها وتثقيف الناس بها من خلال وسائل الإعلام المختلفة من نظام للتسامي الشخصي، نظام يقوم على صيانة هذه القيم وترفعها على الدنايا، كما يقوم على البذل والتضحية والعطاء وحسن التدبير والتصرف، وهذه الثقافة الفريدة تندرج في مجمل العمل الخيري والتطوعي.

المحور الرابع

رأس المال الفكرى والعمل الخيرى

المتأمل في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ لا يشك في أن النصوص الإسلامية تؤكد أن الانسان هو محور كل شيء، وبالتالي فإن جوهر التنمية الحقيقية هي تنمية الإنسان على صعيده الروحي والفكري والاجتماعي.

ومن ثم فإن المعوقات الكبرى للتنمية تظل ذات بعد ثقافي وفكرى، وأي شيء يعود إلى المفاهيم والطموحات والعادات والتقاليد، وتدل حالات كثيرة على أنه في إمكان الناس دائما تجاوز العوز المالي وإنجاز الكثير من الأشياء العظيمة في ظروف هي من الناحية المادية صعبة للغاية، ومن هنا كان للثقافة الفكرية دور جوهري في تحقيق تنمية جديدة. وفى بعض البلدان يعرض الشباب عن الانخراط فى كثير من المهن، مما جعلهم عاطلين عن العمل، أو دفع بهم فى طريق الانحراف، وفي بعض البلدان تصر الناس على الوظيفة الحكومية، وينفرون من الاعمال الحرة، مما جعل الكثير يعيشون على حد الكفاف، وهناك من ينفق الكثير من دخله على أمور ترفيهية ومظهرية، فلا يبقى لديه أى مال للاستثمار سواء المادى أم الفكرى أم الإجتماعى.

إذن فعوائق التقدم هي فى الأصل عوائق فكرية ونفسية، وتنظيمية أكثر من أن تكون عوائق مادية، ومما يؤكد ذلك أن دولاً مثل اليابان وسنغافورة ولبنان،

تجدها لاتمتلك مساحات واسعة من الأرض ولا ثروات طبيعية، ولكنها بسبب ما لدى شعوبها من معرفة وتقدم عقلي متفوقة على كثير من الدول التي تملك موارد كبيرة للغاية. ويذكر أ.د عبد الكريم بكار أن هناك من الدراسات المختلفة ما يشير إلى أن (العقل البشري) عبارة عن عملاق نائم، وأن المستخدم من إمكاناته حتى الآن لا يزيد على ١٪.

وإذا كان المال ضروريًا لإحداث أنواع من التنمية، فإن تنمية الإنسان والمجتمع تحتاج الى الفكر المستنير والسواء النفسى أكثر بكثيرمن احتياحها إلى المادة.

فى الماضى كان رأسمال الشعوب والدول يقوم من خلال المعطيات المادية التى فى حوزتها من خلال المساحات الشاسعة من الأراضى والأنهار العذبة، والغابات، والمعادن، والطاقة، والموقع الاستراتيجى. ويظل لهذه المعطيات قيمتها ووزنها، لكن من الواضح أنها تفقد وزنها النسبى بالتدريج لصالح رأسمال جديد يقوم على نوعية الانسان الذى يُكوّن الدولة والمجتمع وهو ما أطلق عليه رأس المال البشرى والمقصود به ما لدى الشعب من نظم وعقائد، واتجاهات، وما توفره الدولة من مؤسسات تعليمية متقدمة وأطر تقنية حديثة، هذا بالإضافة إلى ضرورة توافر المهارات الفكرية، والتنظيمية، والتعليمية والادارية.

وإلى جانب رأس المال البشرى هناك رأس مال آخر مهم وهو رأس المال الاجتماعى، والمقصود به تلك القيم والأنشطة والصلات التى تقوى الرابطة الاجتماعية، وتتيح المجال لمساعدة العناصر الضعيفة والمحتاجة وتوظيف الفائض الاجتماعى بما يعود بالنفع والفائدة على المجتمع.

وعلى صعيد هذه القيم التى تسهم بعمق فى نمو المجتمع كالثقة، والتعاون والولاء، والانتماء والتضحية والتسامح وإغاثة الملهوف، والعدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات الأساسية للفقراء وصلة الأرحام وقبول التنوع الثقافى وتكافؤ

الفرص وغيرها من القيم الأصيلة التى هى فى الاساس مستمدة من رأس المال الثقافي الإسـلامى بداية، وتعمل الكثير من المؤسسـات، والجمعيات الخيرية، والاجتماعية وغيرها على نشـرها وترسـيخها وهى بلا شك من مكونات رأس المال الاجتماعى الذى بدوره يساعد على تنمية المجتمع من خلال توفير التآلف الاجتماعى، وتوليد التلاحم، وإيجاد سبل التعاون الاجتماعى.

وبصفـة عامة يمكن القـول إن مفهوم رأس المال يعتبـره الكثير من المفاهيم الاقتصاديـة التي تتضمـن الأرض والمواد الخام والثروة البشـرية والأموال كما تمت الإشارة فى الفقرة السابقة. وقد تم اقتباس هذا المفهوم ليطبق في مجالى العلـوم الاجتماعية والإداريـة، حيث يطلق على مجموعة المهـارات، والخبرات والتعليـم المتراكمة في العنصر البشـري، ولهذا فقـد تحول الاهتمام في عصر المعلوماتيـة إلـى التركيز علـى رأس المال الفكـري، الذي يرتكز علـى المهارات الذهنيـة كأصل من أصـول المنظمة غير المادية التى تؤثر على أرباح المؤسسـة مثـل الاصول المادية وبالتالى يمكن القول إنـه "المعرفة التي يمكن تحويلها إلى أرباح".

وأحيانًا عند تعريف رأس المال الفكرى قد لا نصل إلى تعريف واضح ومحدد بصورة دقيقة. حيث تطلق مسميات مختلفة على رأس المال الفكري مثل: رأس المـال البشـري، رأس المال الثقافي، رأس المـال الاجتماعى، رأس المال المعرفى، رأس مال العلاقات، وما إلى غير ذلك من المسميات.

إن تحديـد أصول المؤسسـة، وخاصـة أصولها الفكرية: مثـل المعرفة المعبر عنهـا فـي صـورة، معادلة أو سـر تجـاري، أو اختـراع، أو برنامـج، أو عملية، من الأمور الحرجة لرؤية المؤسسـة ولخطتها الاسـتراتيجية، وسـعيها لتحقيق ميزة تنافسـية. لذلك أصبحت المؤسسـات المعتمدة على المعرفة، حيث يتحدد

مستقبلها بما لديها من أفكار، تهتم اهتمامًا كبيرًا بهذه الأصول الفكرية، التي أصبحت قابلة للقياس، كما أصبحت هذه الأصول شرطًا أساسيًا لاستثمارات المنظمة النقدية، واستثماراتها في المباني والمعدات. فاستخلاص وقياس القيمة الحقيقية للمعرفة، أصبح ضروريًا للمنظمات التي لديها أسرار المعاملات، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية المميزة. ومثل هذه الأصول أصبحت الركيزة الأساسية لبقاء وتنافسية المؤسسة في مجال الأعمال في ظل عصر المعلومات، حيث قد تفوق قيمة الأفكار المبتكرة، قيمة الثروات المادية للمؤسسة وتزداد هذه الرؤية على مستوى المؤسسات الخدمية التى تقدم النفع والفائدة للمجتمع وتزداد خصوصية فى المؤسسات الخيرية والتطوعية.

هذا ويحتاج بناء وتشكيل رأس المال الفكرى والاجتماعى إلى الارتكاز على المضامين التالية:

المضمون الأول: التركيز على التربية الأسرية، ونشر الوعي بأهميتها في صياغة الشخصية المسلمة، والحقيقة الثابتة هي أن الاسرة وبصمتها هي البصمة الاقوى والأبقى فى شخصية الانسان، وفي كل مراحل حياته، فإذا كانت بصمة صالحة راشدة داعمة للخير، والعطاء، فإن المأمول بعد توفيق اللّٰه تعالى هو استقامة الابناء وصلاحهم وعطائهم.

المضمون الثاني: وجود حركة اجتماعية نشطة تنشر الخير وتبث روح التضامن الاخوي، وتعمل بجد على معالجة المشكلات الاجتماعية من أفق شرعى، وتحاصر كل أشكال المعاصى التي تلوث الشارع المسلم وتنتهك الأعراف الصالحة، وحتى تكون هذه الحركة فعالة ومؤثرة وشاملة، فلابد أن تستمد زخمها من عدد كبير من المؤسسات الاجتماعية ذات النفع العام وذات البعد الثقافي أيضًا وذلك متاح من خلال المؤسسات الخيرية والقطاع الثالث.

هــذا وتعول المجتمعات كثيرًا على ما يمكن أن تقوم به المؤسســات التعليمية على صعيد صياغة عقول الأجيال واهتماماتها، وهي جديرة بتلك الثقة للأهلية والإمكانات التي تملكها، وأن في إمكان المؤسسات التعليمية في مراحلها المختلفة القيــام بالكثير من الأمور الممتازة على هذا الصعيد، حيث إن القاعدة الثقافية العميقــة لأنشــطتها ينبغي أن تقوم على تنمية روح المشــاركة والإيثار، ومقاومة روح العنصرية والطبقية.

إذن تمثــل الأســرة والمؤسســة التعليميــة وغيرهــا مــن مؤسســات التطبيع الاجتماعــي والخيري رافدًا هامًا وأساســيًا من روافــد صناعة العمل الخيري وبناء الإنســان الفاعل، ولذلك أصبح لزامًا على المنظمات أن تحدد رأســمالها الفكــري، وتتعلــم كيفيــة تحويله إلى أربــاح، أو إلــى وضع اســتراتيجي وميزة تنافســية، ومن ثم يجب أن تبحث المؤسســات عن الثــروات الفكرية والمهارات، والأفكار الإبداعية، والمبتكرة الكامنة في مواردها البشرية، وغير المستغلة، حتى يمكنها الاستثمار فيها، لاستخلاص قيمة أعلى من خلال تنميتها، وتحويلها إلى أرباح، أو إلى مركز اســتراتيجي أفضل، أو لتحقيق ميزة تنافســية في ظل هذه الظــروف الاقتصاديــة الصعبة وهذا يتحقق من خــلال الانخراط في الاعمال الخيرية والتطوعية.

المحور الخامس

العمل الخيرى وثقافة الوقف

يمثل الوقف جزءًا من منظومة شــاملة في الواقع والرؤية الإسلامية .وهناك مواقف عديدة في التاريخ الإسلامي شهدت إنجازات رائعة وجليلة لدور الدولة وأصحاب القرار في دعم المشــروعات الخيريــة متى ارتبط المظهر الإجتماعي للوقف بسلوك أصحاب القرار.

إن التطبيع الاجتماعي لسلوك أصحاب القرار والمجتمع والدولة من خلال تأصيل المظهر الإجتماعي للوقف يسهم في تأصيل العمل الخيري لسلوك أصحاب القرار منهجًا وتطبيقًا وفكرًا .فهم يعكسون القدوة الصالحة في تشييد المشاريع الخيرية التي يقفون عليها الأوقاف.

ولقد زخر التاريخ الإسلامي بإسهامات جليلة واضحة في ارتباط المظهر الاجتماعي للوقف من خلال التطبيع الوقفي في نفوسهم، وتأصل هذا التطبيع والسلوك من منهج الرسول ﷺ، واستنباطه في أعمالهم وأفعالهم في مجال الوقف. وأصبح نظام الوقف يمثل جزءًا من منظومة شاملة في الحياة الإسلامية تعمل متوافقة ومتوازنة مع فريضة الزكاة وغيرها من الأدوات المساندة كالصدقات والكفارات والنذور.

إن التجربة الوقفية الإسلامية كانت رائدة في مجال تحديد الأولويات المجتمعية لضمان البناء السليم للمجتمع والحفاظ علي النسيج المجتمعي من خلال الأمن النفسي والاستقرار الاجتماعي، ومما هو جدير بالذكر، أن الإدارة المعاصرة للدولة الحديثة أكدت أن الأوقاف من أهم مقومات النجاح للقطاع الثالث (الخيري) وهي التي تسمى (Endoment) أو (Trust) والتي انتقلت فكرتها إلى أوربا من خلال احتكاكهم بالمسلمين في غرب أوربا عن طريق الأمويين وفتوحاتهم للأندلس وما جاورها في القرن الثاني الهجري، وشرق أوربا عن طريق العثمانيين وفتوحاتهم للبلقان وما جاورها في فترة ما يسمى العصور الوسطى في القرن التاسع الهجري[1].

(١) القطاع الثالث والفرص السانحة – رؤية مستقبلية، د. محمد عبد الله السلومى، مرجع سابق، ص ١٥٩.

لقد كانت الأوقاف على المدارس والمساجد والمكتبات والمستشفيات، وتجاوزت صور الأوقاف تلبية حقوق الإنسان إلى حقوق الحيوان، فكان الوقف على الطيور المكسورة أو الكلاب الضالة وغير ذلك، ولقد كان الوقف قوة مساندة للدول الإسلامية المتعاقبة انتقلت فكرته لأوروبا عبر أسبانيا (الأندلس) غربًا، وعبر تركيا شرقًا. لقد صنف القطاع الخيري الإسلامي؛ بأنه القطاع الأول أو الثاني عبر التاريخ الإسلامي، من حيث حجم رأس ماله وأعماله وشراكته التنموية، وتحريكه للموارد البشرية والمالية والتنمية المستدامة[1].

وقد شهدت كذلك التجربة الوقفية عبر التاريخ الإسلامي مواقف مختلفة في مجالات الأولويات كالاحتفال بالأعياد وشهر رمضان الكريم والمناسبات الدينية المختلفة، وتوزيع الحاجيات الضرورية في مثل هذه المناسبات من الأطعمة والمشروبات ورعاية الفقراء طوال العام وتوزيع الملابس عليهم ورعاية الأيتام وإعانة إبن السبيل ودفع حوائج المحتاجين والمعوزين وإغاثة الملهوف، فيتم وقف الضياع وصناعة الطعام بمايؤدي إلي حماية النسيج الإجتماعي وتعزيز أواصر المجتمع وتحقيق أهداف الإستقرار والرخاء للأمة الإسلامية.

أولا: أهمية الوقف:

الوقف أحد العناصر الأساسية في التكوين الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الإسلامية، وقد قام الوقف بتلبية كافة الاحتياجات البشرية، والمجتمعية من المأكل، والمشرب، والملبس، والتعلم، والصحة، والعمل، والترفيه من منظور شامل ومتكامل ليسد بذلك جميع الثغرات في المجتمع فأصبح

(١) انظر: القطاع الثالث والفرص السانحة – رؤية مستقبلية، د. محمد عبد الله السلومى، مرجع سابق، ص ٣٢، ١٥٤ – ١٥٦. وكذلك انظر: الوقف وتمويل العمل الخيرى فى الجمعيات الاهلية، بحث المستشار/ سعيد عبد الوهاب الزهوى، الجمعية الخيرية الإسلامية، ندوة آليات العمل الخيرى، يونيو ٢٠٠٦ م.

مـرآة تعكس صـورة التنمية الفعلية في المجتمع الإسـلامي، والوقف من خلال تنوع موارده ومصادره تتعدد مصارفه تبعًا لذلك، وتسـتخدم في النهوض بشتى مجـالات الحياة الاقتصاديـة، والاجتماعية، والسياسـية، والصحية والتعليمية والدينية والبيئية[1] ونظرًا للأهمية العظيمة للوقف وثماره التي تمتد ليسـتفيد منها الجميع لابد أن يتفاعل الكل من أجل تعزيز دور الوقف في المجتمع ليسترد الـدور الريـادي كما كان في السـابق لأن ذلك سـوف يؤدى إلـى نتائج إيجابية تنعكس آثارها على تنمية المجتمع ورقيه ومنها ما يلي:

١- فتـح آفاق جديدة للعمـل الخيري بما يحافظ على نهضة الأمة، ويضمن اسـتدامتها واسـتمرارية التطبيق للسـنة التي أرسـى دعائمها ووضـع لبناتها الرسول ﷺ ثم تبعه أصحابه رضي الله عنه جميعًا وأرضاهم.

٢- فتح أبواب جديدة وعظيمة وميسـرة للأجر والثواب يسـتطيع كل مسلم المسـاهمة فيها بما يحقق الأجر والثواب العظيم في الحياة وبعد الممات، وبما يسـهم فـي تطبيق شـعيرة هامة من شـعائر الله مما يؤدى إلـى تحقيق الخير الدائم للفرد والمجتمع.

ثانيا: أهداف الوقف:

للوقـف أهـداف لايمكن حصرها فهى تمتد لتشـمل كافـة مناحى الحياة، وتحقيـق احتياجـات، وتوقعات المجتمعـات، ولكن المجال هنا لايتسـع لذكرها، وبناء عليه سـوف أوجز فى عرض هذه الأهداف فى ثلاث أهداف رئيسـة كما يأتي:

---

(١) انظر: مقترحات الضمان لاستمرار العمـل الخيري الخليـجي بالخـارج، وبعـض وجـوه الاستثمـار، د. حميد الحمر، جامعة سيدي محمد بن عبدالله - فاس - المغرب، بحث مقدم إلى «مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث» دائرة الشئون الإسلامية بدبي، ٢٠-٢٢ يناير ٢٠٠٨م.

١- أهداف إنسانية:

فالإنسان مدفوع إلى فعل الخيرات بحكم الفطرة التي جبله الله عليها، ويقوم بفعل الخيرات لطلب الرضا والأجر من الله في المقام الأول ثم للتضامن والمساعدة للآخرين على مستوى الأسرة والمجتمع وذلك لتحقيق مبدأ إنسانى فى غاية الأهمية، وهو مبدأ التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع.

٢- أهداف اجتماعية:

وينعكس ذلك من خلال الدور الكبير الذي يمارسه الوقف في تنمية المجتمع بجميع فئاته، فهو يغطى احتياجات الشرائح الفقيرة والمهمشة والمحتاجة، فالوقف أحد عناصر التكافل والتضامن الاجتماعيين.

٣- أهداف تنموية:

الوقف له دور كبير في دعم النواحي الخيرية الشاملة مثل التعليم، والصحة، والبيئة والاحتياجات الخاصة وإصلاح ذات البين والتنمية المجتمعية عامة.

إن إلقاء الضوء وتسليطه على هذه الشعيرة والتعرض باستمرار لما قدمه السلف الأخيار يقودنا ويدفعنا إلى إعادتها للتطبيق الفعلي في المجتمعات الإسلامية التي تحتاج إليها اليوم بصورة ملحة للقضاء على مشاكلنا، ولا شك أن الموسرين والقادرين على العطاء ممن يملكون فائضًا من المال، هم أول من يجب عليهم المبادرة إلى الاستفادة من هذه الشعيرة والعبادة التي تخلد ذكرهم وتكسبهم الثناء في الدنيا والأجر في الآخرة.

ثالثا: الوقف منحة إسلامية فريدة للتنمية الأخلاقية والإنسانية والمجتمعية:

لقد عمل الإسلام على تكوين النفس الخيرة المعطاءة التي تجذل العطاء من

غير طلب ولا سؤال، وللإسلام باعه الطويل في تأصيل هذا المسلك في حياة المسلمين، حيث نظر الإسلام إلى الحياة والإنسان والعمل والمال والفرد والمجتمع نظرة متكاملة تخالف في مجموعها المذاهب الأخرى، فقد حدد الإسلام العديد من صنوف الخير التي تثقل ميزان حسنات الإنسان ويكون مأجورًا عليها في الدنيا والآخرة، ولم يقصر هذه الخيرات على أعمال مقيدة بل هي مطلقة، ومن هذه الخيرات غير المقيدة الوقف الذي له تاريخ راسخ متأصل في نفوس وضمائر المجتمعات الإسلامية، فالوقف ظاهرة تنفرد بها الحضارة الإسلامية سواء أكان وقفاً للمال أم الوقت أم الجهد أم الخبرة أم وقف في الحياة وبعد الممات، وقف للإنسان، وللحيوان، وللطير... وغيره.

لقد كان الوقف هو محور الإنفاق على تشييد دعائم المجتمع الإسلامي والوسيلة الرئيسة في بناء ودعم كل ما أدى إلى تطوير احتياجات الأفراد في المجتمعات الإسلامية حيث كان يمثل البديل للإنفاق الرسمي للدولة الذي تعتمد عليه حياة الناس في العصر الحديث.

وقد كان الدافع والباعث الأكبر في أوقاف المسلمين هو تحقيق طاعة الله والتقرب إليه سبحانه وتعالى في المقام الأول، يليه توجيه أوقافهم إلى كافة وجوه البر والتكافل الاجتماعي بل والإنساني ما لم يعرفه الغرب ولم يمارسه حتى اليوم، رغم أن اتجاه الغرب في الاستفادة من نظام شبيه بالوقف بلغ الذروة في استيفاء الحاجات الضرورية عن طريق المؤسسات الخيرية والمبرات الإنسانية العامة والخاصة لكنه لم يبلغ ذروة السمو الإنساني الخالص كما بلغته الأمة الإسلامية حيث كانت أوقافهم تفتح أبوابها لكل إنسان بصرف النظر عن الجنس والجنسية واللغة والدين، وسلك الواقفون كل مسالك الخير فلم يدعوا جانبًا من جوانب الحياة دون أن يكون للخير نصيب منها، ولم يكتفوا بأن يكون

برهـم وطيباتهم مقصـورة على حياتهم الدنيوية القصيـرة فقط، بل أرادوا أن تكـون صدقة جارية وأجرًا دائمًا يحسـب لهم ما بقيت الحياة وبقى الإنسـان، وتمتد كذلك لما بعد انتهاء حياتهم الدنيوية ووصول نفعها للحياة الأخروية[1].

ومما لا شك فيه أن العقيدة الإسلامية هي صاحبة الفضل في خلق وإيقاظ تلك المشـاعر السـامية التي تنبهت لكل زاوية من زوايا المجتمع وكل جانب من جوانـب الخيـر وتوقع النادر من النوافـل ووصلت من التناهـي إلى درجات لم يبلغها الغرب في أوج المدنية والازدهار التي يحياها.

رابعًا: أوقاف النبي ﷺ وصحابته الكرام:

١. وقف النبي ﷺ:

أول وقف ديني في الإسلام هو «مسجد قباء» الذي أسس أول لبناته الرسول الكـريم ﷺ ثم المسـجد النبوي الذي بناه بعد وصولـه إلى المدينة المنورة ووقفه للعبـادة، وأول وقف من أوجه الخيرات ولنفـع الآخرين ما وقفه النبي ﷺ وهو سـبعة حوائط «البسـاتين» التي تركها مخيريق الذي قتل في غزوة أحد، وكان قبـل موتـه أوصى بأموالـه للنبي ﷺ يضعها حيث يشـاء[2]، فلما قتل قال عنه الرسول ﷺ «مخيريق خير يهود» فتصدق بها النبي ﷺ أي وقفها[3].

٢. وقف السيدة عائشة رضي الله عنها:

روى أن السـيدة عائشـة رضي اللّه عنه أنها وقفت دارًا اشـترتها وكتبت في

(١) انظر: «الأوقاف الإسلامية ودورها الحضاري» (الماضي والحاضر والمستقبل) أ. د. عبدالرحمن بن إبراهيم الضحيان، الطبعة الأولى، دار المآثر، المدينة المنورة،١٤٢١هـ.
(٢) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٢٠٩.
(٣) الإسعاف في أحكام الأوقاف، برهان الدين الطرابلسي، ص٩-١٠.

شرائها «وإني اشتريت دارًا وجعلتها لما اشتريتها له، فمنها مسكن لفلان وعقبه ما بقى، ولفلان وليس فيها لعقبه ثم يرد إلى آل أبي بكر».

٣. وقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه [١]:

عن ابن عمر رضي الله عنه « أن عمر أصاب أرضًا من أرض خيبر فقال: يا رسول الله أصبت أرضا بخيبر لم أصب مالا قط أنفس عندي منها، فما تأمرني ؟ فقال ﷺ: " أن شئت حبست أصلها، وتصدقت بها " فتصدق بها عمر على أن لا تباع ولا توهب ولا تورث في الفقراء وذوي القربى والرقاب وابن السبيل لا جناح على من دلها أن يأكل فيها بالمعروف أو يطعم صديقًا غير متمول فيه.

٤. وقف عثمان رضي الله عنه [٢]:

لقد وقف عثمان رضي الله عنه من أمواله الكثير لقضاء حاجات فقراء المسلمين، وكانت أوقافه من أروع الأمثلة على البذل والإنفاق للفقراء، فقد تبرع بأكثر أمواله لدرجة أن الملائكة كانت تستحي منه لكثرة كرمه وعطائه فقام بتجهيز جيش العسرة وأشترى "بئر رومة" للمسلمين.

٥. وقف على بن أبي طالب كرم الله وجهه[٣]:

لقد تصدق على بن أبي طالب رضي الله عنه بأرضه « ينبع» حبسًا وصدقة على الفقراء والمساكين، وقد بلغ قطاف نخيلها في عهده رضي الله عنه حمل ألف بعير، ولعلها المعروفة الآن «بينبع النخل».

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: ح (٢٧٣٧) ومسلم: ح (١٦٣٢). واللفظ له، كلاهما عن نافع بن عمر، به.

(٢) نص الحديث الشريف في رواية الترمذي في كتاب المناقب الباب ١٩، ح (٣٧٠٣).

(٣) تهذيب الاحكام ج ٩ كتاب الوقوف والصدقات ج١٢.

٦. وقف خالد رضي الله عنه [١]:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أمر رسول الله ﷺ بالصدقة فقيل: منع ابن جميل وخالد بن الوليد وعباس بن عبد المطلب، فقال النبي ﷺ : "ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيرًا فأغناه الله ورسوله، وأما خالد، فإنكم تظلمون خالدًا، قد احتبس أدراعه وأعتده في سبيل الله".

٧. وقف أبو طلحة [٢]:

روى الأمام أحمد عن أنس بن مالك قال: كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة مالاً وكان أحب أمواله إليه «بيرحاء» حديقة له وكانت مستقلة للمسجد وكان النبي ﷺ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب، قال أنس: فلما نزلت (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) وأن أحب أموالى إلى بيرحاء، وأنها صدقة لله أرجو بها برها وذخرها عند الله تعالى، فضعها يا رسول الله حيث أراك الله فقال النبي ﷺ «بخ بخ ذاك مال رابح، ذاك مال رابح»، وفي رواية أخرى: إجعلها (أي ريعها) في قرابتك».

٨. وقف الزبير بن العوام [٣]:

وقف الزبير بن العوام بيوته على أولاده، لا تباع ولا تورث ولا توهب، كما شرط أن للمطلقة من بناته أن تسكن غير مضرة ولا مضرة.. فإذا تزوجت فليس لها حق.. إلا ما لغيرها من ثمر الوقف.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: باب الزكاة، ح (١٣٧٥)، ومسلم، الزكاة، ح (١٦٣٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الزكاة، ح (١٣٦٨).

(٣) سنن الدارمى (٢ / ٤٢٧)، وانظر تفصيلا : د. عبد الله بن محمد بن سعد الحجيلى، الأوقاف النبوية ووقفيات بعض الصحابة الكرام، دراسة فقهية – تاريخية – وثائقية، ندوة المكتبات الوقفية فى المملكة العربية السعودية، بدون تاريخ.

٩. وقف عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما[١]:

كان لا يرد سائلاً يسأله حاجة حتى لامه بعض جلسائه في ذلك فرد عليهم رداُ بليغاُ ورائعاً قال: «أن الله عودني عادة، وعودت عباده عادة. عودني أن يعطيني وعودت عباده أن أعطيهم، واخشى إذا قطعت عادتي عن عباده، أن يقطع عادته عنى».

١٠. وقف أبو الدحداح الأنصاري:

روى المفسرون عن عبد الله بن مسعود قال: لما نزلت الآية الكريمة: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ﴾ [٢] قال أبو الدحداح الأنصاري: يا رسول الله أن الله عز وجل ليريد منا القرض ؟ قال نعم يا أبا الدحداح، قال: أرني يدك يا رسول الله، فناوله يده، قال: فإني قد أقرضت ربى عز وجل حائطي. قال ابن مسعود: وحائطه له فيه ستمائة نخلة، وأم الدحداح فيه وعيالها قال: فجاء أبو الدحداح فناداها: يا أم الدحداح قالت: لبيك قال: اخرجي فقد أقرضت ربى عز وجل [٣] .

الدروس المستفادة من وقف النبىﷺ وصحابته الكرام:

لقد كان الوقف منهجًا وسلوكًا في حياة الصحابة والتابعين والعلماء الغنى منهم والفقير، فكان الجميع يبحث عن دور إيجابي يسهم به في تطوير ورقى مجتمعه، فالغني يبذل من فائض ماله من أجل العمران والبناء مدارس ومساجد ومستشفيات ويوقف عليها الضياع والأملاك، والفقير يقدم بعض ما يملك إلى

(١) انظر : د. يوسف القرضاوى، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة العاشرة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، ص١٣٤.

(٢) سورة البقرة، جزء من آية ٢٤٥ .

(٣) تفسير ابن كثير، ج١: ص٢٩٩.

المجتمع فيوقف كتابًا أو درعًا أو وقتًا أو خبرة أو مجهودًا وبين الغني والفقير فئات أخرى ميسورة ومتوسطة الحال كانت تتبارى فتجود ببعض ما تملك توقفه على صنوف الخير الذي يعم المجتمع.

لقد كان هدف الصحابة، والتابعين، والسلف الصالح من البذل والعطاء ابتغاء رضوان الله ورسوله ﷺ وكان لديهم أهم وأحب من القناطير المقنطرة من الذهب والفضة وكل متاع الحياة الدنيا وهذا سبب البذل والعطاء.

خامسًا: من روائع أوقاف المسلمين:

لقد امتدت منافع الوقف لتشمل نواحي ومجالات لم تكن في الحسبان، ولم تنفرد بها إلا أوقاف المسلمين في عصور ظلام الغرب الذي ساد الآن بتطبيق ما هو شبيه نظام الوقف الإسلامي.

وفيما يلي سرد لبعض روائع الأوقاف التي وقفها المسلمون الأوائل وهي توضح لنا رقة المشاعر والأحاسيس الإنسانية للنفوس المسلمة التي كانت تتبارى لوقف ما فيه النفع والفائدة للحيوان الأعجم فكيف بالإنسان المكرم حتى لا تدعي المنظمات والهيئات التطوعية، والخيرية الدولية الغربية بأنها الرائدة في هذا المجال وإن الأسبقية هنا كانت ولا تزال للإسلام والمسلمين حتى ولو كان هناك بعض التراجع والتقاعس.

١- وقف تبديل الأواني المكسورة [1]: ويوفر هذا الوقف الضمان الاجتماعي للأحداث، فالصبي أو الخادم إذا كسر أحد الأواني لسبب من الأسباب فبدلاً من تعرضه للتوبيخ وربما الضرب أو الطرد من العمل فبإمكانه

(١) أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني، حسان حلاق، المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، بيروت، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥، ص٣٣.

استبدال الآنية المكسورة والحصول على أخرى جديدة عوضًا عنها.

٢- وقف النساء الغاضبات [١]: وهو وقف يقوم على رعاية النساء اللاتي طلقن أو هجرن حتى يتزوجن أو يرجعن إلى أزواجهن.

٣- وقف نقطة الحليب[٢]: وكان هذا الوقف من ميراث صلاح الدين الأيوبي، حيث جعل في أحد أبواب القلعة الباقية في دمشق ميزابًا يسيل منه الحليب، وميزابًا يسيل منه الماء المذاب في السكر، تأتي إليه الأمهات يومين من كل أسبوع ليأخذن لأطفالهن وأولادهن ما يحتجن إليه من الحليب والسكر.

٤- وقف لإقامة الأعراس: في مدينة فاس تم تحبيس ثلاثة أدوار كل واحدة بفرشها وأثاثها مع من يدير أعمال ولائم العرس من المتوسطين والضعاف الذين لا محل لهم لذلك.

٥- وقف النقود لغسل الجنابة: حيث توجد في مكان عمومي بالقرب من جامعة الزيتونة، ومن أصبح على جنابة وهو عاجز أن يتطهر، فيمكن له أن يذهب إلى النقود الموقوفة ليأخذ منها، فيشترى الماء ليأخذ منه ويستحم ليكون على حالة الطهر ليؤدى صلواته وعباداته.

٦- وقف الثوب الملوث: وهو في تونس، وهذا الوقف مفاده إن وقع زيت مصباح على ثوب أو تلوث الثوب بشيء آخر يذهب إلى هذا الوقف ويأخذ منه ما يشترى به ثوبا آخر.

٧- وقف الثياب: وهو وقف ينفق ريعه لكسوة العرايا وستر عورات الضعفاء

---

(١) الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة (٦٤٨-٩٢٣هـ / ١٥١٧-١٢٥٠م)، د.ط، د.ت، ص١٣٩.

(٢) من روائع حضارتنا، مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٥، ١٩٨٧م، ص١٢٧.

والعاجزين (كسوة واقية من برد الشتاء وأخرى لحر الصيف).

٨- وقف الخبز المجاني [١]: وهو خبر خيري في بيروت، والغرض منه إنساني حيث يأتي إلى الدكان كل من ليس لديه خبز يومه فيأخذ منه حاجته من الخبز وينصرف دون سؤال أو إذلال.

٩-وقف المقابر: بسبب ضيق رقعة المقابر وأصبحت القبور في مناطق عديدة تحتاج إلى أموال طائلة.

١٠-وقف مساعدة أهل الكتاب: توجد أوقاف على سبيل المثال في مصر ولبنان ويعود ريعها لفقراء النصارى وفقراء اليهود.

١١-وقف لإيواء الغرباء: وما يتضمنه من أثر طيب في تأصيل وإبقاء التماسك الاجتماعي والأمان النفسي للغريب.

١٢-وقف للقطط والكلاب: هذا الوقف هو سبق حضاري للمسلمين لم تعرفه الأمم قبل ولم تعرفه وتطبقه جمعيات الرفق بالحيوان إلا حديثا الأول يطلق عليه اسم «مدرسة القطط» وكانت في حي التجارة في دمشق والثاني في حي العمارة ويطلق عليه «محكمة الكلاب».

١٣-وقف لعلاج الطيور: توجد في أوقاف مارستان سيدي فرج بمدينة فاس أوقاف خصصت لعلاج اللقالق مفرد اللقلق وهو طائر كبير من فصيلة البجع إذا انكسرت أو أصيبت بأذى تصرف منها جراية لمن يضمدها ويداويها ويطعمها.

---

(١) انظر تفصيلاً: من روائع حضارتنا، مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص ١٢٥-١٢٨، وانظر «الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، مرجع سابق، ص١٣٤-١٣٩. وكذلك انظر: «المؤسسات الوقفية من منظار حديث قديم، محاضرة غير منشورة، الحوري توفيق، ص٥. وكذا: أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني، مرجع سابق، ص٣٢-٣٣، وانظر: ذكريات دار المنارة للنشر، على طنطاوي، جدة، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ص٣١٢.

١٤- أنواع عديدة من الوقف من أبرزها: وقف الأسبلة - وقف الشمع - وقف المطاعم الشعبية - وقف أبراج الساعة - وقف سكة الحديد - وقف مخصص لختان الأولاد من أبناء الفقراء والأيتام - وقف قصر الفقراء - وقف تجهيز من لم يؤد فرض الحج لقضاء فرضه - وقف البذار للفلاحين - وقف أشجار مثمرة يأكل منها المارة - وقف لنقل النفايات وجمع الأرانب.

من خلال العرض السابق لروائع أوقاف المسلمين أن دلت على شيء فإنما تدل على روعة وعظمة ورقة الأحاسيس والمشاعر، وعلو الهمة وسمو الأخلاقيات، والشعور بالآخرين والتواصل معهم بشكل مباشر أو غير مباشر، وتلبية الاحتياجات بأسلوب يفوق التوقعات.

والمطلوب دعوة للتأمل والتفكر في شمولية وتعددية المجالات التي شملها الوقف حتى نستقى منها ما يتناسب مع ظروف عصرنا الحالي بل استحداث أنواع جديدة من الوقف لتشمل جميع نواحي الحياة.

سادساً: الأدوار التي أداها الوقف:

إن المؤسسات الاجتماعية الرائدة التي انبثقت عن مؤسسات الوقف في التاريخ، والحضارة الإسلامية، والادوار المختلفة لها توضح لنا مدى مساهمتها الفاعلة في تلبية العديد من الاحتياجات الضرورية والكمالية للمجتمع المسلم وغير المسلم الغني والفقير، ولم تحدد فئة بعينها ولا شريحة واحدة بل جميع الشرائح المجتمعية. ومن هذه الادوار مايأتي:

١- الدور الإيماني للمؤسسة الوقفية:

يتمثل الدور الإيماني للوقف في شيوع الرحمة والبر، وحقيقة التكامل في

المجتمع المسلم وتأصيل المعاني الإنسانية الكريمة في أعماق المجتمع وتعزيز الأخلاق، وتنمية الشخصية الإسلامية. إن انتشار الوقف في المجتمع دليل على التقدم في الفكر، والسمو في العاطفة، والنبل في الأخلاق، ولا يمكن أن تنتشر في مجتمع هذا شأنه مشكلة الفقر والاستغلال الطبقي بين أفراده [1].

وقد أثبتت التجارب أن إنفاق المال في مساعدة الآخرين يجلب للمنفق (أي مقدم الخدمة الوقفية) السعادة النفسية، والرضا الذاتي، والإحساس بالراحة، والتوازن النفسي، والتكامل الروحي وفي نفس الوقت يجلب السعادة والرضا للمنتفعين (أي المستفيدين من الخدمة الوقفية) بمنافع الوقف في إشباع حاجاتهم وحل مشاكلهم.

وتجدر الإشارة إلى أن الوقف من هذا المنطلق لم يسهم فقط في تحقيق التنمية من خلال توفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع من خلال مؤسساته المختلفة، بل اعتبر الوقف أحد العناصر المشاركة في الحفاظ على المصالح الضرورية للعباد، التي جاءت الشريعة وأنزلت من أجل صونها وهي: حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل، وبالكشف عن مقاصد الشريعة الكلية يبرز دور الوقف من بين أكبر محققات تلك المقاصد.

لقد تسامى الإسلام بالعلاقات بين الناس من أن تكون مجرد قوانين ولوائح بل ضمير إنساني من أعماقه بعيدًا عن القوانين، وأن يكون هناك تنسيق كامل بين قوى الحياة والأحياء يورث الشعور بالطمأنينة ويكون ناشئًا عن تنظيم العلاقة بين الفرد وذاته، وبين الفرد والفرد الآخر ثم بين الفرد والمجتمع بكافة طوائفه وبذلك يحاول الإسلام إصلاح ما أفسده الإنسان لأخيه الإنسان.

(١) الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، د. سليم هاني منصور، مرجع سابق، ص٤٢-٤٤.

ومن خلال العرض السابق يتضح لنا أن توفير الحاجات الأساسية للفقراء والمساكين والمعوزين من خلال توفير ما فقدوه أو لم ينالوه من رعاية وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والمعيشية، والتعرف إلى مشاكلهم واحتياجاتهم من خلال نظام الوقف وما قام به في مجال إيواء وإطعام الفقراء حيث أسهم بفاعلية في معالجة الفقر، وتحسين مستوى المعيشة وفي رعاية الفئات الأشد احتياجًا في المجتمع.

ويمكن تلخيص الفوائد الإيمانية التي يبثها الوقف في نفوس المجتمع كما يأتي:

- يعتبر الوقف المرآة الحقيقية التي تعكس الوعي الإسلامي لدي المسلمين.
- الوقف له دور هام في تعميق إيمان المجتمع بعقائد الإسلام وتطبيق أركانه قولا وفعلا.
- الوقف له دور هام في ترسيخ الإيمان بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ واليوم الآخر ومطابقة الإيمان بالعمل.
- الوقف ينمى الإيمان بيوم الحساب الذي يؤثر تأثيرًا هامًا ومباشرًا على السلوك الاقتصادي، لأنه يوسع الأفق الزمني لأي مجموعة من الأعمال أو أي قرار اقتصادي لأي اختيار سلوكي، فعندما يرغب المسلم في فعل شيء، فإنه يأخذ في اعتباره تأثير ذلك الفعل بالنسبة للآخرة، ومعنى ذلك طبقًا للمخصصات والمفاهيم الاقتصادية أن الشخص يقارن بين المنافع والإنفاق لأي اختيار يقوم به وأنه يقوم باختيار القيمة الحالية التي تؤدي إلى تحقيق أحسن نتيجة في المستقبل، وتكون تلك النتيجة ليس فقط مما يأتي من آثار في الحياة الدنيا ولكن مما يأتي في الآخرة أيضًا من آثار ذلك الاختيار السلوكي. وكل قرار يقوم به له حسناته وسيئاته، وتكون قراراته في توزيع دخله.

- فيها دائمًا حساب المنفعة والإنفاق وحساب الحسنات، والسيئات، فهنيئا لمن يزيد في حساب الحسنات، والإنفاق على حساب السيئات، والمنافع[1].

٢- الدور الصحي والتوعوى:

اهتم المسلمون بالصحة العامة اهتمامًا عظيمًا لتقديم المزيد من الرعاية الصحية لجميع أفراد المجتمع، وتسابق الميسورين منهم بإنشاء المستشفيات التي كان يطلق عليها في التاريخ الإسلامي مصطلحين ألا وهما بيمارستان ومارستان، وتمثل ذلك فيما وقفوه من الأموال لإنشاء هذه المستشفيات والدور الصحية لعلاج الإنسان بل وحتى الحيوان والطيور، وكان للوقف أكبر الأثر في توطيد بنيتها والارتقاء بشأنها.

وامتد اهتمام الأوقاف وتأثيراتها الايجابية المباشرة وتشييد المستشفيات والمؤسسات العلاجية لمداوة المرضى وعلاجهم بما فيه تجهيزات هذه المستشفيات ومختبرات العقاقير ودفع رواتب الأطباء، وإنشاء كليات الطب ودعم العديد من المؤلفات الطبية ككتاب الكليات في الطب لابن رشد، والذي ترجم فيما بعد وأصبح الكتاب الأساسي لتدريس الطب في أوربا ، وكذلك كتاب الحاوي في الطب للرازي، وكتاب تذكرة الكماليين لعلى بن عيسى طبيب العيون الذي وصف فيه ١٣٠ مرضًا من أمراض العيون. وقد روى المقريزي أن أول دار أسست لمداوة المرضى في الإسلام بناها في دمشق الخليفة عبد الملك الأموي عام ٥٨٨ وجعل فيها الأطباء واجري عليهم الأرزاق عن طريق الأوقاف حيث أعطى لكل مُقعد خادمًا يهتم بأمره، وكل ضرير قائدًا يسهر على راحته.

(١) بتصرف: «الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر»، د. سليم هاني منصور، مرجع سابق، ص١٦٠-١٦١.

وشـملت الأوقاف كذلـك أغراضًا خاصة بتمويل أبحاث إدخال السـكر في الدواء فقد حولت الأوقاف الإسـلامية أبحاث كل من ابن رافد وابن السـرافية الخاصة بإدخال السكر في الأدوية حتى يستسيغها المرضى[1].

هـذا ولم تقف الأوقاف عنـد توفير العلاج البدني فقط بل امتدت لتشـمل اهتمامها بالأمراض النفسـية التي لا تقل خطـورة عن الأمراض البدنية، ولعل مـن أهم الرعاية التي لقيها المرضى أنه خصص لكل واحد منهم مرافق يأخذه باللين والرفق، يصحبه في الحدائق بين الخضرة والزهور ترتيلاً من كتاب الله تعالـى تطمئن به القلـوب وتهدأ النفوس، ومن روائـع الأوقاف في هذا الصدد الوقف الذي خصص لدفع أجور لمن يهمسـون في آذان المرضى بقرب الشـفاء بكلمات توحي إليهم ببساطة المرض وسهوله علاجه. حيث يتم توظيف شخصين يمران كل يوم على المرضى في المستشفيات يعمدان إلى الحديث بصوت خافت فيما بينهما عن تحسـن صحة المريض لمسـاعدته على الشفاء أن كان مثل هذا الحديـث مفيـدًا لحالته. ومن نماذج هذه المستشـفيات في القاهرة مستشـفى الملـك قـلاوون الذي وقف عليه أموال عظيمة ووظـف فيها الأطباء وجعل فيها من عقاقير الهند كثيرًا مما لا يكاد يوجد إلا في خزائن الملوك وذخائرهم رفقًا مـن الله تعالى بالمرضى، وفيه من الكسـوة، والأغذية ما يناسـب ذلك، وكذلك المستشفى المنصوري الذي وقف عليه ابن النفيس مكتشف الدورة الدموية داره وكتبه، ومارسـتان ابن طولون عام ٢٥٩ هجرية، ويعرف بالبيمارسـتان العتيق، والبيمارسـتان المنصوري بمكة المكرمة، ووقف والدة السلطان مراد الثالث على

(١) تجربة الأمانة العامة للأوقاف في علاج مشكلة الفقر، نورى داود الداود، ورقة عمل، نقلاً عن «أحكام الوقف في الفقه والقانون»، محمد سراج، وهو نقلها عن كتاب من روائع حضارتنا لمصطفى السباعي.

مستشفيات لعلاج المرضى، وقد تم وقف العديد من العقارات والأراضي والمزارع لاستمرار الإنفاق على هذه المستشفيات لتشمل الرعاية الصحية لجميع أفراد المجتمع وخاصة الفقراء والمساكين[1].

وانطلاقًا مما سبق يتضح لنا أن دور الوقف في الحضارة الإسلامية لم يقتصر على الرعاية والاهتمام فقط بصحة المرضى من رعايا الدولة الإسلامية، وتقديم الخدمات الطبية المتميزة فقط بل تعداه ليشمل المراكز العلمية المتخصصة التي يتم فيها تدريس الطب، والعلوم المرتبطة به من كيمياء وصيدلة. فأسهم الوقف الإسلامي في تطوير بعض العلوم المرتبطة بمهنة الطب من خلال إنشاء المكتبات المتخصصة في علم الطب وكل ما يحتاجه الأطباء وطلبة الطب، وتقديم الأنشطة المختلفة والمختبرات العلمية اللازمة لتطوير تخصص الصيدلة والكيمياء.

٣- الدور العلمى والثقافى:

كان نظام الأوقاف بمنزلة العمود الفقري للمدارس والمؤسسات التعليمية والارتقاء بطلاب العلم والحفاظ على قيمة العلم والعلماء. وقد أسهم الوقف في إرساء دعائم ثقافية متنوعة في المجتمعات الإسلامية كتشييد المدارس والجامعات، وتوظيف المعلمين فيها، والإنفاق على طلبة العلم من أجل تنشئة وتعزيز القدرات البشرية في مختلف فروع المعرفة الإنسانية للمجتمع الإسلامي، وكذا تدريس جميع المذاهب الإسلامية بالإضافة إلى العلوم العقلية، والنقلية، والطبيعية، وغيرها من العلوم، ولتمويل الدراسات الأكاديمية في مجالات الطب،

(١) انظر: الوقف ودوره فى المجتمع الإسلامى المعاصر، د. سليم هانى منصور، مرجع سابق ص ٨٧-٩٣.

والصيدلــة، واللغات، والفلك، والفقه، والكيمياء، وقد اســتفاد الوقف من كثرة المساجد في العملية التعليمية بإيجاد زوايا العلم وحلقات الدراسة، ومن أوضح الأمثلة لهذه المدارس الجامع الأزهر الذي كانت تقام في أبهائه حلقات الدراسة وغرف لسكن الطلاب حسب البلد فكان هناك رواق للشاميين، ورواق للمغاربة، ورواق للأتراك، ورواق للسودانيين، ولا يزال طلاب الأزهر يأخذون راتبًا شهريًا من ريع الأوقاف، وكانت الدراســة متعددة الغايات، والتخصصات منها حلقات تحفيظ القرآن الكريم وتفسيره، وحفظه، وقراءته، ومدارس الحديث الشريف، والفقه بجميع فروعه، والطب، والهندسة وغيرها.

فهي لم تقتصر على تعلم تخصص واحد بل كانت تهتم بمعظم العلوم النافعة التي تخدم الدنيا والدين ومختلف الفنون، والدراسات مع التركيز على العلوم الشرعية.

وجديــر بالذكــر أن الوقف على التعليم لم يقتصر علــى توفير الموارد المالية فحسب، بل تعدى الأمر ذلك إلى كافة جوانب العملية التعليمية، حتى يمكن القول بأن وثيقة الوقف كانت بمنزلة اللائحة الأساسية للمؤسسة التعليمية التي تضم الأســس التربوية للتعليم، والشــروط الواجب توافرها فــي القائمين بالتدريس ومواعيد الدراســة وكذا إعداد الطلبة الذين يتلقون العلم في المدارس وتحديد طلبة كل مذهب وطلبة التفسير وطلبة الحديث للارتباط الوثيق المحدد للموارد المالية للمدرسة بريع الوقف وغير ذلك من التنظيمات الإدارية والمالية.

وكان الواقف يشــترط شــروطًا على المدرســين، والمعلمين أصبحت على مر السنين تقليدًا معمولاً به حتى ولم ينص على ذلك. ولم يكتف الواقفون بتحديد شــروط خاصة بالمدرس، فهناك من الواقفين من اشــترط كتبًا معينة للدراسة، وهــو بذلك يضع الحد الأدنــى في التعليم الذي يجب أن يلقنه المدرس لطلابه، وقد كان في بعض الأحيان لا يتســع وقت المعلم لشرح بعض الدروس لمن يحتاج

من الطلبة فنجدهم حرصوا على ترتيب معيد أو أكثر ليساعد المعلم أو المدرس الـذي يتبعه في المذهب، ومادة التخصص فـي أعماله، وتحضير الدروس التي يكلـف بهـا المـدرس، وكانت وظيفة المعيد فـي ذلك الوقت تشـبه إلى حد كبير وظيفـة المعيـد في الكليـات الجامعية في العصر الحالي، فلـم يكن هذا المعيد سـوى طالب علم متقدم أو مسـاعد مدرس يقوم باسـتكمال ما قصر من وقت المدرس أو المعلم الذي يتبعه[1].

ويتضح لنا من العرض السابق المقدار الهائل من العناية، والرعاية الفائقتين للناحية التعليمية من قبل الواقفين الذين جعلوا بعض هذه المدارس، والجامعات ذات أبعـاد حضاريـة بحيـث لا تكون مجرد أبنيـة بل تتعدى ذلـك إلى تحقيق الراحـة والرفاهيـة، وقبل ذلك العمق التعليمي للشـرائح الطلابية المسـتفيدة، فتجاوز بذلك الوقف التعليمي توفير المبنى، والمدرس، وإتاحة الكتب وتخصيص نفقـات للطـلاب وغير ذلك إلى توفير جميع احتياجات طلاب العلم وكل سـبل الراحة حتى يتمكنوا من التحصيل دون عناء أو عائق مادي ولتبيان ما حظي به المجال العلمي، والتعليمي من اهتمام كبير ومزيد من لدن الواقفين [2]، فيما يلي سرد لأسماء بعض المدارس، والجامعات في المدن الرئيسة على النحو الآتي:

● **مدارس وقفية في مكة المكرمة:** منها على سـبيل المثال لا الحصر مدرسـة الملـك الأفضل العباس بن مجاهد، ومدرسـة الأمير الزنجيلي، ومدرسـة الملك المنصور، ومدرسة طاب الزمان الحبشية، ومدرسة النهاوندى.

(١) الوقف والمجتمع، نماذج وتطبيقات من التاريخ الإسلامي، يحيى محمود بن جنيد «الساعاتي» مؤسسة اليمامة الصحفية، كتاب الرياض، العدد ٣٩ – مارس ١٩٩٧م، ص٢١-٢٣.

(٢) الوقف والمجتمع، نماذج وتطبيقات من التاريخ الإسلامي، يحيى محمود بن جنيد «الساعاتي، مرجع سابق، ص٢٤-٢٥.

● **مدارس وقفية في القدس:** كانت مدينة القدس تحفل بمدارس كثيرة وقفها أفراد من مختلف الطبقات في فترات مختلفة من بينها: المدرسة الأفضلية – المدرسة التنكزية – دار القرآن السلامية – المدرسة الاشرفية – المدرسة الكازية.

● **مدارس وقفية في دمشق:** ازدهرت المدارس الوقفية في دمشق طوال الخمسة قرون ابتداءً من القرن الخامس الهجري حتى وصل عددها إلى مئات من المدارس الكبيرة التي وقفها ملوك دمشق وسلاطينها وأمراؤها ومن هذه المدارس: دار الحديث الكروسية ، المدرسة الاكزية،المدرسة الحلبية ، المدرسة الرواحية، المدرسة الصارمية، المدرسة المسمارية.

● **مدارس وقفية في القاهرة:** وقد أورد المقريزي أسماء جملة من المدارس التي كانت موقوفة في القاهرة من بينها: المدرسة الفاضلية – المدرسة الأزكشية – المدرسة الفخرية – المدرسة الصاحبية – المدرسة الكاملية – المدرسة المسرورية – المدرسة الحجازية – المدرسة الملكية.

ومن أمثلة الجامعات المعروفة العريقة على سبيل المثال: جامعة الأزهر في القاهرة، وجامعة القرويين في مدينة فاس، وكانت تعتمد في الإنفاق على طلابها ومبانيها ومعامل الدرس فيها من الأوقاف التي وقفها الأوائل المتعاقبون مما يتطلب منا الآن في عالمنا الإسلامي المزيد من الاهتمام بالمحافظة على الوقف، وتنميته، وتطوير موارده من أجل استمرارية العطاء وليسترد الوقف مكانته كما كان في عهد الأوائل الذين تبعوا واستمروا وأضافوا فتبوأ الوقف وتصدر في شتي المجالات ولكن حينما ابتدع التابعون وتراجعوا تبوأ الصدارة غيرنا فانتشرت مؤسساتهم الخيرية التي هي في الأساس امتداد لما وضع

لبناته ودعائمه التشريع الإسلامي[1].

وجديـر بالذكر أن مؤرخي الأوقاف سـجلوا لنا أن هذه الأوقاف العلمية قد أغنـت العلماء والأسـاتذة والأئمـة وطلاب العلم عن السـؤال والحاجة ووفرت لهم كل ما يحتاجون إليه، وقد عزز ذلك من مكانة العلماء واستقلالهم بالرأي، أمام الحكام الطغاة وحتى لا يتهموا في دينهم وعلمهم وعلى الجانب الآخر كان يسـتفيد الواقفـون الذين يوقفـون أموالهم ويتطوعون بها سـواء أكانوا قادة أم ملوكًا أم أمراء أم تجارًا وعلماء لشعورهم بسعادة العطاء وطلب الأجر والثواب من الله في الدنيا والآخرة والمساهمة الفاعلة المباشرة لخدمة مجتمعاتهم[2].

فالفائـدة هنا تنطلق في اتجاهـين: الأول: مقدم الخدمة الوقفية (الواقف)، والثاني: المسـتفيد من الخدمة الوقفية (أفـراد المجتمع). فالوقف بصفة عامة يسـهم في استقرار، واستمرار، واسـتقلالية العملية التعليمية لتكون رافدًا من روافد التقدم والنهضة.

هذا وتجدر الإشـارة إلى أنه لم توجد هناك مخصصات في ميزانية الدولة لأهـداف التعليـم، فلم يوجد ديوان في الدولة الإسـلامية خاصًـا بالتعليم كما لغيره من الخدمات المجتمعية الأخرى بشكل واضح، وكانت المدارس والجامعات العلميـة تقوم فقـط على ما يتم تقديمه من قبل المؤسسـة الوقفية من الأموال والمخصصات. وهذا يؤكد أن العملية التعليمية والثقافية تمت رعايتها وتمويلها

(١) الوقف والمجتمع، نماذج وتطبيقات من التاريخ الإسلامي، يحيى محمود بن جنيد «الساعاتي، مرجع سابق، ص٢٥-٣٧.

(٢) انظر: الوقف، اثره التنموى، د. على جمعة محمد، أبحاث ندوة نحو دور تنموى للوقف، ١-٣ / ١٩٩٣/٥ م، القطاع الوقفى / مركز أبحاث الوقف والدراسات الاقتصادية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت ، ص ١١٠-١١٦.

عـن طريق المؤسسـة الوقفية بدايـة من المرحلـة الابتدائية، وانتهـاء بالمراحل المتخصصة العليا [1] وذلك بدون أي رسوم يتم دفعها من قبل الدارسين وطالبي العلـم، فكانت تقدم أفضل الخدمات التعليمية، في بيئة دراسـية ملائمة الأمر الـذي يـدل على مدى حاجتنـا الفعلية التي تبنى هذه المؤسسـات وبعث دورها من جديد في الحياة المعاصرة بشـكل بناء مما يسـهم في التنمية الاجتماعية، والاقتصادية في المجتمعات الإسلامية.

٤- الدور التنموي:

لقد أسـهم الوقف على مر العصور في تمويل التنمية الشـاملة الاجتماعية، والبشـرية، والاقتصاديـة في المجتمعات الإسـلامية، وكانت الأوقاف في بعض المناطق تسـهم عوائدها في الإنفاق على المرافق العامة، والخدمات الأساسـية في الوقت الذي كانت فيه مهملة من قبل الدولة[٢].

فالأوقـاف وإن كان الأصـل فيها تحقيـق مقاصد الخير، والبر، والإحسـان إلا أنـه لابـد أن تدار على أسـس اقتصادية، واسـتثمار أصوله حسـب مبادئ العمل التجاري، فيتم اسـتثمار الأموال الموقوفة أو الأصول الوقفية في مشاريع استثمارية حتى تستمر وتنمو وتحقق أهدافه.

ويسـهم الوقف بدور ملحوظ في زيادة الإنفاق الاسـتهلاكي، ويعتبر الوقف عامـلاً مهمًا ومؤثـرًا ليس في إيجاد الطلب فقط بل في اسـتمراريته، فهو لا يلبـي حاجـة آنية لمحتاج معين في زمـن محدد وإنما هو أداة مسـتمرة للعطاء

(١) الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي، د. أحمد محمد السعد، محمد على العمرى، مرجع سابق، ص١٤.

(٢) دراسات تاريخية فى الملكية والوقف والجباية، الفترة الحديثة. د ناصر الدين سعيدونى، دار الغرب الإسلامى، طبعة (١)، ٢٠٠١ م، ص ٢٤٨- ٢٤٩.

تغطى حاجة المحتاجين بصورة متجددة، ومن جانب آخر يسهم الوقف في زيادة الإنفاق الاستثماري سواء في مجال التجارة أم الصناعة أم الزراعة، وكذلك توفير فرص العمل للعديد من الأفراد[1].

إن إنشاء المؤسسات الوقفية المتخصصة في المجالات المختلفة سيعمل على توفير خبرات في هذه المجالات، وهو ما يوفر استمرارية واستقرارًا لهذه المنشآت، ويوفر عناصر مؤهلة في المجتمع يمكن الإفادة منها في مجالات أخرى، فالمؤسسات الوقفية الناجحة (مدارس- مستشفيات - جامعات) يمكن للمجتمع الاستفادة من تجربتها وخبرتها التاريخية.

وجدير بالذكر في هذا الصدد أن الأوقاف تسهم في توزيع الموارد على طبقات اجتماعية معينة، فتعينهم على حاجاتهم وتحويلهم إلى طاقات إنتاجية، فالفقراء والمساكين من خلال رعايتهم وتأمين الكثير من متطلباتهم من خلال الوقفيات المختلفة ترتفع مستويات معيشتهم تدريجيًا، وتتفاوت الفجوة بين الطبقات، وخاصة عندما يشبع الوقف حاجات العاجزين أو غير القادرين على العمل، ويوفر فرص عمل شريفة للعاطلين، ومن أهداف التنمية الاقتصادية الإسلامية أن تكون زيادة الإنتاج مقترنة بعدالة التوزيع، وأن تتقارب مستويات المعيشة بين الناس، فالتنمية الاقتصادية لا تستهدف تحقيق عدالة اقتصادية فحسب، بل إن غايتها أيضًا إيجاد عدالة إنسانية تنعم فيها البشرية كلها بالخير. فالأوقاف من خلال نقل وحدات من الثروة أو الدخل من الأغنياء إلى الفقراء ومعدومي الدخل، يتحقق بذلك شئ من التوازن في توزيع الدخل والثروة

(١) انظر : دور الوقف فى النمو الإقتصادى، صالح عبد الله كامل، ندوة نحو دور تنموى للوقف، مرجع سابق ص ٤٠-٤٣، وكذلك انظر : الوقف ودوره فى المجتمع الإسلامى المعاصر، د. سليم هانى منصور، مرجع سابق، ص١١٤- ١١٦.

وتذويب الفوارق بين الفئات والطبقات الاجتماعية. ونجاح الوقف الخيري في ذلك من شأنه أن يخلق جوًا من الأمن والطمأنينة يسود المجتمع ويزيد ما يكون قد ترسب في النفوس من حقد أو حسد بين طبقاته، لأن الدافع الذي يدفع الإنسان لأن يوقف أمواله على هؤلاء يمنعه أن يستغل حاجة محتاج أو يأكل من أموال فقير ليزيد في ثروته والنتيجة المترتبة على ذلك هو إشاعة الأمن بين الناس[1].

ويسهم الوقف أيضًا بشكل فعال في إعادة التوزيع للدخل القومي التي تؤدى بدورها إلى حصول كل عنصر من عناصر الإنتاج (الموارد الطبيعية - رأس المال - الثروة البشرية - التنظيم) على نصيبه من مشاركته في العملية الإنتاجية، ويحدث غالبًا أن ينتج عن عملية التوزيع الأولى للدخل القومي تفاوت بين الأفراد في الدخول ثم في المدخرات، وبالتالي في تراكم الثروات، وهو الأمر الذي يؤدى إلى ظهور النظام الطبقي في المجتمعات، وبمرور الزمن وتوالى عمليات التوزيع من خلال سياسات مالية واجتماعية، قد تكون إلزامية: (الزكاة، ونفقات الأقارب، والمواريث، والكفارات، والنذور)، أي يلتزم بها الفرد ديانة أو طوعية أي اختيارية(الوقف بنوعيه: الخيري والذرى، والهبات والهدايا، والصدقات)، وبذلك يكون الوقف من القادرين وأصحاب الثروات على جهات النفع العام والفقراء والمساكين لينهض بعملية إعادة التوزيع[2].

إن الإسهام الوقفي للأوقاف يكمن في جوانب عديدة وأهمها الجانب

(١) بتصرف: «الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، د.سليم هاني منصور، مرجع سابق، ص١١٣،١١٦،١١٧،١٢٦.

(٢) مرجع سابق، ص١١٣،١٢٦.

الاجتماعي أي الاستثمار الاجتماعي والخدماتي والإنتاجي[1].

ويمكن للوقف أن يكون مصدرًا من مصادر تمويل القروض، وذلك من خلال طبيعته موردًا دائمًا من خلال تقديم الواقف عقارًا أو قطعة أرض، أو مبنى، أو أي عنصر إنتاجي، بغرض وقفها لصالح الفقراء، وذوى الدخل المحدود، ليقدم من ريعها قروضًا إلى هؤلاء المحتاجين، لتغطية حاجات استهلاكية وانتاجية واجتماعية واقتصادية، وكذلك بتمويل حاجات ذات طابع عام أو لفئة من فئات المجتمع التي تكون بحاجة إلى قرض تمول من متطلباتها، وقد يستخدم الوقف بأن يخصص جزء من ريع الوقف لإقراض صغار المزارعين في المجال الزراعي ليكونوا من المنتجين بدلًا من أن يكونوا من متلقي الإعانات والمساعدات أو المتعطلين، وكذلك لإقراض صغار الحرفيين وصغار التجار، وقد يستخدم القرض لتفريج كربات الناس وقضاء مصالحهم وتيسير وسائل الحياة لديهم، ويشترك القرض الممول من الوقف مع العناصر الأخرى كالزكاة والوصايا في تحقيق التنمية الاجتماعية ولاسيما أنه يقدم في المجالات الاستثمارية والغايات الإنسانية[2].

ومن روائع الأوقاف في مجال مساهماته في التنمية كذلك الدور الحيوي في تنشيط التجارة الداخلية والخارجية من خلال الآثار الاقتصادية غير المباشرة خاصة في انتعاش النشاط التجاري حول المؤسسات الوقفية كالمدارس والمكتبات والأسبلة وتشجيع الهجرة إلى بعض المناطق وظهور خصائص ومميزات اتسمت

(١) بتصرف: «نحو صياغة مؤسسية للدور التنموي للوقف»، د. محمد بوجلال، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المجلد (٥) العدد (١) رجب ١٤١٨هـ، ص٦٣-٨٦.

(٢) حسين حسين شحاتة، منهجية الاقتصاد الإسلامى فى التنمية الإجتماعية، مجلة الإقتصاد الإسلامى، دبى، العدد (١٧٢)، ١٩٩٥، ص ٣٤- ٥٣.

بهـا حياة المسـلمين وتولدت عنها أذواق وعادات وتقاليـد تترجم عنهم، وتعنون لهـم بالإضافة إلـى زيادة الترابط بين الحاضرة والباديـة والارتباط المميز بين المدينة والريف حيث كانت الأوقاف تعتمد على الريف لتغذى نفسها من مردود القرى أو أجزاء منها، وكان للمنشأة الوقفية دورٌ هامٌ في ربط العالم الإسلامي بمدنه التجارية المتباعدة.

ومن المسـاهمات التي لا يمكن إغفالها ونحن بصدد الحديث عن مساهمات الوقف في مجال التنمية أو الدور التنموي للوقف مساهماته الفاعلة في توفير التمويـل الذاتـي بمعنى توفير الكثير مـن الموارد وتغطية الكثيـر من النفقات، وبالتالي يدفع الوقف عن الحكومات الكثير من التحديات السـلبية فلا تضطر بعـض الحكومات إلـى القروض الخارجيـة أو التخلي عن سـيادتها، وكرامتها عن طريق المعونات الخارجية وذلك لأن المسـاعدات الخارجية تصحبها الكثير من الشـروط والضغوط السياسـية، والاقتصادية التي تسلب إرادة الأمة لذلك فاعتمـاد الأمـة على القـدرات الذاتية وعـدم التطلع إلى الغير لحل المشـاكل، واحترام التراث الحضاري الذي يعد الوقف أحد أعمدته يمكن أن يوقف أو يحد إلى درجة كبيرة من تغلغل النموذج التنموي الذي يسـلب الأمة إرادتها ويجعلها تابعـة من خلال أدوات هي في أيديهـا ولكنها غير مفعلة أو أنها أصبحت غير فاعلة[1].

وقد سـاعد الوقف بشكل مباشـر في ازدهار العديد من المناطق اقتصاديًا، فكثيـر مـن هذه المناطق لم تكـن لها أي قيمة تجارية أو ملائمة للسـكن، ولكن

(١) انظر : الوقف ودوره فى المجتمع الإسلامى المعاصر، د سليم هانى منصور، مرجع سابق، ص ١٢٢- ١٢٣.

إقامة المنشـآت الوقفية شـجع السكان على الإقامة بالجوار، وكذلك كان هناك العديد من الناس الذين يقصدونها لأيام خلال ترحالهم بين المناطق، بل اعتنى البعض بإقامة نشاط تجارى بالقرب من هذه التجمعات لما تحتويه من عناصر اسـتقطاب بسـبب وجودها على تقاطع طرق ونقاط تواصل بين القرى والمدن. مما عزز الحياة الاقتصادية وزاد في علمية الاسـتثمار بتشـغيل، وتفعيل جميع عناصـر الإنتاج للدولة بشـكل عام، وبذلك قام الوقـف بتوفير عناصر جديدة في الاقتصاد سـاعدت في تأمين الاسـتقرار السياسي للدولة بشكل عام وعلى السـلام الاجتماعي في كنفها ومن ثم توفير الاستقرار الأمني، وجدير بنا الآن أن نقـوم باسـتخدام هذا الأسـلوب في العالم الإسـلامي فـي الوقت الحالي، نظرًا للتمركز السكاني الكثيف في المدن، وإهمال العديد من المناطق والأرياف والبوادي.

ونخلص من العرض السابق لروائع مساهمات الوقف في المجال التنموي بأن الوقـف لعب دورًا هامًا في اقتصاديات الكثير من المناطق وازدهارها، وشـارك فـي تفعيل التنميـة الاقتصادية والاجتماعية، وهو مـا يدحض فكرة البعض أو ظنهم من أن الأوقاف ما كانت تسهم إسهامًا ظاهرًا في التنمية وأن دورها كان تابعًا للأوضاع الاقتصادية وليس فاعلًا أو مبادرًا[1].

إن الإدارة المعاصرة للدولة الحديثة أكدت أن الأوقاف من أهم مقومات النجاح للقطـاع الثالث (الخيري) وإضافة إلى ذلـك ؛ فهناك دعوات جادة ومؤتمرات، وأبحاث معاصرة تطرح بقوة عودة الوقف، مؤسسة مستقلة إلى موقعها الإداري في التنمية، اسـتنادًا إلى تشريع الإسـلام للأوقاف؛ كمصادر مالية ثابتة بعمل

(١) المرجع السابق، ص١٣١-١٣٣.

مؤسسي وبمرجعية قضائية أعطت عبر التاريخ الإسلامي صفة التنمية المستدامة للعمل الخيري، ذلك أن معظم جوانب الحضارة الإسلامية كانت نتاج وثمرة الأوقاف.

سابعًا: الوقف ودوره في تعزيز وتقوية القطاع الثالث (الخيرى والتطوعى):

إن دخول الوقف إلى البنية المؤسسية للقطاع الخيري والتطوعي واحتلاله مكانًا بارزًا فيها يشكل عاملاً رئيسًا مساعدًا على معالجة المشكلات والمعوقات التي تحد من فاعلية دور هذا القطاع. وقد ظهر من التجربة الكويتية ومن الدراسات التي قامت بها الأمانة العامة للأوقاف أنه في إمكان الوقف أن يلعب دورًا مؤثرًا في تعزيز القطاع الثالث، ويأتي في مقدمة ذلك[1]:

١- إيجاد مظلة لدعم التنظيم المؤسسي لحركة القطاع الخيري والتطوعي، فرغم أن هناك بعض المؤسسات غير الربحية كالجمعيات التعاونية، وبعض جمعيات النفع العام اتحادات تجمع قواها وتعظم الإفادة من إمكاناتها، إلا أن القطاع الخيري، والتطوعي ككل لا يزال يفتقد هذه التنظيمات التي تبرز شخصيته، وتعزز دوره في المجتمع، وهو الدور المكمل لدور القطاعين الحكومي والخاص، وفي دولة الكويت بدأت بالفعل علاقات تكاملية وتعاونية كبيرة بين الأمانة العامة للأوقاف والعديد من جمعيات النفع العام ذات الأغراض المختلفة، وذلك من خلال مظلة الصناديق والمشاريع الوقفية.

(١) تجربة النهوض بالدور التنموي للوقف في دولة الكويت، ورقة عمل مقدمة إلى الأمانة العامة للأوقاف، إبريل ١٩٩٨م، أودعت بمركز المعلومات رقم السجل (٢٥٢٣)، رقم التصنيف ٠٦١، التاريخ ١٩٩٩/٧/٢٠م، ص٦٥-٦٦.

٢- توفير آلية التنسيق، والتعاون بين مؤسسات القطاع الخيري، والتطوعي، التي تصنف الآن لدى البعض بين مؤسسات إسلامية خيرية، وجمعيات للنفع العام. رغم أنها جميعًا تنتمي إلى هذا المجتمع المسلم، مهما تباينت برامجها ومجالات عملها، فلم نر أيًا من مؤسسات العمل غير الهادف للربح تتصدى لعمل مناف للإسلام ولمقاصد الشرع، فكلها تستهدف خدمة المجتمع في مجال أو في آخر، ولا مجال للتفرقة بين مؤسسة وأخرى . بل يجب تنسيق جهودها جميعًا، وتحقيق التكامل بين مشروعاتها، وليست هذه دعوة للحد من المنافسة، فالمنافسة والتسابق إلى فعل الخير وتحقيق صالح المجتمع أمران مطلوبان، ولكن الازدواج، والتعارض في الجهود، والمشروعات هو من الآفات التي يمكن للإطار الوقفي أن يسهم في توفير الأسلوب اللازم لمعالجتها.

٣- توفير آلية التنسيق والتعاون بين مؤسسات القطاع الخيري والتطوعي ومؤسسات القطاع الحكومي، فكثير من مجالات العمل مشتركة بين القطاعين، ولكن التنسيق، والتكامل بين البرامج، والأنشطة قد لايكون موجودًا بالمستوى المطلوب، وهناك فجوات في كل من مجالات العمل بسبب اختلاف تركيز الاهتمام بين المؤسسات الرسمية، والتطوعية، وعدم وجود الإطار التنسيقي الذي يجمع مختلف الجهود المشاركة في كل من هذه المجالات. والوقف مؤهل - من خلال صيغة الصناديق الوقفية أو المشروعات الوقفية- لأن يلعب هذا الدور التنسيقي بين المؤسسات الرسمية والتطوعية العاملة في نفس المجال.

٤- يسهم الوقف في تعزيز فرصة القطاع الثالث (الخيري والتطوعي) فى

المساهمة في تشكيل السياسات الحكومية المتعلقة بالتنمية وفي تنفيذها، وذلك نظرًا لاعتبارات عدة خاصة بطبيعة الوقف أهمها:

- رفع مستوى مؤسسية العمل في القطاع الثالث من خلال مؤسسية تنظيم العمل الوقفي، التي تتمثل في خضوعه للتنظيم التشريعي والإداري للدولة من خلال القوانين الصادرة في شأن تنظيمه وفي شأن المؤسسات القائمة عليه مثل الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت.
- إضفاء الطابع الاستراتيجى على حركة القطاع الثالث من خلال الثبات الاستراتيجى لاغراض المؤسسات الوقفية، فمن خصائص الوقف أنه محدد الاغراض منذ إنشائه، ويتعذر تعديل هذه الأغراض بعد وفاة الواقف.
- تتمتع مؤسسات القطاع الثالث بالاستقرار المالي من خلال انتهاج الصيغة الوقفية في تكوين أصولها واستثمارها، فرؤوس الأموال الموقوفة على أغراض مؤسسات القطاع الثالث توفر قدرًا كبيرًا من الاستقرارا لمالي يمكن المخططين من الاعتماد على ريعها كمصدر لتعزيز تمويل البرامج الخدمية والتنموية.
- زيادة الثقة فى حركة مؤسسات القطاع الثالث من خلال وضوح مصدر الأموال الوقفية، واختفاء الشكوك في منابعها والأغراض المخصصة لها.
- ميل السلطات الرسمية لدعم مؤسسات القطاع الثالث التي تنتهج الصيغة الوقفية، لقدرتها على تعبئة الطاقات الشعبية في قناة تشترك في أغراضها مع الأهداف والسياسات التنموية للدولة.

٥- تغطيــة النقص فــي قواعد المعلومات عن المشــكلات الاجتماعية ومجالات العمــل الخيــري والتنموي، وعــن مؤسســات القطاع الخيــري والتطوعي، فالعصــر الــذي نعيش فيه يعتمد على الدراســات العلميــة لجدوى كل من المشروعات، سواء أكانت حكومية أم خاصة أم خيرية أم تطوعية، ومن غير المقبــول أن تهدر الأموال الخيرية ومنها الأموال الوقفية - في مشــروعات غير مدروســة، أو على أغراض لا تحتل مكانة بــارزة في قائمة الأولويات، والأســاس فــي ذلك هــو توافر قواعــد المعلومات التي يمكنهــا من خلالها ضمان أعلى درجة من درجات ترشيد القرار الوقفي.

٦- إيجــاد البيئــة الملائمة لنمو القدرة على تجديد أجيــال المتطوعين ومصادر التمويل لدى مؤسســات القطــاع الثالث، فجميع الحركات الخيرية تتعرض لموجــات مــن المد والجــزر في درجة التفــاف الناس حولها، إمــا لارتباطها بشــخصيات قياديــة معينــة، أو بظــروف تاريخيــة معينة، أو لاســتهدافها أغراضاً تجاوزها الزمن، أما الوقف فهو مســتمر في الوجود، ومستمر في وضــوح أغراضه المحددة، ومرن في التحــرك التنفيذى بما يلبي الأغراض المخصــص لها، وبالتالي فالوقف باعتباره عملا تطوعيًا خيريًا لديه القدرة الدائمة على إيجاد المتطوعين بالجهد والمتبرعين بالمال.

٧- تعزيز عملية تجديد الأجيال القيادية في مؤسسات القطاع الثالث، وتحديث نظــم إدارتها، فالثبات والاســتمرارية التي تتمتع بهما المؤسســات الوقفية يوفران فرصة طبيعية لتتابع أجيال المتطوعين للعمل فيها، وهو ما يوفر مع الزمن أجيالا متتابعة لقيادة العمل، الأمر الذي لا يتوافر دومًا لغير الوقف من مؤسســات القطــاع الثالث التي قد تجد من يقــود العمل في فترة، ولا تجد نفس الميل للتطوع لتحمل هذه المسئولية في فترات أخرى.

٨- إن الابتكار في استحداث الأطر التنظيمية الجديدة للمؤسسات الوقفية يمكن من تجنب تعرض مؤسسات القطاع الثالث لأمراض الترهل الإداري، فشواهد التاريخ، والتجارب المحلية، والخارجية، تثبت أن بعض مؤسسات العمل الخيري عندما يكتب لها النجاح، وتتوسع، ويكبر حجم أعمالها تصاب بأمراض المؤسسات الكبيرة، مثل: تضخم الجهاز الإدارى، وتعدد مستويات اتخاذ القرار، والبيروقراطية مع تعقيد الدورة الإجرائية لتنفيذ المعاملات، وجمود الفكر، والحركة لدى الأجهزة الوظيفية، إضافة إلى فقدان الحافز الذاتي، والحماس لدى هذه الأجهزة على التحرك، والإبداع، وهما الطاقة المحركة الرئيسة للعمل الخيري، والتطوعي.

٩- يشهد العالم الآن بروز منظمات، وتجمعات دولية للعمل التطوعي، والشعبي على مستوى إقليمي، أو على مستوى موضوعي، وواقعنا نحن المسلمين يدعو إلى أن يكون لنا تجمع عالمي للعمل الخيري، والتطوعي من خلال الوقف، ذلك أن الوقف مناسب لتوفير النظرة طويلة المدى والالتزام طويل الأجل اللذان يتميز بهما طابع البرامج الدولية، وما تتطلبه من تحركات، وأعمال تنسيقية.

المحور السادس
التحديات والعقبات التى تعترض مسيرة البناء الاجتماعى للعمل الخيرى

تعترض مسيرة العمل الخيرى بوجه عام، ومسيرة البناء الاجتماعى للعمل الخيرى بصفة خاصة مجموعة من العوائق، والتحديات نستعرض أهمها للوقوف على أسبابها، وطرائق مواجهتها، ووضع حلول لها حتى تكتمل مسيرة هذا البناء الرائد.

أولا: التحديات الخارجية:

أ) الارهاب:

يواجه القطاع الخيري الإسلامي هجمة شرسة خلفتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، حيث وُصف بدعم الإرهاب فكريًا وماديًا، مما نجم عنه وجود نظم وإجراءات أضعفت موارده المالية، وفاعليته العالمية.

وهذا كله يفرض تحديات كبيرة على نهضة القطاع الثالث في العالم العربي والإسلامي، وربما يشكل ما سبق تحديات خارجية، وعوائق داخلية تدعم الرؤية السلبية لمستقبل هذا القطاع. وتنطلق هذه الرؤية لمستقبل القطاع الثالث من فكرة أن قطاع المنظمات غير الحكومية، وغير الربحية قد وصل من حيث القوة والتأثير إلى مرحلة أصبحت تعتبره بعض الحكومات والقطاع الربحي خصمًا لا منافسًا[1] .

وتعد نماذج التطرف الغربي، والخوف من الإسلام لشرائح متعددة، ومتنوعة مؤشرًا واضحًا تتطلب ضرورة التعامل مع استراتيجية الآخر ودعم العمل الجاد في دراسة ظاهرة العدوانية، والكراهية الغربية، وإنشاء المراكز المتخصصة المستقلة بدراسة الغرب، ومد الجسور مع انصار الحقيقة والعدل منهم. ولا يوجد أجدر من مؤسسات القطاع الثالث للقيام بهذا الدور.

وعلى جانب آخر أسهمت جماعات التطرف، والإرهاب من داخل الوطن العربي، والإسلامي، أو خارجه في إعاقة مشاريع التنمية الكثيرة، بسبب انشغال الحكومات بالهاجس الأمني، والإنفاق عليه على حساب التنمية مما سبب كثيرًا من الخسائر البشرية والمادية وفقدان مكتسبات الشعوب والدول. ومؤسسات القطاع الثالث الأهلية مرشح قوي للتأثير، وتغيير القناعات الخاطئة. ومن هنا

يتأكد؛ أن هذا القطاع بمؤسساته العلمية والشرعية المحصنة لها الاثر الأكبر فى ضبط وتعديل هذا الانحراف، ونتائجه وأهمية القطاع الثالث أنه وقاية، وعلاج لهذه التيارات فى دولنا العربية والإسلامية، واستيعاب تلك الطاقات، وتوجيهها نحو العمل الإيجابى[1].

ب) العولمة :

تعنى العولمة اصطباغ عالم الأرض بصفة واحدة شاملة لجميع أقوامها وكل من يعيش فيها، وتوحيد أنشطتها الاقتصادية، والاجتماعية، والفكرية دون النظر إلى الأديان، والثقافات، والجنسيات، والأعراف [2]. فيرى « يبتروسلى» أن العالم أصبح نظامًا اجتماعيًا واحدًا وذلك نتيجة للروابط المتنامية والعلاقات المتبادلة التي تؤثر على كل فرد بصورة كبيرة، فحدث تطور وتغير داخل المجتمعات في الروابط الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية التي تزيل الحدود بين الدول، والمصطلح العام لهذه العلاقات المتبادلة في المجتمع العالمي هو العولمة»[3].

والعولمة تعني إلغاء الحدود، والحواجز، كما يمكن تعريف «العولمة» أو «الكوكبة» بأنها أي متغيرات جديدة تنشأ في إقليم معين من العالم سرعان ما تنتقل وتمتد إلى باقي أنحاء العالم، وهي بذلك تعنى انتقال المتغيرات، والظواهر السياسية والاجتماعية، والاقتصادية من مكان إلى آخر بشكل يؤدي إلى خلق عالم واحد أساسه توحيد المعايير الكونية وتحرير العلاقات الدولية الاقتصادية وتقريب الثقافات، ونشر المعلومات.

---

(١) انظر : القطاع الخيري، ودعاوى الإرهاب، د. محمد بن عبدالله السلومي، مرجع سابق، ص٥١٠- ٥٣٢.

(٢) الكويت والانتماء، د. محمد منيف العجمي، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الجيزة، الطبعة الأولى، ٢٠١١م، ص٥٠.

(٣) المرجع السابق: ص٥٠ - ٥١.

١- سلبيات إفرازات العولمة:

تحمل العولمة جوانب سلبية تُمرر عبر أجندات مبرمجة ومعدٍ لها، خاصة الأدوار العالمية للمنظمات الدولية من خلال التدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت مزاعم التمويل الأجنبي بالمساعدات، والمنح، أو نشر ثقافة الحرية الفكرية الغربية، مما يترتب عليه التمرد على القيم الأخلاقية، وما يتبعه من ضياع للأسرة أو تفكيك لها، وغير ذلك مما أصبح الآن واقعًا ملموسًا.

ولقد امتدت تأثيرات هذه التحولات إلى مختلف التكوينات الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، والثقافية لمجتمعات العالم أجمع، معتمدة في ذلك على عمليات العولمة التي فرضت نظامًا اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا وثقافيًا بل وتشريعيًا على مختلف دول العالم، وتتخذ في ذلك أساليب صريحة قليلة وأساليب ضغط مقنعة لا تقع تحت الحصار، ولا الحصر، وتحت مسميات براقة جاذبة، ومعانٍ سامية.

ومن سلبيات إفرازات العولمة الاقتصادية مايلى: (وهى على سبيل المثال لا الحصر)

خصخصة الخدمات الأساسية، والضرورية للإنسان لصالح شركات رأس المال. ليصبح ريع ممتلكات وثروة العالم في يد ١٣٪ من سكان العالم سواء أكانوا أفرادًا أم شركات تحكم العالم أم تتحكم به.

فشل مؤسسات القطاع الحكومي في تسخير الاقتصاد للتنمية الحقيقية، وهذا الفشل يتضاعف مع زيادة جشع الشركات الاقتصادية التي تتسابق باستثمار القطاعات الخدمية، وهذا يؤدي بدوره إلى ضعف الاحترام والولاء للحكومات، ولا سيما مع الضعف القادم لسيادة السلطات الوطنية في ظل نظم منظمة التجارة العالمية .

تخلى الحكومات عن واجباتها ودورها في تأمين الخدمات الأساسية للإنسان، حتى أصبحت المياه والصحة والكهرباء أداة من الأدوات الاستثمارية على حساب الإنسان واحتياجاته الضرورية الأمر الذي جعل مؤسسات القطاع الثالث محليًا وعالميًا تنمو لتسد فراغ تنمية الحكومات.

ازدياد ظاهرة البطالة والفقر، والمرض عالميًا، وقد أكد رئيس البنك الدولي السابق خطر الفقر فقال: «خلال العقود الثلاثة المقبلة سينضم أكثر من ملياري نسمة على سكان الكوكب، ٩٧٪ منهم سيكونون في الأمم الأشد فقرًا، وسيولد الكثيرون لينشؤوا في الفقر، وينظروا إلى العالم على أنه جائر وظالم، وينشأ عدم الاستقرار» وليس غريبًا أن تصبح سمة الفقر، والمجاعات هي السمة البارزة لبعض البلدان ولبعض أطراف القارات العالمية[1].

ومن سلبيات إفرازات العولمة الثقافية ما يأتي:

- التمكين لسيادة القيم الغربية، ولنمط الحياة الغربية عبر العالم، وهذا ما يعرف بالهيمنة الثقافية التي تهدف الى توحيد ثقافي عالمي يسلب الثقافات الوطنية حضورها، وتعبيراتها ونكهتها.
- حدوث الانقسام، والتفكيك، والتشرذم الداخلي، وظهور الشروخ والصدوع الثقافية، والحضارية وهو ما يعرف (بالتجزئة الثقافية)، وظهور الثقافة الوطنية في صورة باهتة عاجزة عن تقديم التصورات، وعن تقديم الشخصية الراقية، في الوقت الذي تظهر فيه ثقافة العولمة الزاهية الألوان، والارتقائية التي لديها القدرة، والمثل، والنموذج الأفضل للثقافة الإنسانية خاصة في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية، وحق الإنسان في الحياة الأفضل، وفي

(١) الكويت والانتماء، د. محمد منيف العجمي، مرجع سابق، ص٥٠-٥١.

اكتساب هوية ثقافية أرقى وأكثر انفتاحًا وهذا ما يعرف (بالاغتصاب الثقافي) ومن الواضح أن هذين المفهومين من المفاهيم الملازمة للهيمنة الثقافية الغربية.

- نشر الثقافة الاستهلاكية والشبابية عالميًا فلم يحدث في التاريخ أن أصبح العالم مقبلًا على رموز ومعطيات وسلع الثقافة الاستهلاكية من الوصول الى قطاعات واسعة من الأفراد، والشعوب من كل المستويات الاجتماعية وفي كل القارات، فقد أخذت هذه المنتجاًت الاستهلاكية دلالات اجتماعية ورمزية تتجاوز قيمتها المادية المحسوسة لتكتسب قوة تدفع في اتجاه صهر العالم استهلاكيًا وربما دمجه ثقافيًا متجاوزة بذلك كل الحضارات والمجتمعاًت والبيئات، والجنسيات، والطبقات.
- استجابة المحلي للعالمي وضمور العلاقات الاجتماعية، ومن أبرز الامثلة على استجابة المحلى للعالمى في عالمنا العربي والإسلامي هو التراجع فى استخدام اللغة العربية لغة القرآن في كثير من دوائر العمل ووسائل الإعلام، كما أن مستوى إجادتها، والالتزام بقواعدها أيضًا يتراجع بسبب وقوعها بين التحدث باللغة الإنجليزية واللهجات العامية، ولك أن تنظر كذلك إلى تراجع القيم الاجتماعية، والترابط الأهلى بفعل ما انتقل إلينا من العادات، والتقاليد الغربية القائمة على ضمور علاقات القرابة والرحم[1].

٢- استثمار إيجابيات العولمة:

إذا كانت العولمة الاقتصادية واضحة كل الوضوح، فإن العولمة الثقافية على العكس من ذلك ليست بنفس هذا الوضوح، وإن العالم بعيد كل البعد من أن

(١) ثقافة النهضة، افكار وقيم من أجل التقدم، أ. د. عبد الكريم بكار، مرجع سابق، ص ٣٤- ٣٧.

يكون معولمًا عولمة ثقافية. فالهوية الوطنية ستبقى بل ربما ستعزز وسترسخ، ولكن بجانب هذا الهوية الوطنية ستنمو الهوية الإنسانية والمواطنة العالمية التي تعنى بروز جيل جديد من المواطنين العالميين المنتسبين للعالم بقدر انتسابهم للوطن.

إن العولمة بما تحمله من نظم تجارة حرة، وانفتاح اقتصادي، واجتماعي ووسائل تقنية متنوعة، تحمل في طياتها إيجابيات ضخمة، وبالتالي كان لزامًا أن تعمل الأمة باستثمار هذه الإيجابيات من خلال دعم مؤسسات القطاع الثالث الوطنية؛ لتضطلع الشعوب بالمسؤولية، وتستثمر تقنيات العولمة في دفع الفقر والظلم، واقتناص الفرص الإيجابية، قبل أن تسبقها المؤسسات، أو المنظمات عابرة الحدود، وتنشر الثقافة المستوردة وتدعمها، وتتدخل في شؤون الدول الداخلية، ولا يخفى ما ستجره تلك الثقافة والتدخلات من ويلات وفساد في شتى الميادين، والوقاية خير من العلاج.هذا ويمكن استثمار العولمة إيجابيًا كذلك من خلال معالجة التعصب الديني والتعامل مع استراتيجية الآخر عن طريق إنشاء المراكز المتخصصة بدراسة الغرب، ومد الجسور مع أنصار الحقيقة، والعدل منهم. مما يؤكد ضرورة تنمية برامج، وأعمال مؤسسات القطاع الثالث الإسلامي المرشحة لمواجهة هذا العدوان بكل أنواع المقاومة العلمية، والإعلامية والدعوية؛ لأن هذا الانفجار الضخم من التحديات المتنوعة، والشاملة دينيًا وسياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا، يضع على عاتق جميع الحكومات العربية والإسلامية مسؤولية دعم مؤسسات القطاع الثالث معنويًا وإداريًا وماديًا؛ للعمل على إنشاء مراكز حوارات ومعلومات وترجمة من كل اللغات وإليها، وأخرى للدراسات والبحوث، وإنشاء قنوات، وإذاعات، ومواقع إعلامية عامة ومتخصصة، وبكل اللغات كذلك، بل ولجميع المستويات والطبقات؛ لمواجهة

سوء الفهم،أو الجهل عند بعض الأطراف،ومعالجة التعصب، وحب الصراع عند أطـراف أخرى، وبناءً عليه فإن الأهمية الاسـتراتيجية لوجوب وضرورة ميلاد هذا القطاع تتأكد حيث وجوب مساندة مؤسسات القطاع الحكومي في معالجة ظواهر سلبية كثيرة منها البطالة، والفقر، والجهل، والمرض التي تزداد في كثير من دول العالم العربي والإسلامي.

إن العمل بسياسة وإدارة القطاع الثالث الممنوح كامل حقوقه المعنوية، والمادية معالج قوي لنقائص الرأسـمالية، ومعالج أيضًا لعولمـة الاقتصاد الحر القائمة على اختفاء فضائل الأعمال.

وسـوف يـزداد دور القطاع الخيـري (الثالث) أهمية في السـنوات المقبلة فـي ظل تداعيات الانفتاح الاقتصادي العالمي وإجراءات العولمة وهيمنة النظام الليبرالـي الـذي أخفق في تقديم حلول عملية لإعادة توزيع الثروة توزيعًا عادلاً وتحسـين المستوى المعيشي لقطاعات واسعة من السكان الفقراء المهمشين مما يتطلب العمل بسياسة وإدارة القطاع الثالث.

والحقيقة أنه ليس هناك دين أقدر، ولا أجدر على استثمار العولمة وتقنياتها مـن الديـن الإسـلامي؛ لتتأكد أهمية مؤسسـات القطـاع الثالـث المتنوعة فى كافـة مناحى الحياة الاقتصادية، السياسـية، العلمية، الثقافيـة، التكنولوجية، الاعلامية، وغيرها .

ثانيًا: التحديات الداخلية:

من الواضح أن التحدي الذي يواجهنا على مسـتوى الصعيد الداخلى يتمثل في الآتي:

- تطويـر ثقافة الأفـراد، والمجتمعات من خلال بلورة الأفـكار والرؤى الجيدة،

ثم القيام بنشـرها وترسـيخها في الدوائر الاجتماعيـة المختلفة، ثم إمكانية نشرها وتطبيقها.

- تحويـل الأفـكار والمفاهيـم والفضائل إلى عادات سـلوكية يحتـاج إلى تربية جيدة؛ لأن التربية هى وحدها التي فى إمكانها تحويل المعرفة إلى ثقافة.

-تحفيـز المبادرة الفردية، حيث سـيظل العمل التطوعي قائما على رغبة الفرد في الإسـهام في مسـاعدة العناصر الضعيفة في المجتمع، وفي جعل الأرض والبيئـة أفضـل ملاءمة، لكن النـاس كثيرًا ما يغفلون عـن دورهم الحضاري والاجتماعي؛ ولهذا فإنهم يحتاجون إلى من يرغبهم في عمل الخير، ويوضح لهم إيجابياته.

- تقييد نشر فوضى الحرية الفكرية والخلقية التي ترى في القيم الدينية قيودًا للفـرد والمجتمع والدولة، وتقـوم على مصادرة حقوق وكرامة المرأة بتسـويق الصـور، والأفلام الرخيصة عنها ولها. كل هـذا وغيره تحمله وتقوم به كثير من مؤسسات القطاع الثالث في دول العالم الغربية، مصدرة ثقافة الإفلاس في العلاقات الاجتماعية والأسرية.

-انتشار جماعات التطرف الديني والسياسي بسبب فقدان المؤسسات الحاضنة والمستوعبة للطاقات لجميع شرائح المجتمع، وخاصة الطاقات الشبابية.

- ضعـف تأثيـر القيادات ورمـوز المجتمع، فأصبحت الأجيـال الجديدة، غير مكترثة بكبار السـن أو بأصحاب الفكر، والعلم، أو بذوى المكانة الاجتماعية، فـكان لضعـف تأثيـر القيادات دور سـلبي في تلقي الجيـل الجديد ما لدى الجيل القديم من خبرات، وأخلاقيات، مما يفتح الطريق أمام تأثير الثقافات الأجنبية.

ثالثًا: حلول ومقترحات لمواجهة التحديات والعقبات:

إن مـن أقوى الحلول لتلك التحديات، والعقبات التى تعترض مسـيرة العمل الخيرى، أو القطاع الثالث الداخلية والخارجية:

١- تنمية برامج، وأعمال مؤسسـات القطاع الثالث الإسلامي المرشحة لمواجهة هـذه التحديات بكل أنواع المقاومة العلميـة والإعلامية والدعوية وغيرها؛ فعلى جميع الحكومات العربية والإسـلامية دعم ميلاد مؤسسـات القطاع الثالث معنويًا وإداريًا وماديًا .

٢- إيجـاد مراكـز للحـوار ومراكـز معلومات ومراكـز ترجمة إلـى كل اللغات، وأخـرى للدراسـات والبحوث، ومراكـز وقنوات وإذاعـات ومواقع إعلامية عامة ومتخصصة بكل اللغات كذلك، ولجميع المستويات والطبقات لمواجهة سـوء الفهم، أو الجهل عند بعض الأطراف، أو التعصب وحب الصراع عند أطراف أخرى.

٣- العمل الجاد على استيعاب، وترشيد، وتوجيه ردود الأفعال الشعبية الكبيرة القائمة، والقادمة، وتحويلها إلى تحقيق اسـتراتيجيات، وأهداف واضحة، مع تطوير المؤسسـات الخيرية الإسلامية القائمة حاليًا المعنية في الداخل والخارج.

٤- تكريـس المؤسسـة الخيرية نفسـها لعمل خيري وَفْق رؤية تـدرك أن النوايا الطيبة ليست بديلاً عن التنظيم أو العمل المؤسسي، والأداء، والنتائج، وهي كذلـك لا تبني اسـتراتيجيتها فقط على المال، بل علـى أداء المهام وتحقيق الأهداف.

٥- أهميـة تواجـد المؤسسـات الخيرية المعنية فـي الخارج التى تشـكل ذراعًا خارجيًا للدول العربية والإسلامية وتكسبها قوة سياسية.

٦- تكويـن المجالس، والهيئات العلمية المسـتقلة المتخصصة بشـتى احتياجات الأمـة، إلى جانـب الهيئات والمجالس الرسـمية لتكون القوة فـي التكامل، وتبادل الأدوار بين تلك المجالس المحلية، والدولية والرسمية، وغير الرسمية في العالم العربي، والإسـلامي. لا سيما أن تلك المجالس، والهيئات مؤهلة بتشـريعات دينها وإمكانـات دولها لأن تقدم مفاهيم جديـدة ومطلوبة عن الحقوق الإنسـانية، بل وتؤسـس منظمـات معنية بكرامة الإنسـان وكرامة المرأة، وحقوق البيئة، وحقوق الشعوب ومعالجة حروب وتجاوزات الحكومات، وتوجيه وترشـيد اليقظة الدينية والحركات الإسلامية، وتوظيف الضغوط الشعبية للوقوف أمام كل أنواع العدوان الخارجي.

٧- توظيـف كل طاقات الأمة، والتعامل الفعلـي مع مجالس وهيئات واتحادات ولجـان فتوى فـي كل أرجاء العالم الإسـلامي، والمنظمات الإسـلامية في أمريكا وأوربا وغيرهما، ويتحقق ذلك؛ بأن يقوم العلماء والمفكرون بدورهم الريادي داخل بلدانهم وخارجها.

٨- تفعيل دور العلماء بالتجديد في مسـائل الاجتهاد، والفتاوى، والاصلاح في كل مسـتجدات العصر ونوازله مع الاسـتعانة بلجان استشارية متخصصة بالطـب، والعلـوم الطبيـة، وثقافة الاتصـالات وغيرها من صنـوف العلوم والمعرفـة، والاسـتفادة المثلـى من ثقافـة العصر التي سـهلت التواصل بين المنظمات العالمية وأكسبتها قوة في إيصال رسائلها السياسية، والاجتماعية، والبيئية والحقوقية لشتى أنحاء العالم.

٩- جديـة الأخـذ بنظم، وهيكلـة الدولة الحديثة القائمة علـى قطاعات ثلاثة والذى يعد من النجاح الإداري والقوة السياسية للدولة المدنية، كما أنه في مجمله من متطلبات تطبيق الشريعة الإسلامية لأية دولة إسلامية.

١٠- أهميــة وجــود شــراكة للعالم العربي الإســلامي في مجــالات، ومنظمات حقوق الإنســان العالميــة، أو كرامة وحقوق المرأة والطفــل، أو حقوق البيئة والاحتبــاس الحــراري، أو حقوق الحيــوان، بل أن يتم العمــل في مجالات منظمات الشفافية العالمية أو منظمات العفو الدولية، أو غوث اللاجئين أو منظمات حظر الألغام الأرضية أو المنظمات المعنية بالعولمة وغير ذلك.

١١- اســتغلال نمو ظاهــرة الرجوع إلى الأديان عالمياً - والإســلام خاصة - ، وهي تعتبر محركًا سياسيًا قويًا لبعض الدول، ولاشك أن الدين عامل تنمية وتقوية لمؤسسات القطاع الثالث على مستوى العالم.

١٢- ضرورة تنشيط، وتطوير القائم من المنظمات الدولية في العالم الإسلامي ، مثل رابطة العالم الإســلامي في مكة المكرمة، والبنك الإســلامي للتنمية بجــدة، والمجلس الإســلامي العالمي للدعــوة، والإغاثة بالقاهــرة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وغيرها من المنظمات الدولية الإسلامية، وتكمن أهمية ذلــك في أنها مكتســبات، وفرص، فالمرحلة الحاليــة تتطلب إعادة صياغة الأهداف والرؤى، والاستراتيجيات .

١٣-العمــل علــى بناء المعاييــر، والمقاييس المحلية للقطاع الخيــرى، ليكون صناعة داخليــة تعنــى بالتفاصيل الدقيقة لمؤسســاته، وجمعياتــه، ومنظماته، قبل أن تؤسســه، أو تعمل به، أو تفرضه المنظمات الدولية عابرة الحدود داخل البلاد الإسلامية.

١٤- استثمار قوة ارتفاع منسوب المعرفة لدى شعوب ومجتمعات العالم العربي والإسلامي بحقوقه وواجباته الاجتماعية، والسياسية، والثقافية فى إحداث بناء صناعة القطاع الثالث.

١٥- اســتثمار برامــج اللغــة العربية، وتعليمها فــي الجامعات الغربية والشــرقية

كأنموذج، وهذا يتطلب آلاف المراكز والمعاهد والجامعات غير الربحية، وكذلك التنسيق والتعاون بين اللجان، والجمعيات، والمنظمات، والمجالس التنسيقية لتتكامل الأهداف، والوسائل لإيصال اللغة العربية الحية لعالم الغرب، والشرق.

١٦-الجدية في إيجاد الحلول التي تستوعب، وترشد الصحوة الدينية، واليقظة الفكرية، والاجتماعية، ومن أهمها وجود كل أنواع المؤسسات، والجمعيات التي توظف الحوار والحراك الاجتماعي والثقافي، والسياسي لتصب في قوة الدولة داخليًا وخارجيًا.

١٧-التوظيف الإيجابي للدوافع الدينية، وقوتها، وتأثيرها في العطاء، والتطوع، والنماء لميلاد مؤسسات القطاع الثالث المساهم الكبير في التوازن الفكري، والوسطية واستيعاب القوى السياسية الداخلية لمواكبة الإدارة الحديثة في الألفية الثالثة.

١٨-ضرورة التنسيق، والتكامل لمؤسسات القطاع الخيري في العالم العربي والإسلامي مع المنظمات العلمية غير الحكومية، لأنه قطاع مهم ورئيس بحكم أنه مساند، ومكمل للقطاعين (الحكومي والتجاري)، وشريك، ومساعد لهما في معظم عمليات التنمية الشاملة، والمستدامة التعليمية، والإعلامية والصحية والاقتصادية إضافة إلى عمليات الطوارئ والأزمات، ولا سيما أن الاحتياج إليه، سيكون أكثر في عصر العولمة وتراجع الحكومات عن مسؤولياتها في قطاع الخدمات.

١٩-ضرورة تقديم القطاع الثالث في العالم العربي، والإسلامى بمؤسساته الإقليمية، والعالمية أنموذجًا جديدًا قائمًا على مبادئ وقيم تفتقر إليها معظم المنظمات الدولية القائمة.

٢٠-ضرورة تقديم أنموذج أخلاقي عملي للعدل، والتسامح، يقوم على المبادئ وليس على المصالح خاصة فى ظل هشاشة قيم الحرية والديمقراطية العالمية، والسلام العالمي ، والإسلام هو المؤهل والوحيد لاقتناص هذه الفرصة من خلال قيم، ومبادئ مؤسسات القطاع الثالث في العالم العربي والإسلامي. فالتسامح مكون أساسي من طبيعة الإسلام، استلهمت مقوماته من عشرات الآيات من القرآن، والمئات من الأحاديث التي تأمر بالعفو، والمغفرة والحلم والصبر على الأذى، ومقابلة الإساءة بالإحسان. وقد كان التسامح في الإسلام تشريعًا وتاريخًا من الظهور والوضوح ما جعل كثيرًا من المفكرين والمؤرخين من الغربيين يبرزونه في كتاباتهم وكتبهم. والتسامح في الإسلام يشكل فرصًا سانحة لقيام منظمات إسلامية متعددة ومتنوعة خاصة في مجال الحوارات الدينية، والثقافية، ونشر قيم الإسلام.

٢١- ضرورة وجود مؤسسات القطاع الثالث المسلمة الفعالة القوية من داخل أوربا وخارجها، وتسخيرها لخدمة دينها الإسلامي، كل ذلك قد يزيد من وحدتها وقوتها، علمًا بأن العالم الإسلامي سياسيًا ليس مؤهلًا في واقعه المعاصر، ولكن مؤسسات القطاع الثالث، حينما تعمل بعوامل القوة من تبرع وتطوع، وقيم، وتشريعات، فإنها سوف تقدم الكثير على المستوى المحلي والدولي.

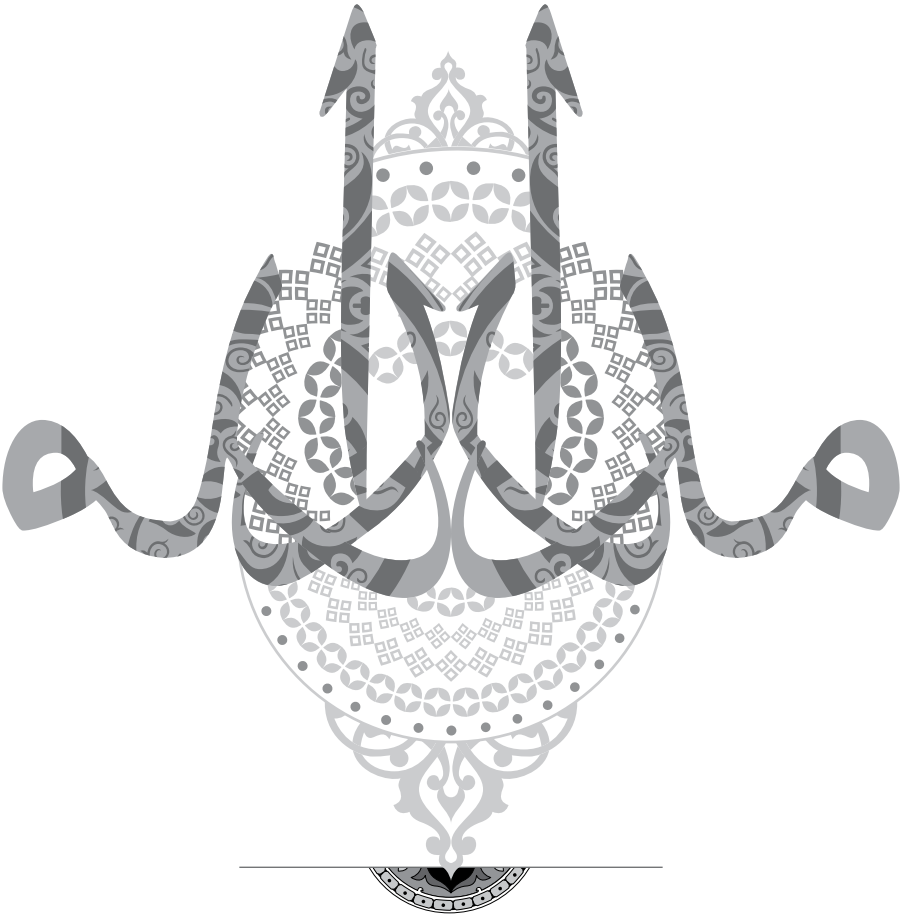

الفصل الثالث

الآفاق المستقبلية للنهوض بالعمل الخيرى اجتماعيا

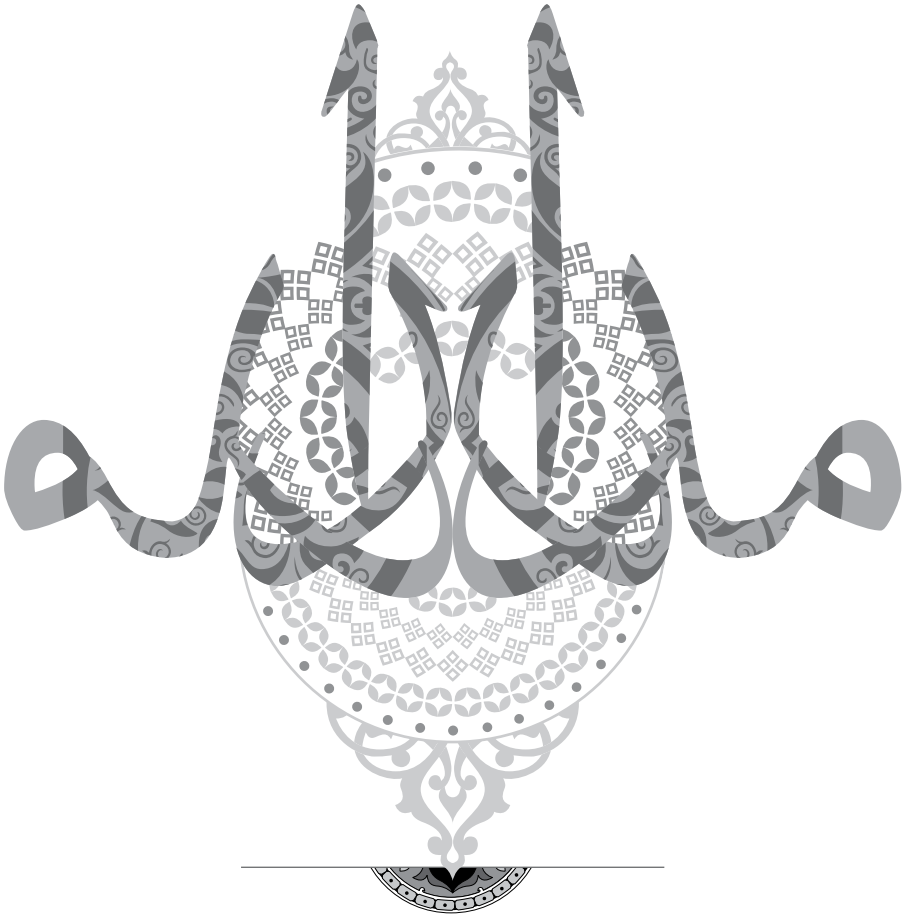

الفصل الثالث
الآفاق المستقبلية للنهوض بالعمل الخيرى اجتماعيا

تمهيد:

من نعم الله تعالى على هذه الأمة في هذه المرحلة من الحراك ما نشاهده من استيقاظ وعيها نحو أعمال التطوع، والبر والخير بكل أشكاله حيث أخذت المؤسسات الخيرية تتنامى بطريقة سريعة، وأخذ كثير من الشباب يبحثون عن دور في خدمة المجتمع، وعن إطار يقدمون من خلاله تلك الخدمة، ولكن لابد من القول: إننا مع استبشارنا بهذه اليقظة نشعر بأنا ما أنجزناه على هذا الصعيد يظل ضئيلا بالنسبة إلى ما ينبغي، وما يمكن إنجازه.

من الواضح أن حب الخير عميق في قلوب المسلمين، وكثيرون منهم يفعلونه بطرق مختلفة، لكن بصورة متقطعة، وعلى نحو فردي، وهذا مع أنه مشكور مأجور إلا أنه محدود الفائدة في ظل ما يتوافر اليوم من إمكانات هائلة لنفع الناس، وفي ظل ما تعاظم من حاجاتهم على الأصعدة المختلفة. إن كثيرًا من أعمال الخير يتم اليوم عن طريق ما يمكن أن نسميه بـ (الفزعة) حيث يبذل المسلم شيئًا من ماله ووقته حين يستجديه سائل، أو يطلب منه جار، أو قريب، أو زميل عونًا ما، وهذا يعني أنه قد يمر على المسلم الشهر والشهران دون أن يُسهم في أي عمل خيري مع أنه يملك المال، والوقت، والقدرة للقيام بالكثير من الأشياء الخيرة.

لدينا الكثير جدًا من الأفكار الخيرة، كما أن لدينا الكثير من النصوص التي تحثنا على فعل الخير، ولدى معظم المسلمين أشواق وتطلعات للمساهمة في فعل الخير، لكن يبدو أن ذلك كله غير كاف لجعل الانخراط في العمل الخيري والتطوعي جزءًا من الحياة اليومية أو الأسبوعية للإنسان المسلم، وأعتقد

أن المزيد من النصح به، والحث عليه في كل مكان لن يأتي بأي ثمرة، لأن ما نقوله معروف ومشهور لدى الناس، وقد سمعوه مئات المرات دون أن يغيروا سلوكهم.

المحور الأول

استثمار روافد صناعة العمل الخيرى

إن مستقبل القطاع الخيري في العالم العربي والإسلامي لا يقوم فقط على المؤسسات، والجمعيات، والتمويل المالي المنظم فحسب، فنشر العلم والمعرفة والتعليم أولا فى المؤسسات المعنية أو التعليم عن بعد عن طريق وسائل الثقافة الحديثة بشرط توافر الضوابط لبناء الإنسان الفاعل كأهم وأول رافد استثمارى فى العمل الخيرى يبدأ من الأسرة ثم المدرسة ثم المسجد ثم المؤسسة الخيرية ثم الإعلام ثم الحكومة وغيرها من المؤسسات، ويمكن القول: إن أهم الجهات المسئولة عن استثمار روافد صناعة العمل الخيرى هي الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام.

ومن أهم مقومات روافد القطاع الثالث (الخيرى) ضرورة بناء الإنسان الفعال فى شتى ميادين الحياة، وخاصة فى ميدان العمل الخيرى، ولكن من الإنسان الفاعل ؟ وما مقومات بناء هذا الإنسان ؟

أولا: الإنسان الفاعل:

من الواضح أن معظم الدول الإسلامية تعاني من بعض التخلف وضعف الإنجاز، وهذا على مستوى المدارس، والجامعات، والوظائف، والمصانع، وبما أن الفرد هو الأساس في كل هذا، فإننا نستطيع القول: إن الفرد المسلم هو الذي يعاني حقيقة من انخفاض فاعليته، وهذه مشكلة كبرى لا بد من مواجهتها والخلاص منها. الأمم المدركة لأوضاعها ومسئوليتها تتفحص أحوالها، وأسباب

قصورهـا، وتقصيرها، وهذا ما قامت به بريطانيا على سـبيل المثال حين رأت تفـوق ألمانيا في الحرب العالميـة الثانية، ففي الوقت الذي كانت أنظمة دفاعها تتصـدى للغـارات الألمانية فـي أجوائهـا، وبحارهـا كان المربـون البريطانيون يجتمعون، يشـخصون النظام التربوي، والثقافة الاجتماعية السائدة، وذلك لأن قصور الدوافع والأفكار وسيطرة العادات السلبية تشكل أساس ضعف الفاعلية لدى كل الأمم وفي كل الأزمنة[1].

وجدير بالذكر الإشـارة في هذا الشـأن إلي ما قامت به اليابان فيما يتعلق ببناء الإنسـان الفاعل من خلال إرسـاء منظومة تربوية، وأهم ما اعتمدت عليه هذه المنظومة هو تعزيز دور الأخلاق، وتنمية السـلوك الإنسانى، وتقويمه التي هي من أساسـيات الشـريعة الإسلامية، وكانت أبرز المسـارات التي عمد إليها القـادة اليابانيـون للنهضـة، والتقدم، والرفعـة هي اللجوء الي مسـار التربية، فالجميع يؤكد أن سـر نهضة الشـعب الياباني تعود إلي اعتناق مبادئ التربية، وعـدم إغفالـه لها في إعـادة بناء الإنسـان الياباني، والاهتمـام بتدريس مادة تسـمى التربية الأخلاقية (Education Moral) بـل وتعتبر تدريس هذه المادة بمنزلة مشروع قومي.

فمشـروع التربية في اليابان هو منظومة متكاملة تشـارك فيه كل مؤسسات المجتمع المعنية بجدية وحزم، وهو يكاد يشـبه المشـروع القومي للدولة، فالدولة تتبنـى المشـروع بكل قوة وتوفر له كل الإمكانات الماديـة والعينية، ومادة التربية الأخلاقية يتم تدريسها في جميع مراحل التعليم بدءًا من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية نظريًا، وعمليًا، وهي تهدف إلى تربية الإنسـان الياباني ذاتيا

(١) ثقافة النهضة، أفكار وقيم من أجل التقدم، أ. د. عبدالكريم بكار، مرجع سابق، ص٨٠.

على عدة مفاهيم أهمها:

- الإخلاص، والانضباط، والدقة، والتفاني عند قيامه بأي عمل من الأعمال.
- الاعتدال في كل أمر من أمور الحياة.
- الحرص، والتعاون، والشجاعة في مواجهة الحياة.
- الفهم العميق لمفهوم الحرية.
- السعي الدءوب إلى تطوير الذات بصفة دائمة ومستمرة.
- حب البحث، والاطلاع، والقراءة من أجل السعي إلى الوصول إلى الحقيقة.
- احترام قيم العمل، وحبه، وتقديره، والتفاني فيه.
- الشعور العميق بالمسئولية الجماعية، وأن كل فرد في المجتمع - وكما أن له حقوقًا - فإن عليه واجبات تجاه مجتمعه لابد أن يقدمها حتى قبل حقوقه وواجباته تجاه نفسه.
- الإسهام بكل قوة في بناء وتطوير المجتمع الذي يتواجد فيه الفرد (بدءًا من الفصل مرورًا بالشارع إلى الحي وصولاً إلى الأمة اليابانية).

احترام القواعد العامة والقوانين المنظمة لشئون المجتمع، واحترام كل من يتفانى من أجل إسعاد أعضاء هذا المجتمع (المعلمين - الآباء - الأمهات - رجال الشرطة - عمال النظافة، الخ).

- حب الوطن، واحترام عاداته، وتقاليده، والتفاني في خدمته، والمحافظة على أملاكه العامة، والخاصة.
- احترام ثقافة الآخر، والتفاني في خدمته.

- السعي لتعزيز مفهوم الصداقة بين شعوب العالم.

إن المتأمل في هذه المفاهيم بدقة يجدها من مبادئ وأساسيات الإسلام التي يجب علي كل فرد في المجتمع الإتيان بها وتطبيقها، فالمجتمع المسلم أولى بالتطبيق من أي مجتمع آخر لأنه من صميم رسالته الإسلامية.

ثانيًا: سمات وخصائص الإنسان الفعال:

حين تصف فلانًا بأنه فعالٌ أو أن فاعليته عالية، فإن ذلك يعني الكثير من الصفات، لعل منها[1]:

- واثق من نفسه ومن كفاءته وقدراته.
- أهدافه عملية وواضحة.
- حريص على وقته وشغله بشيء نافع.
- يركز عمله دائمًا في دائرة تأثيره.
- يحب التفوق والنجاح، ولديه دائمًا طموحات عالية.
- يحاول توفير بيئة تساعده على أداء عمله.
- حريص على تسليم ما يكلف به من أعمال في الوقت المحدد.
- يبادر دائمًا إلى طرح الأفكار، والمشروعات المفيدة.
- مثابر على أداء عمله، ويصمد في وجه المشاق، والصعاب.
- قادر على العمل ضمن فريق وعلى التلاؤم مع الآخرين.
- يراقب نتائج عمله، ويحاول تحسينها باستمرار.
- منفتح، ومرحب بالجديد.
- يطور نفسه، ويحرص على تلقي المزيد من التدريب.

(١) ثقافة النهضة، أفكار وقيم من أجل التقدم، أ. د. عبدالكريم بكار، مرجع سابق، ص٨١-٨٢.

- مستقر عاطفيًا ومنسجم نفسيًا.
- قادر على كبح أهوائه وتأجيل الكثير من رغباته.

متفائل ويفكر بطريقة إيجابية.

- استطاع تحرير عقله من الخرافة والمقولات السلبية السائدة في مجتمعه، ويستخدم آلية جيدة في التفكير.

إن هذه الصفات تتفاوت في اكتمالها ووضوحها من شخص إلى آخر، ولهذا فإن فاعلية من نصفهم بأنهم فعالون متفاوتة. ولكن يجب على الشخصية المسلمة المتزنة والمتوازنة أن تتحلى بالكثير من هذه الصفات أو حتى بعضها حتى تكون شخصية خيرية فاعلة، ومؤثرة.

ثالثًا: الأسرة ودورها فى بناء الإنسان الفاعل:

لعل تنظيم الزواج والتكاثر وإخراجه في قالب اجتماعي محترم، ومهيب كان أفضل وسيلة ساعدت البشرية على نشر السلوك القويم والمطلوب لبقاء البشرية ورقيها، حيث إن ما يتمتع به الأبوان من حرص وحنان منقطع النظير على الأولاد دفعهم دفعًا في طرق الصلاح والفلاح، لكن من المؤسف أن الرؤية السائدة اليوم حول التحضر، والتقدم الاجتماعي تتمحور حول ما يتم إنجازه في سوق العمل، أي حول المال، والتفوق، والنجاح الفردي، بعيدًا عن التفكير في أحوال الأسر، وهذا مؤذ جدًا على صعيد النهوض بأعرق المؤسسات الاجتماعية وأعظمها أهمية، إن الأسرة المسلمة مرشحة بقوة لأداء دور محوري في ترسيخ وبناء الثقافة الخيرية في شخصيات الأجيال الجديدة، وذلك لأن كثيرًا من المشكلات السلوكية والاقتصادية له أساس عقدي، وروحي، وأن الأم المسلمة بتلقينها لصغارها الأذكار الواردة وذكر اسم الله تعالى في كثير من تحركاتهم،

إلى جانب متابعتها لدراستهم، وتحصيلهم العلمى، إنها بذلك تقوم بعمل عظيم لا يمكن لأي جهة أخرى القيام به.

من الواضح جدًا أن الأسرة هي التي تصوغ الخطوط العريضة في شخصية الطفل حيث إن نحوًا من (٨٠٪) من ملامح شخصيته يتكون في السنوات الست الأولى من عمره، ونحن نعرف أن التربية تفاعل، والطفل يتفاعل مع اتجاهات ومشاعر وسلوكيات ومواقف الذين يربونه، وليس مع معارفهم أو أقوالهم، وهذا يعني أن على الآباء والأمهات ولا سيما الأمهات أن يبتعدوا عن كل المواقف التي يمكن أن تظهر فيها أنانيتهم وأثرتهم، وعليهم في المقابل أن يحفزوا الأطفال على زيادة مساهماتهم في البر والإحسان والخدمة الاجتماعية. ومن الجيد أن تجعل الأسرة لكل طفل (صندوق توفير) يضع فيها شيئًا من نقوده، وفي كل ستة أشهر – مثلاً – يتم فتح هذا الصندوق، وتقديم هدية رمزية لأكثر الأطفال تبرعًا، كما أنه يمكن للأسرة أن تقوم بحملات تبرعات داخل العائلة أو القبيلة أو بين أبناء الحي، وذلك لصالح حالة إنسانية صعبة، أو تشييد أو صيانة مسجد أو مدرسة أو أي مرفق من المرافق العامة. وحين يصبح الطفل في المرحلة المتوسطة، فإنه يكون على الأسرة تشجيعه على الالتحاق بمنظمة أو جمعية تطوعية تحمل فعلاً هم البلاد، ونهتم بأحوال العناصر الضعيفة في المجتمع [1].

إن أفضل طريقة لتعميق وترسيخ هذه المعاني في نفوس الصغار، هي أن يعيشوها في أسرهم من خلال ما يرونه من سلوك أبويهم وطريقة تعاملهم معهم، وهذا يعني أن علينا معاشر الكبار أن نربي أنفسنا، ونهذب سلوكياتنا في نفس

(١) ثقافة النهضة، أفكار وقيم من أجل التقدم، أ. د. عبدالكريم بكار، مرجع سابق، ص٩٠-٩١.

الوقت الذي نربي فيه أبناءنا وبناتنا، وهذا يتطلب مجاهدة النفوس في ذات اللّه تعالى إلى جانب امتلاك قدر جيد من الوعي التربوي والحس الاجتماعي.

يجب أن نعترف أن كثيرًا من الأسر يحتاج إلى نوع من التأهيل كي يقوم بدوره المنشود، ووفقًا لذلك يجب أن يتم التوسع في مراكز التدريب الأسرى، وأن تعمل أقسام علم النفس والتربية والاجتماع على إصدار سلاسل تربوية إرشادية سهلة وميسرة، تمكن الأسر من معرفة واجباتها التربوية، وبناءً عليه يمكن القول: إن الأهداف الكبرى لعناية الآباء والأمهات بالصغار تتمثل في ثلاثة أهداف: الصلاح، والنجاح، والمشاركة في الخدمة العامة.

ونخلص مما سبق إلى أن للأسرة تأثيرًا كبيرًا جدًا فى تأسيس حب الخيرية والخدمة العامة للمجتمع، والبيئة فى نفس الطفل، وهى تستطيع أن تنمي لديه النزعة الفردية، والحرص المفرط على المصالح الشخصية، كما أنها تستطيع أن تنمى فيه روح الجماعة، وروح البذل والتضحية والعطاء[1]. وتستطيع الأسرة ترسيخ ثقافة العمل الخيري لدى أبنائها من خلال الآتي:

١- التربية بضوابط مقاصد الشريعة:

ذهب معظم الأصوليين إلى أن مقاصد الشريعة الكبرى خمسة هي حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ العرض، وحفظ المال، وأن في إمكان الأسرة المسلمة أن تتخذ من هذه المقاصد محاور للتربية الاجتماعية وترسيخ ثقافة الإحسان خاصة، وأن المسلم مطالب بأن يصون حرمات الإسلام، وأن يدعو إلى فضائله، ويحاول الالتزام بها قدر الاستطاعة، وهو في الوقت نفسه مطالب بأن يساعد إخوانه المسلمين على القيام بذلك على مستوى الدعوة

(١) ثقافة العمل الخيري، كيف نرسخها وكيف نعممها، أ. د. عبدالكريم بكار، مرجع سابق، ص٣٣.

وعلى مستوى الالتزام الشخصي.

ويمكـن أن يقـال مثل هذا بالنسـبة إلى الحفاظ على النفـس والمال والعقل والعرض، فالمسلم كما يسعى إلى الحفاظ على هذه الأشياء في حياته الشخصية يعمل على مساعدة أبناء مجتمعه على المحافظة على نفوسهم وأموالهم، وحين تتضح هذه الرؤية لدى الأسرة المسلمة فإنها ستهتم اهتمامًا كبيرًا بتنمية الجانب الاجتماعي في شـخصيات أبنائها كما سـتهتم بتنمية روح التطوع، والمشـاركة والخدمة الاجتماعية.

٢- التربية من خلال مبدأ الحقوق والواجبات:

إن الإسـلام حدد حقـوق وواجبات كل من الآباء والأبنـاء، وأن للأبناء حقوقًا كبيـرة لابد من تحقيقهـا كي يكونوا صالحين، يحملون الرسـالة، ولأن لهم قيمة عالية في كل المجتمعات، وهذه القيمة أكثر وضوحًا عند المسلمين، وذلك لأسباب دينية واقتصادية واجتماعية ونفسية، ونظرًا لأهمية حقوق الأبناء فيجب أن تؤخذ في الاعتبار بحيث يمكن تحقيقها، ومن هذه الحقوق على سبيل المثال [١]:

- الحق في المستقبل الآمن.
- الحق في التربية الدينية والتنشئة الحسنة.
- الحق في المعاملة بالتساوي.
- الحق في أن يكون مصدر إعالة الأطفال حلالاً.
- الحق في الرضاعة والمسكن، والتغذية، والرعاية الصحية.

وإذا أردنـا تطبيـق هذه الحقوق فلابد من ترسـيخ ثقافة الخير والعطاء في النفوس.

(١) أسرى الكويت ومصارعة السوء، غازي فيصل الربيعان، مرجع سابق، ص١٨١-١٨٢.

٣- التربية بالقدوة:

لأنهـا التربيـة الأكثر تأثيرًا فـي الصغار، ومن هنا فإن رؤيـة الصغار للآباء والأمهات وهم يقومون ببعض الأعمال التطوعية تجعلهم يتطلعون إلى تقليدهم ومسـاعدتهم في الخدمات التطوعية التي يقدمونها، وشـيء مفيد أن يتحدث الأهل أيضًا عن بعض الأنشطة الخيرية والتطوعية التي قدمها الآباء والأجداد والأمهات والجدات حتى يشعر الأطفال بأن العمل التطوعي هو الأصل في حياة الإنسان، وهو الشيء الطبيعي الذي ينبغي أن يكون موجودًا في كل الأحوال.

٤- التربية بشرف الانتماء الى الوطن والمجتمع:

الدافـع الخفي للانخـراط في الأعمال التطوعية كثيـرًا ما يكون عبارة عن شعور بشرف الانتماء إلى المجتمع الذي يعيش فيه الإنسان، وهو ما نسميه عادة بـ(الوطنيـة)، ومـن الواضح أن الانتماء الحقيقي للأوطـان هو فرع من الانتماء للأسـر والعوائـل، أي إلى الدائـرة الأضيق، ومن هنا فإن تأسـيس حب الخير وبذل المعروف في نفوس الصغار يرتبط إلى حد كبير بشعورهم بالامتنان للبيت الـذي رباهم وعلمهم، وهكذا فالأسـر المتحابة المترابطة والأسـر التي يضحي فيها الكبار من أجل الصغار هي الأسـر التي تهيء الفتيان والشـباب للإسـهام في الخدمة العامة ومساعدة الفقراء، والأيتام، وكل المحتاجين.

٥- التربية بالتدريب على العمل التطوعى الميدانى:

يمكـن للأسـرة أن تـدرب صغارها علـى العمل التطوعي مـن خلال بعض الترتيبـات والتنظيمات الداخلية، وعلى سـبيل المثال، هناك أسـر أوجدت في منازلها (حصالة) اسمها حصالة الإحسان، يضع فيها كل واحد من الصغار ١٠٪ مـن مصروفه الشـهري، ويتم فتح الحصالة كل مدة زمنيـة محددة في احتفال

بهيج، وبعض الأسـر ربت أطفالها على شـيء يمكن أن نسميه (وقف الوقت)[1] حيث قام رب الأسـرة بالاتصال ببعض الجمعيات الخيرية ورتب لأبنائه اتفاقًا معها يتم بموجبه قيام الولد بالدوام سـاعتين في مقر الجمعية للمشـاركة في بعض أنشطتها وخدماتها.

إن البحث عن طرق لاسـتعادة ذلك التعاطف والتراحم الذي كان سـائدًا في مجتمعاتنا عامة والريفية منها خاصة حيث كان هناك اهتمام شـديد بسـلامة الأقـارب وراحتهـم وطمأنينتهم على مسـتوى الأسـر الممتدة، ويمكـن للعوائل الكبرى والقبائل أن تقوم بدور ممتاز في هذا الشأن حيث يتطوع القادرون على تقـديم الخدمـة والمعونة من أبناء القبيلة لأولئك الذين يحتاجون إليها من أبناء عمومتهم، وكم هو رائع أن يتم حصر الاحتياجات المختلفة داخل القبيلة ثم يقوم بعض شـبابها ورجالها ونسائها بالمسـاعدة على تلبية تلك الاحتياجات، فهناك مكفوفـون يحتاجون إلى من يقرأ لهم، ومن يقضي لهم بعض حاجاتهم، وهناك طلاب متعثرون في دراسـتهم يحتاجون إلى مسـاعدة، وهناك أرامل وأيتام في حاجة إلى رعاية وهناك ... الخ، إن القيام بالتطوع لخدمة هؤلاء يحوّل الرابطة القبلية إلى رابطة مثمرة [2].

رابعًا: المؤسسة التعليمية ودورها فى بناء الانسان الفاعل:

ينظر العالم إلى المؤسسة التعليمية في كل مراحل التعليم نظرة تقدير وإجلال، ويعلقون عليها الكثير من الآمال، وهم محقون في ذلك، فالمدارس والجامعات هي

(١) وقف الوقت: إيمانا من الأمانة العامة للأوقاف بالمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع انشأت ضمن مشاريعها الرائدة، مشروع يسمى مشروع وقف الوقت لرعاية العمل التطوعي واستثمار العنصر البشري في تقديم خدمات مجتمعية متميزة.

(٢) ثقافة العمل الخيري، كيف نرسخها وكيف نعممها، أ. د. عبد الكريم بكار، مرجع سابق، ص٣٦.

الأكثر وعيًا بمسئولياتها الاجتماعية، وهي أفضل المؤسسات تنظيميًا واتصالاً بكل شرائح المجتمع، ولكن المطلع على شئون المؤسسات التعليمية يصاب بشيء من الإحباط حيث إنه سيجد أن المدارس تميل إلى المحافظة الشديدة في عصر سريع التغير والتطور، كما أنه سيجد أن معظم المدارس مرتبكة في إدارة نفسها، حيث إنها تئن تحت وطأة مشكلات لا تنتهي، وسيجد كذلك أن معظم المعلمين محبطون وميالون إلى العزلة ومشغولون بكسب لقمة العيش في زمان كثير التكاليف، وسيجد إلى جانب كل هذا معلمين كثيرين يودون إقناع أنفسهم بأنهم ناقلو معرفة، وليسوا مرشدين أو مربين، مع أن الذي ثبت أن هذا غير ممكن لأن المنهج الذي يتلقاه الطلاب والتقاليد المدرسية المورثة، تشعرهم دائمًا بأن المعلم يقوم بدور الأب، والمرشد والمربي بل القاضي أحيانًا. وعلى كل حال فإنه ليس هناك أي بديل عن المدارس في ترسيخ ثقافة النهضة وتهيئة الطلاب للمستقبل [1].

والمدرسة والجامعة وكل المؤسسات التعليمية هي الجهات الأفضل تأهيلًا للقيام بمهمة ترسيخ كل القيم الخيرة في نفوس الناشئة بشرط أن يوقن القائمون عليها بأن مهمتهم التربوية لا تقل في حال من الأحوال عن مهمتهم التعليمية [2].

كما أن المدرسة هي مؤسسة التطبيع التربوى بعد الاسرة وهى المحضن التربوي الثاني، وفيها يتم تعميق الخطوط التي رسمتها الأسرة في شخصية الطفل، والاستدراك على ما لم ترسمه، وحتى تستطيع المدرسة القيام بذلك،

(١) ثقافة النهضة، أفكار وقيم من أجل التقدم، أ. د. عبدالكريم بكار، مرجع سابق، ص١١٧-١١٨.
(٢) المرجع السابق، ص٩١.

فإن عليها أن تعرف وتهتم بهذا الدور، كما أن عليها أن تقدم تعليمًا جيدًا [1].

المدرسة مكان تتشكل فيه بيئة تعليمية معينة، وتلك البيئة تتكون من عدد كبير من العناصر، لعل أهمها المعلم والطالب والمنهج وإدارة المدرسة، بالإضافة إلى ذلك كله هناك شئ هام جدًا، وهو أسلوب الحياة داخل المدرسة. ففي كل مدرسة مفاهيم وقيم وعلاقات، وتوجهات، ومعطيات مادية تشكل في نهاية المطاف الجو الثقافي والاجتماعي الذي يحيط بالطلاب، والحقيقة أن تأثير ذلك الجو في شخصية الطالب قد يكون أشد من كل ما يقرؤه ويسمعه في المراحل الدراسية المختلفة، وأعتقد أن القيم والمبادئ التي ينبغي أن تسود في أي مدرسة عديدة، لعل منها الآتي: العلاقات السائدة بين الطلاب وبين كل العاملين في المدرسة يجب أن تقوم على التفاهم والاحترام المتبادل. هذا بالاضافة إلى ضرورة توافر مايلى:

- نوعية المباني والأثاث، والتجهيزات، والملاعب، والتنسيق الداخلي لكل ما في المدرسة، حيث إن كل ذلك يكون في كل مدرسة جيدة وفق معايير عالمية.
- النظام السائد في البيئة الجيدة يقوم على العدل والمرونة ومراعاة الفروق الفردية.
- الجدية في التعامل مع كل المواقف سمة أساسية من سمات البيئة الجيدة، وتحتل العملية التعليمية الأولوية في ذلك حيث إن التعليم لا يكون جيدًا إذا لم يكن جادًا.
- النظافة والأناقة وحسن التنظيم والاهتمام بالمظهر في كل شيء.
- وضع برامج لجعل الطلاب ينخرطون في الخدمة داخل المدرسة وخارجها،

(١) المرجع السابق، ص٣٧.

وأعتقد أن هذه القضية في غاية الأهمية لأن العمل التطوعي ينمي روح المسئولية الجماعية، وينمي خبرات الطلاب في تقديم الخدمات المجانية.

- في البيئة الجيدة ترحب القيادات بالنقد، وتشجع عليه حتى يتم إصلاح الأخطاء، وحتى يمتلك الطلاب الشجاعة الأدبية المطلوبة للنهوض والإصلاح [1].

لا تكون البيئة المدرسية جيدة ومحترمة حتى تكافح بكل السبل ما يمكن أن ينشأ في المدرسة من طبقية، وتمحور حول القبيلة والنسب، فالطلاب جميعًا سواء في الحقوق والواجبات ويجب التعامل معهم وفق معايير واحدة. وتأثير البيئة في الطلاب يتم عن طريق الاحتكاك والمعايشة، ولهذا فإن علينا أن نوفر في مدارسنا البيئة التعليمية والاجتماعية الممتازة التي تجسد قيمنا وتطلعاتنا وكل أسباب نهوضنا.

أعتقد أن المدارس تستطيع القيام بأعمال جليلة تجاه ما نحن بصدده، وذلك من خلال: أن تقوم المناهج والمواد المدرسية التي يدرسها الطلاب بتكميل العمل الذي قامت به الأسر في المنازل، والمفترض أنها تخلص الطلاب من الأخطاء الفكرية والسلوكية التي اكتسبوها من بيئاتهم، ولاسيما أسرهم التي عاشوا فيها، ومن هنا فإن على واضعى المناهج أن يستحضر المشكلات التي تعاني منها الأسر، وهي كثيرة ومنوعة، ومع أن لكل بلد عربي وإسلامي مشكلاته إلا أن من الصحيح أن الدول النامية المتخلفة تواجه قدرًا موحدًا من المشكلات، وأعتقد أن على المنهج أن يعالج المشكلات الآتية:

- اليأس من المستقبل وضعف الثقة بالنفس.
- التسويف في أداء الواجبات.

(١) ثقافة النهضة، مرجع سابق، ص١٢٠-١٢١.

- ضعف الجودة والإتقان فيما يؤديه الطلاب من أعمال.
- الأنانية وحب الذات والزهد في الأعمال التطوعية.
- السلبية والعزلة والخوف من العمل مع الآخرين.
- الاستغراق في الماضي والانشغال بالحاضر وضعف الرؤية المستقبلية.
- فقد روح الاستمرار والمثابرة على بذل الجهد.
- الخضوع لمادية العصر وخمود أشواق الروح.
- الاستهانة بأمور الحلال والحرام والانغماس في الملذات.
- العزوف عن القراءة وضعف التقدير للعلم ودوره في الاصلاح [1].

إن المدرسة تعيد هندسة شخصية الطالب وترشد تطلعاته واهتماماته، وتجعلها أعظم سموًا وأكثر واقعية.

خامسًا: وظائف المدرسة الهامة في عصر الحراك والنهضة:

١- وظيفة التكميل لمهمة الأسرة التربوية:

تعتبر المدرسة أداة مكملة، لأن تربية الناشئ تبدأ في أحضان أبويه، يلقنانه مبادئ اللغة ومفاهيم الحياة الاجتماعية، وأساليب التعايش مع البيئة والتفاعل مع ظروف الحياة، ويغرسان في قلبه مبادئ الإيمان الصحيح. لذلك لابد من إقامة تعاون صريح بين البيت والمدرسة، وأن تخصص المدرسة جهازًا لتنسيق الاتصال بأولياء الأمور، ومعرفة هواتفهم ومناطق سكنهم وأماكن عملهم، ومعرفة ما يمكن معرفته من الظروف التي يربي فيها الناشئة في منازلهم والأساليب المتبعة في تربيتهم، لتصحيح الأخطاء، والتعاون مع أولياء الأمور على إصلاح الناشئة وحسن تربيتهم ليكمل كل من المنزل والمدرسة ما بدأ به الآخر، من غرس

(١) المرجع السابق، ص١١٨.

الإيمان الصحيح والسلوك القويم، وتقويم الانحرافات والمشكلات التي تعترض حياة الناشئ، ولئلا يحدث تعارض وتناقض، بين أسلوب الأسرة التربوي وأسلوب المدرسة [1]، فإن الخطر كل الخطر حين تتعارض توجهات المدرسة وأهدافها، مع توجهات الأسرة وأهدافها. وحين يفقد المجتمع ذلك التناسق والتكامل الناتج عن توحيد الأهداف ووضوحها، فتصبح المدرسة نقيض الأسرة، وتغدو أهداف المدرسة تتعارض مع أهداف الأسرة، حينها يقع الشقاق والصراع في المجتمع، والتمزق والشذوذ لدى الناشئ، وينتج عن ذلك التمرد والانحراف، وما يسمونه الصراع بين الأجيال، مع فقدان الترابط، والتعاون، والثقة.

إن مسئولية المدرسة التربوية أهم من مسؤوليتها التعليمية، لأن نجاحها في التربية الصحيحة يعد تأهيلًا للناشئ لكي يتعلم، بل لكي يتفاعل مع التعلم بإيجابية، ويقبل على حيازة شتى المعارف والمهارات، واكتشاف سنن الله في استخدام التقنيات، والإبداع في المخترعات، مع ربط ذلك كله بالمحافظة على كرامة الإنسان وخيره، ومرضاة الله - عز وجل - والبعد عن كل ما يعارض ذلك في أذى أو ظلم، أو فساد في الأرض، وضمان حقوق الآخرين [2].

٢- وظيفة توسيع آفاق الناشئ وزيادة خبراته بنقل التراث:

لا تكتفي المدرسة بتنمية خبرات الناشئ الناجمة عن احتكاكه بالبيئة في المواقف التي تضطره ظروفه إليها، بل تكسبه خبرات من تجارب أجيال الإنسانية الماضية التي سبقته، منذ قرون طويلة، وخبرات من تجارب الأمم الأخرى السابقة. فضلاً على أنها تقدم التراث الإسلامي بمعناه الشامل، وتقيم

(١) أصول التربية الإسلامية وأساليبها في البيت والمدرسة والمجتمع، عبدالرحمن النحلاوي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م، ص١٣١-١٣٢.
(٢) التربية ومستقبل الأمة، محمد حسن بريغش، مرجع سابق، ص٣٠٠.

جسرًا بين الماضي والحاضر، للاستفادة من هذا المزيج في صنع المستقبل، كما إنها تقوم بمهمة التثقيف العام للطلاب وغيرهم.

وهـذا ما يسـميه بعض علمـاء التربية وظيفـة "نقل التـراث"[1] ويمكن أن يسـمى في التربية الإسـلامية بإحيـاء التراث، وانتقال الثروة من السـلف إلى الخلف، ويطلق ذلك على الثروات الفكرية والمعاني الدينية والكتب السماوية.

والحـرص على التراث الفكـري، والثقافي أمر في غايـة الأهمية لأنه ينقل إلينـا خبـرات عظيمـة، وقد وصف الرسـول ﷺ العلـم والشـريعة التي تركها الأنبياء لمن بعدهم بأنها هي الميراث الذي ورثوه للأمة، فالشريعة وتعاليم النبوة هي أعز ميراث يحيي في النفس عقيدة التوحيد، ويربي الناشئين على الفطرة السليمة.

ولذلك كان إغناء خبرات الناشـئين بتعاليم الشـريعة وعقيدة التوحيد، أول وظيفة وأهم مهمة تضطلع بها المدرسة في نظر التربية الإسلامية.

وكل تراث آخر يجب أن يكون تبعًا لهذا التراث الإلهي، الذي أورثه اللّٰه الذين اصطفى من عباده من الأنبياء وأتباعهم، حتى وصلتنا الشريعة المحمدية بيضاء نقية لنعمل بها ونحقق عبادة اللّٰه وتوحيده.

فعلوم الأمم الأخرى وحضارتها: إنما نأخذ منها ما يمكننَّا في الأرض ويعطينا أسـباب القوة بكل معانيها) القوة الحربية، القوة الاقتصادية والقوة الإعلامية، والقوة التنظيمية (لندفع بها عن عقيدتنا وأرضنا وديارنا ومساجدنا وأرواحنا وأعراضنا.

---

(١) أصول التربية الإسلامية وأساليبها في البيت والمدرسة والمجتمع، عبدالرحمن النحلاوي، مرجع سابق ص١٢٥-١٢٦.

٣- وظيفة تنسيق الجهود التربوية المختلفة وتصحيحها:

يساهم في تربية النشء كما سبق القول عوامل عديدة، منها الأسرة، ومنها المجتمع، ومنها وسائل الإعلام، المسجد، والبيئة، وغيرها، على أن هذه المؤسسات قد تترك في نفس الناشئ بعض التعارض بين الأفكار والعواطف أو بعض الأخطاء، فغالبًا ما تقدم البيئة المحيطة بالناشئة ما لا يتناسب مع الأفكار التربوية السليمة والمعلومات الصحيحة التي تقدمها المدرسة، لذلك كان من واجب المدرسة إما أن تنسق جهود هذه المؤسسات بالتعاون العلمي المباشر معها، في ظل الدولة الواحدة، وإما أن تعقد ندوات للطلاب خاصة بانتقاد كل ما يصدر عن هذه المؤسسات والمؤثرات التربوية، لنشر الآراء السليمة في منازلهم وبين ذويهم.

وهذا العمل إنما يؤدي إليه تحقيق أهداف الشريعة الإسلامية وأسسها التعبدية والتشريعية بشكل عفوي، فالشريعة الإسلامية ضابط أخلاقي للمجتمع، والمدرسة أحق مؤسسة اجتماعية بأن تتولى هذا الضبط عن طريق التنسيق والتصحيح.

وهذه الوظيفة التربوية للمدرسة تعتبر من أهم أدوارها، إنما تتحقق علي الوجه الأكمل حينما تتبني "مبدأ التواصي بالحق" [١] وهو من أهم مبادئ التربية الإسلامية الاجتماعية، فتتعاون المدرسة مع المسجد والمنزل والمجتمع، ويكون هدف الجميع تحقيق العبودية لله، وتطبيق شريعته، وتحقيق العزة والكرامة للأمة الإسلامية وأجيالها.

(١) أصول التربية الإسلامية وأساليبها في البيت والمدرسة والمجتمع، عبدالرحمن النحلاوي، مرجع سابق ص١٣٢.

إذن الوظيفة التربوية الأساسية للمدرسة[1] في نظر الإسلام هي تحقيق التربية الإسلامية بأركانها الفكرية، والعقيدية، والتشريعية، وبأهدافها، وعلى رأسها هدف عبادة الله وتوحيده والخضوع لأوامره وشريعته، وتنمية كل مواهب النشء وقدراته على الفطرة السليمة التي فطر الله الناس عليها، أي صون هذه الفطرة من الزلل والانحراف، وقد اتخذت هذه الانحرافات اليوم أشكالا عديدة، وخطط لها في مناهج المدرسة الحديثة وأنشطتها وأساليبها، ولكن المدرسة تبقى مع ذلك أداة تصلح للخير والشر مثل كل أداة جاءتنا عن طريق الغرب.

- ويمكن تلخيص أهم المهام التربوية للمدرسة كمؤسسة تطبيع اجتماعي وخيرى وفق الرؤية الإسلامية في الأسس الآتية:
- تنشئة الأجيال على العقيدة الصحيحة، والسلوك السليم، وإعدادهم ليكونوا عبيدًا لله ﷻ بكل ما تشتمل عليه هذه العبارة من اعتقاد وعبادة، وسلوك، ومرجعية إلى الله ﷻ وسعي لكسب مرضاته، وربط بين حياة الإنسان في هذه الدنيا وبين حياته في الآخرة، ويقينه بأن مسئوليته العظمى أمام الله ﷻ ومهمته القيام بمهمة الاستخلاف على الوجه الذي يرضي الله ﷻ ليحقق معنى العبودية لله.
- إعداد الطفل والناشئ والشاب ليكون إنسانًا مؤمنًا عابدًا لله، صادقًا قويًا، ينطلق من إيمانه بثقة ويقين، ليستفيد من كل طاقاته، وما يمتلك من إمكانات، وما يتوافر له من سبل لكي يبتكر ويطور في الأدوات، والوسائل والأساليب لخدمة الإنسانية، وتقديم ما تحتاجه من ماديات، ووسائل وليكون أهلاً

(١) انظر تفصيلاً: المحور الأول «التربية في صدر الإسلام، أوراق عمل مقدمة إلى مؤتمر تهيئة الأجواء التربوية لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية لكلا من: د. عجيل جاسم النشمي، د. سعيد إسماعيل علي، د. يوسف عبدالمعطي، د. حسن جبر، وآخرون.

للنهوض، والتقدم، والإبداع وامتلاك القوة.

- عدم اقتصار دور المدرسة على حشو أذهان الطلاب بالمعارف والمعلومات، أو إعطائهم المهارات والخبرات التي تفتح شهيتهم على الحياة الدنيا فقط، وتجعلهم طلاب منفعة ودنيا، يتنافسون على تملك أكبر قسط منها، بل لابد أن يكون دورها إعداد المتعلم لحياة إسلامية ملؤها الخوف من الله، وسبيلها السعي لمرضاته، وسماتها الطهر والأخلاق، ورسائلها الجد والسعي وأداء الواجب، من خلال التزام شامل ببناء شخصية الإنسان المسلم، وليس الإنسان الجبار المتعطش للحياة فقط، بل الإنسان الذي يتحقق لديه الانسجام، والتكامل بين عقله، وروحه، ونفسه، وجسمه.

سادسًا: تطبيق مفاهيم تربوية جديدة تساهم في إصلاح المنظومة التربوية وفق الرؤية الإسلامية التى ترسخ الثقافة الخيرية:

نحاول هنا تقديم بعض المقترحات العملية والتطبيقية التى تكون روافد متاحة إزاء ترسيخ القيم المنشودة لدى الناشئة، والمجال مفتوح لاختيار ما يناسب المكان، والزمان، والبيئة المحيطة، وذلك على النحو الآتي:

١- **استخدام المنهجية المتحركة** (Methodology Animation) لتعديل سلوك الناشئة وحل المشكلات التربوية والتخفيف من منهجية التمركز حول الأوراق والملفات والكتب، حيث أن الأساليب التلقينية (أفعل، لا تفعل) أثبتت عدم جدواها في غرس القيم والمفاهيم التربوية.

٢- **التركيز على مفهوم الفلسفة اللامدرسية** (Deschooling) وهي التي تؤكد الأنشطة الحرة، والبيئة العامة كوسيط من وسائط التربية مع الاعتناء الكبير بالبيئة العامة لتنمية مفهوم المسئولية في نفوس الناشئة نحو البيئة المحيطة التي يعيشون فيها والتطبيق العملي يكون: من خلال

زيارات ميدانية شـهرية خارج المدرسـة لمناطق طبيعية للربط المباشـر بين الناشئة وبيئتهم.

٣- **التركيـز على مفهوم القدوة** (Role model) مـن خلال بوابة الحياة التي تتضمن مهارات متعددة يمكن تطبيقها، ومحاكاتها مثل: الالتزام بالوقت – إدارة الوقت – الأمانة والصدق – حسن الإصغاء – الإتقان في العمل – بر الوالديـن وصلة الأرحام – احترام الرأي المعارض – تأصيل ثوابت الوطنية والولاء للوطن – التسامح ونبذ العنف – الوسطية – المحافظة على الممتلكات العامة – النظافة – العمل التطوعي لخدمة المجتمع – ترشيد الاستهلاك – احترام القوانين وغيرها من المفاهيم الإسلامية التربوية. والتطبيق العملي يكون من خلال أنشطة المسرح المدرسي التربوي، ومن خلال بعض الزيارات الميدانية: مثل زيارة مستشـفى – مركز لذوي الاحتياجات الخاصة – مركز كبار السن – جمعية خيرية – دار الأيتام .

٤- **تأكيـد غرس وتنمية مفهوم العمـل التطوعي** وأهميته خاصة في المرحلة التأسيسية التي يمتص فيها الطفل كل شي، وفيها تتكون أساسيات شخصية الطفل وقدراته، وسـلوكياته، وبالتالي رسـم وتشكيل توجهاته، ومنها تعزيز تفاعلـه الايجابي مـع القضايا الاجتماعيـة والإنسـانية، وتوظيف طاقاته ومهاراته في عمل مفيد، والإسهام بشكل عملي في خدمة مجتمعه، ونهضة وطنـه، وربط ذلك بالأنشـطة والبرامج العملية مثـل تخصيص وقت معين للتطـوع بمهمـة محددة بمعدل مرة إلى مرتين شـهريًا حتى تربط الاطفال والناشئة بواقع الحياة والمهارات العملية بعيدا عن القوالب الجامدة المستمدة من الدروس النظرية، وفي تركيا تجربة فريدة ومتميزة لتفاعل الطالب مع البيئـة المحيطـة، من خلال التعليم فى الهواء الطلـق، وتعتبر هذه الطريقة

فى توصيل المعلومة لطلاب المدارس وتفوق طلابها هى الأفضل، حيث يتم تعليم الأطفال فيها من خلال مدرسة الطبيعة لاكتساب المهارات العملية من البيئة الطبيعية وليس فقط من الدروس النظرية.

٥- **التركيز على دور المدرسة في توجيه الناشئة** من أجل ترشيد، وحسن استخدام تكنولوجيا المعلومات، ووسائل التواصل الاجتماعي الجديدة في إطار القيم الإسلامية، والثوابت الاجتماعية، والوطنية، لربط التعليم بشتى مجالات الحياة لتهيئة الناشئة لمستقبل أفضل ببناء شخصيته الإسلامية، وتوسيع مداركه، وإكسابه مهارات جديدة، وإثراء علاقاته الاجتماعية، وتربية الذوق والحس المرهف لديه في التعامل مع الآخر.

٦- **التأكيد على تأسيس جمعية آباء وأولياء الأمور الفاعلين** وذلك للتفرقة بينه وبين الاجتماع التقليدي الدوري لأولياء الأمور ، وهدف هذه الجمعية المشاركة الفعلية للآباء والأمهات وأولياء الأمور المسئولين عن الطلبة مع مدرسيهم في مختلف الأنشطة التربوية والثقافية وغيرها، ومتابعة كل ما يتعلق بالطلبة.

٧- **تأكيد فاعلية وأهمية المسرح المدرسي التربوي** وكيفية استخدامه في غرس القيم والمفاهيم الإسلامية التربوية من خلال اللقاءات الأسبوعية المنهجة من خلال إلقاء بعض الطلبة الموهوبين للأناشيد التي تحتوي قيمة تربوية (فريق الإنشاد المدرسي)، وكذا التوظيف التربوي لقصص الأطفال الهادفة عن طريق التمثيل علي مسرح المدرسة « فريق التمثيل المدرسي»، وإلقاء الخطب الهادفة بتكوين «فريق الخطابة المدرسي» فالخطابة من أشرف الأعمال التي يقوم بها الفرد في مجتمعه وبها تتم الدعوة إلى الدين الصحيح، والطريق المستقيم، وبذلك يساهم المسرح المدرسي التربوي

بأنشـطة وبرامج عمل مفيدة ومتعددة لأبنائنا تؤهلهم للانخراط الحقيقي في الحياة بإيجابية ووفق الرؤية الإسـلامية وتربية الإبداع لدى أبنائنا من منظور قيمي تربوي إسلامي.

٨- **تعزيـز دور المكتبة المدرسـية** في تأصيل القيم، والمفاهيـم من خلال تربية الأبناء بالقصص، واستنباط المضامين التربوية المستقاة منها، وتبيان فاعلية استخدام قصص الأطفال كمصدر للتغيير الإيجابي، وجدير بالذكر الإشارة إلـى الحملـة الوطنية بدولـة الإمـارات العربية المتحدة تحت شـعار"**قطار المعرفة**" لتشـجيع الأبناء على القراءة، والمطالعة من خلال كتيب على شـكل جواز السـفر الصادر من مدرسـة البحث العلمي بدولة الامارات، يتضمن مجموعـة من التأشـيرات يكتب الطالب فيها اسـم الكتـاب، ومؤلفه، ودار النشـر، وعدد صفحات الكتـاب، وكتابة فكرة في عدة أسـطر عن الكتاب أو القصـة المقروءة، منتهيًا بكتابة أسـماء الكتب والقصـص التي أعجبته، ولماذا، وذلك على أربع مراحل كل مرحلة محددة بعشرين كتابًا لتكون بنهاية المرحلة الرابعة ثمانين كتابًا، وفي النهاية يتم التصفية بين المتسـابقين ويتم تكـريم الفائزين برحلة إلى دولة الإمارات العربيـة المتحدة، وبالفعل قامت بعض المدارس في الكويت بتوزيع هذا الكتيب على الطلبة في بعض المدارس لتعميم التجربة. هذا وتقوم الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت بمساهمة فاعلة لتشـجيع الأطفال على القراءة من خلال إنشاء مكتبة الطفل بمكتبة علوم الوقف، وكذلك إطلاق المسابقة الخاصة بتأليف قصص للأطفال عن الأعمـال التطوعية، ورصد مبالغ نقديـة كبيرة تحفيزًا على تأليف وإعداد المزيد من هذه القصص المفيدة للأطفال والناشـئة وذلك لترسـيخ وتعزيز ثقافة العمل الخيرى، والطوعي فى نفوسهم.

سابعاً: خطوات عملية لترسيخ الثقافة الخيرية والطوعية عبر المراحل التعليمية المختلفة:

١- البداية في مرحلة رياض الأطفال حيث يكون تقبلهم لما يرون ويسمعون كبيرًا، وهنا يُدرّب الطفل أولًا على القيام بشؤونه الشخصية عوضًا عن الاعتماد على غيره، كما ينبغي تأسيس روح المشاركة، والشعور بالآخرين من خلال الألعاب الجماعية، بالإضافة إلى حث الأطفال على منح شيء مما في أيديهم من الحلوى وغيرها لزملائهم.

٢- في المرحلة الابتدائية يتم تدريب الطلاب على العمل التطوعي من خلال المساعدة في غرس الأشجار وسقايتها والعناية بها، ومن خلال تقديم وجبات الطعام للزملاء إن كان هناك وجبات. ومن المعروف أن المدارس في كثير من الدول المتقدمة تعمد إلى تكليف الطلاب بتنظيف الفصول الدراسية والقيام بتوزيع وجبات الطعام على زملائهم بشكل دوري. وكذلك الإسهام في نظافة المدارس والقيام بحملات جمع التبرعات لدعم بعض المشروعات داخل المدرسة وخارجها.

٣- فى المرحلة المتوسطة ضرورة إثراء بعض المناهج بأخبار بعض المتطوعين وبعض المنظمات التطوعية في الداخل والخارج وذكر بعض الإنجازات المهمة، ويجب أن يستمر هذا في كل مراحل التعليم الأساسي، كما أن من المهم توفير الثقافة التحتية للعمل التطوعي، وهي تلك الثقافة التي تحث على فعل الخير وبذل المعروف والتعاون، والتسامح، وتلك الثقافة التي تبغض للناشئة التميز العنصري والعصبية والأنانية والانطواء والعزلة.

٤- في المرحلة الثانوية يمكن حث الطلاب الممتازين على مساعدة الطلاب المتعثرين في دراستهم، ويتم ذلك مجانًا أو في مقابل أجر رمزي، تحت

إشـراف المعلـم، كمـا يتم حـث الطـلاب على الانخـراط في المؤسسـات التطوعيـة القائمـة في البلاد، ويتم تدريب المتطوعـين على أعمال الإغاثة وعلى الأنشـطة الوطنية في مواجهة الكوارث، والأحداث الكبرى الطارئة، بالإضافـة إلى كتابة بحوث عن الخبـرات التطوعية في العالم وبحوث عن المشكلات التي تواجه العمل التطوعي وما شابه ذلك.

٥- فى المرحلة الجامعية تستطيع الجامعات أن تقوم بدور مهم في تعميم ثقافة العمل التطوعي من خلال العديد من الاجراءات والتنظيمات، وعلى سـبيل المثال فإنه يمكن للكليات التي فيها سـنة تحضيرية أن تجعل أداء سـاعات من العمل التطوعي أسبوعيًا جزءًا من المنهج، كما أن بعض الكليات تستطيع أن تشرط للقبول فيها تقديم الطالب لشهادة تثبت أنه تطوع في أداء أعمال تطوعية تنسـجم مع طبيعة تخصصاتها، كما هو الشأن في كليات الشريعة والطـب والاجتماع..الخ، وهـذا معمول به في كثير مـن الجامعات العالمية الكبـرى. المهـم دائمًا هو المصداقيـة، والجدية، والتحلي بـروح التضحية، والعطـاء المجاني بعيدًا عن النمطية، والرتابـة. وأعتقد أن من الحيوي ألا يتسـلم أي طالب أو طالبة الشـهادة الجامعية قبل أن يقدم وثيقة من جهة خيرية أو تطوعية تثبت أنه قضى (٥٠٠) ساعة خدمة[١].

إذن دور المدرسة فى ترسيخ وبناء الثقافة الخيرية يمر بمراحل متعددة تبدأ من مرحلة رياض الأطفال، وتسـتمر حتى المرحلة الجامعية لتثمر لنا الإنسـان الفاعل ذو الثقافة الخيرية.

(١) انظر تفصيلاً: ثقافة العمل الخيري، مرجع سابق، ص٣٩-٤٢، وكذلك ثقافة النهضة، مرجع سابق، ص٩٢.

ثامنًا: مقترحات عامة لترسيخ الثقافة الخيرية فى نفوس الناشئة:

قيـام المدارس بتنظم الكثير من الرحـلات للمنظمات التطوعية والجمعيات الخيرية بغية إطلاع الطلاب على أنشطتها، بل إنها تستطيع وضع جدول لمساهمة الطلاب في بعض أعمال تلك المؤسسـات، ويجب على وزارات التربية والتعليم والجامعات أن تهتم بهذا الأمر اهتمامًا شديدًا من خلال إيجاد تقاليد واضحة وذلك بتدريس الطلاب بعض المقررات التي تعنى بتجربة العمل التطوعي. ومثل هذه المقررات ستدخل فتياتنا وشبابنا فعلاً في عالم التطوع.

صدور قرار من وزارة التربية والتعليم ومن الجهات التعليمية المشـابهة بعدم تسلم الطالب لشهادة المرحلة المتوسطة إلا إذا تقدم بشهادة معتمدة تفيد بتطوعه بمئة سـاعة عمل على الأقل، وعدم تسـلم الطالب لشـهادة المرحلة الثانوية إلا إذا تقدم بشهادة معتمدة تفيد بتطوعه بمئتي ساعة عمل على الأقل خلال مدة دراسته.

إبرام ما يشـبه عقود الشراكة بين المدارس ودور الملاحظة الاجتماعية ودور رعاية الأيتام، وما شـاكلها من المؤسسـات التي تقـدم الخدمة للأطفال، حيث يتم تدريب المتطوعين من طلاب المدارس على القيام ببعض الأنشطة التعليمية والترفيهية والرياضية مع أطفال تلك المؤسسات، والهدف تقديم الدعم المعنوي لهـم والعمل على دمجهم في المجتمع وتعويضهـم عن بعض ما فقدوه من نعمة العيش في الأسرة.

تاسعًا: الدور المحورى للمعلم التربوى فى التربية والتعليم وترسيخ الثقافة الخيرية:

يحاول بعض المعلمين إقناع أنفسهم بأنهم معلمون وحسب، وأن تربية الجيل

ليست من مهامهم، وهم بهذه القناعة، يعفون أنفسهم من العمل على أن يكونوا قـدوة لطلابهم كما يعفونها من أعبـاء الامتثال لما يلقنونه لهم من قيم، ومبادئ وآداب، لكن من الملاحظ أن الطالب لا يستطيع أن ينظر إلى معلمه إلا على أنه معلم ومرب ومرشد في آن واحد.

ويعتبـر ضعـف أداء المعلم مشـكلة من المشـكلات الكبيرة التـي تعاني منها معظـم الدول فـي أرجاء عالمنا العربي والإسـلامي حيـث إن التعليم الضعيف يفسـد أخلاق الطلاب، ويقتل تطلعاتهم وطموحاتهـم، ويجعل ولاءهم لبلادهم شـبه معـدوم، ونحن نعـرف أن معظم المدارس الحكومية لا تقـدم تعليمًا راقيًا ومعاصرًا بسبب بطء تجاوبها مع المتغيرات، وجمود نظمها، وضعف إمكاناتها، أما المدارس الأهلية، فبعضها يقدم تعليمًا جيدًا ولكن تكاليفها فوق طاقة معظم الأهالي، وبعضها يحابي الطلاب على حسـاب المعلم، فلا يشعر المعلم بالرضا، ولا يتم توجيه الطالب نحو ما فيه خيره ومصلحته.

ولذلك فإن (المعلم) عنصر أساسى في المدرسة، والعملية التعليمية التربوية، ومهمته كبيرة وشـاقة، وعظيمة، ليسـت في نقل المعلومات وحشوها في أذهان الطلاب، وليست في تعليم المهارات، وإعطاء الخبرات فقط ، بل مهمته الأولى تحقيق التواصل الإنسـاني، وإبقاء النسـق الحي الذي يميز حياة الإنسـان عن غيره، وهي أيضًا تنمية الروح الإنسانية الحقيقية في الناشئة، وتربية كينونتهم مجتمعـة وفق الفطرة السـوية، وتغذية هذه الكينونة بذلك النسـق الحي الذي يضـم كل عناصـر التربية والتعليم: مـن قيم، وأخلاق، ومعامـلات، ومعلومات وخبـرات، ومهارات، ومن خلال المشـاركة الحية مع الطـلاب والمجتمع والبيئة المحيطـة به، هذه المشـاركة التي توقظ في نفس الناشـئ حـب النمو والكمال،

والتزود بالخبرات، وتحثه على استخدام طاقاته الفكرية والروحية والجسدية للبحث والتفكير والتعاون، وارتياد الآفاق المختلفة في الحياة، وتقديم الجديد والمفيد للحياة الإنسانية، عملًا بتوجيه رب العالمين فى قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾[1].

وأوصى الكثير من أسلافنا باختيار المعلم أو المربي - كما أطلقوا عليه - ومما قالوه في ذلك: (لا تعلموا أولادكم إلا عند رجل حسن الدين، لأن دين الصبي على دين معلمه)[2].

وحددوا له عددًا من الصفات مثل: الإخلاص، والتقوى، والشعور بالمسؤولية، والحلم، والعدل، والرفق بالأطفال.وأن يكون عاقلًا ذا دين، بصيرًا برياضة الأخلاق، حاذقًا، وقورًا، رزينًا، بعيدًا عن الخفة والسخف، قليل التبذل والاسترسال بحضرة الصبي، غير تقليدي ولا جامد، بل حُلوا لبيبًا، ذا مروءة ونظافة ونزاهة، وعليه أن يرغب طلابه في العلم، ويحثهم على طلبه والإقبال عليه، وأن يحب لطالبه ما يحبه لنفسه، وأن يحرص على تفهمه وتعليمه ببذل جهده وتقريب المعنى له من غير إكثار لا يحتمله ذهنه، أو بسط لا يضبطه حفظ، وأن لا يظهر للطلبة تفضيل بعضهم على بعض عنده في مودة وأن يراقب أحوال الطلبة في آدابهم وأخلاقهم.

وقد أشار القرآن الكريم إلى أهمية دور المعلمين من الأنبياء وأتباعهم وإلى أن وظيفتهم الأساسية دراسة العلم الإلهي وتعليمه وذلك في سورة آل عمران:﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن

(١) سورة يونس، آية ١٤.
(٢) المذهب التربوي عند ابن سحنون (٦٧).

دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمۡ تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمۡ تَدۡرُسُونَ ﴾[1].

وأشـار جل جلاله إلى أن من أهم وظائف الرسـول ﷺ تعليم الناس الكتاب والحكمة وتزكية الناس أي تنمية نفوسهم وتطهيرها بقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَٱبۡعَثۡ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُزَكِّيهِمۡۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾[2].

وقد بلغ من شرف مهنة التعليم أن جعلها الله من جملة المهمات التي كلف بها الرسـول ﷺ، قال تعالـى: ﴿لَقَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ بَعَثَ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبۡلُ لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ﴾[3].

وكمـا يتضـح مـن الآيات السـابقة أن مـن أهم وظائـف المربـي الفعال ما يأتي[4]:

- **التزكية**:أي التنمية، والتطهير، والسـمو بالنفس إلى بارئها، وإبعادها عن الشر والمحافظة على فطرتها.
- **التعليم**: أي نقل المعلومات والعقائد إلى عقول المتعلمين وقلوبهم ليطبقوها في سلوكهم وحياتهم.

فالمعلم وفقًا للآيات الكريمة تؤكد أن وظيفة المعلم هنا ليست نقل المعلومات، ولكن تحويل هذه المعلومات إلى مهارات لماذا ؟ لأن ناقل المعلومة يؤثر في العقل، ومحول المعلومة إلى مهارة يؤثر في العقل والقلب، وأما المربي فهو يؤثر أضعاف

(١) سورة آل عمران ، آية ٧٩.
(٢) سورة البقرة، آية ١٢٩.
(٣) سورة آل عمران، آية ١٦٤.
(٤) أصول التربية الإسلامية وأساليبها، عبدالرحمن النحلاوي، مرجع سابق، ص١٣٩-١٤٠.

كل مـن ناقل المعلومة، ومحـول المعلومة وهذا ما أراده المولى عز وجل من المعلم أن يكون مُعلمًا مربياً بالقدوة وبالمهارات، والسـلوكيات التربوية الإيجابية وليس معلمًا ناقلا للمعلومة فقط.

والمعلم في الإسلام، يقوم بوظيفته التي هي جزء من وظيفة الرسل والعلماء، ولهـذا كان يحـرص على الإخـلاص، والصدق، وبذل الطاقة فـي تربية طلابه وتعليمهـم، بدافع إسـلامي نبيـل، نابع من الشـعور بالمسـؤولية أمام الله ﷻ والقيام بالواجب بجد وأمانة.

عاشـرًا: أهم السـمات التي ينبغـي أن تتوافر في المعلم القادر على نشـر الثقافة الخيرية:

من أهم هذه السمات:

١- **الإخلاص:** أن يكون المعلم مخلصًا، أي لا يقصد بعمله التربوي وسـعة علمه وإطلاعه إلا مرضاة الله، والوصول إلى الحق، وإحقاق الحق أي نشـره في عقول الناشئين وجعلهم أتباعًا له.

٢- **الصبـر:** أن يكـون المعلم صبـورًا على معاناة التعليم وتقريـب المعلومات إلى أذهان الطلاب والتنويع في الأساليب، والمهارات التي يقدمها للطلاب، فلا يتعجـل نتائـج عمله قبل نضـج المعلومات في نفس الناشـئ، نضجًا تصبح معـه قابلة للتطبيق العملي، وقبل تطوير السـلوك، وقبل أن تكتمل القناعة عند الطلاب وتتحمس نفوسهم وعواطفهم لتحقيق ما يتعلمونه في حياتهم ومجتمعهم، فتنهض بهم أمتهم.

٣- **الصدق:** أن يكون صادقًا فيما يدعو إليه، وعلامة الصدق أن يطبقه على نفسه، فإذا طابق علمه عمله اتبعه الطلاب وقلدوه في كل من أقواله وأفعاله، أما

إذا خالف عمله علمه، فإن طلابه يشعرون بعدم عزمه على تحقيق ما يقول، أو بعدم إيمانه بما يقول، أو بعدم جدية أقواله .وقد عاتب الله المؤمنين على عدم صدقهم فيما يقولون بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ﴾ (١).

وعدم صدق المربي، قد يعلم الرياء للطلاب، بدون أن يشعر بذلك، لأن الطلاب وخاصة الناشئين منهم يتأثرون بسلوك معلمهم كما يتأثرون بكلامه فهو قدوتهم في كل ما يقول ويعمل. فهو بعدم الصدق قد يسئ إلى نفوس طلابه، وينحط بها بدلا من أن يزكيها وينهض بأخلاقهم.

٤- **دائم التزود بالعلم والمعرفة:** بمعنى أن يكون على نصيب وافر من المعرفة بالعلم الذي يدرسه، من علوم إسلامية شرعية أو تاريخ أو جغرافيا أو لغة أو علوم كونية طبيعية أو علوم رياضية، لأن تعليم العلم وتبسيطه للناشئين لا يأتي إلا بعد التعمق في فهمه، فيجب على المعلم المسلم أن يكون على سعة من العلم وقوة وعمق في الفهم لكي يكسب احترام طلابه، وثقتهم به وحتى يفيدهم الفائدة المرجوة، ولأن كثرة الأخطاء العلمية عند المعلم تقلل من ثقة الطلاب بمعلمهم، وتؤدي إلى استهتارهم به وبما يدعو إليه من الفهم والإتقان العلمي، والحفظ، والتطبيق، وقد يؤدي ذلك إلى شك الطلاب بما يعلمهم إياه، فلا يستفيدون منه شيئًا.

٥- **القدرة على تنويع أساليب التعليم:** ومتقنًا لهذه الأساليب، عارفًا بالأسلوب الذي يصلح لكل موقف من مواقف التدريس ومواده، فلا يكفي الإتقان العلمي، حيث لا يملك كل معلم القدرة على تبسيط معلوماته ونقلها إلى

(١) سورة الصف، آية ٢-٣.

عقـول الناشـئين، فذلك يحتـاج إلى خبرة ومران وحسـن تدريـب، واتباع أساليب مدونة في علم أصول التدريس.

٦- **أن يكون قادرًا على الضبط والسيطرة على الطلاب:** حازما، يضع الأمور في مواضيعها، فلا يشتد حيث ينبغي التساهل ولا يتساهل حيث تجب الشدة، وهـذه مـن صفات القائد، فهو قائد الفصل وبـه يقتدي الطلاب ويأتمرون بأمره.

٧- **أن يكـون محبوبًـا من الطـلاب:** رحيمًا بهم من غير تفريـط، حريصًا على مصلحتهم، يسـامحهم أحيانا دون أن يترك لهم مجالا للشطط، والتراخي، وأن يكون عارفًا بأسـاليب العبث، والشغب عند بعض الطلاب، متنبها لكل حركات الطلاب ومقاصدهم.

٨- **أن يكون دارسًا لنفسية الطلاب:** في المرحلة التي يدرسها، حتى يعاملهم على قدر عقولهم واسـتعداداتهم النفسية، عملا بقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "خاطبوا الناس بما يعلمون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله".

٩- **أن يكـون واعيًا للمؤثرات والاتجاهـات العالمية:** وما تتركه في نفوس الجيل مـن أثـر علـى معتقداتهم،وأسـاليب تفكيرهـم، فاهمًـا لمشـكلات الحياة المعاصرة، وعلاج الإسـلام لها، مرنًا كيسًا، يستمع لكل اعتراضات الطلاب واستفساراتهم وشكوكهم، فيتتبع أسبابها ويعالجها بحكمة وروية.

١٠- **أن يكـون عادلًا بـين طلابه لا يميل إلى فئة منهـم:** ولا يفضل أحدًا على أحد إلا بالحق، وبما يستحق كل طالب حسب عمله ومواهبه، فقد أمر الله ﷻ رسـوله ﷺ وهو قدوة المعلمين بالعدل [1]. قال تعالى: ﴿ فَلِذَٰلِكَ فَٱدۡعُۖ

(١) أصول التربية الإسلامية وأساليبها، عبدالرحمن النحلاوي، مرجع سابق، ص ١٤١-١٤٢.

وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ ۖ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ ۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ۖ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ۖ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ ۖ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ۖ ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا ۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ﴾ (١). وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (٢).

إن المعلم الناجح يجب أن يظل في موقع متوسط، أو وسط بالنسبة لطلابه بحيث لا ينحاز إلى فئة ولا يناصر جماعة ضد أخرى مهما كانت الأسباب.

١١- **أن يتخلى عن جزء من الدور التقليدي:** الذي تعود المعلمون أن يقوموا به في الفصل، وهو المتحدث والموجه، والمنظم الذي لا يرى في الطلاب إلا مجرد أجهزة استقبال واستماع فقط، وهذا الدور التقليدي والمحدود للمعلم الذي يحد من قدرات الطلاب أنفسهم يجب أن يتغير إلى دور آخر، دور المستمع للطلاب والتفهم لأفكارهم، والمشجع لهم.

هذه بعض الصفات التي ينبغي أن تتوافر في المعلم الناجح أو الفعال، وبصفة عامة فإنه لا ينتظر أن تجد كل هده الصفات جميعها متمثلة في معلم بذاته لأن الكمال غاية لا تدرك وإنما هو لله وحده، ولكن وجود عدد منها في شخصية المعلم كفيل بأن يجعل المنظومة في ارتقاء.

وخلاصة القول إن المعلم عبارة عن مجموعة سمات، فإذا تأملنا الدراسات والبحوث التي تناولت شخصية المعلم وصفاته نجد قائمة مطولة من الصفات

(١) سورة الشورى، آية ١٥.
(٢) سورة المائدة، آية ٨.

التي يندر وجودها بين البشر، فهناك السمات العقلية، والنفسية، والبدنية والاجتماعية، والمهنية، ولكن مهما توافرت من سمات في المعلم فلن يكون لها قيمة في حد ذاتها إلا بمقدار ما تثمر في أداء العمل وإنجازه وإشاعة الأجواء التربوية الإسلامية في المحيط المدرسي وفي نفس الناشئ المسلم.

إن المعلم بغض النظر عن تخصصه مطالب بأن يرعى هذه القيم لأن مجتمعه جعله مؤتمنا عليها، ويعمل على ترسيخ هذه القيم في سلوك الطلاب وتصرفاتهم ولن يكون مجديًا، إلا إذا كان المعلم قدوة عملية في التمسك بهده القيم والحفاظ عليها، ويقتدي بالأسلاف والتابعين الذين كانت غاية التربية والتعليم في عهدهم هي القرب من الله ﷻ وحيازة العلوم وليس الرياسة، والمباهاة، والمنافسة، وكذا الاهتمام بأخلاق التلاميذ، والاهتمام بعقولهم، وتربيتهم على الاجتهاد والنظر، لا مجرد التقليد والتسليم.

إذن المعلم يعتبر قدوة ونموذجًا دينيًا وأخلاقيًا من جهة، ومصدرًا أساسيًا لتحليل المعلومات، وتعميق الاتجاهات، وتأكيد المهارات وترسيخ الثقافة الخيرية من جهة آخرى.

وبما أن المعلم المربي أحد أهم مكونات العملية التعليمية، وركائزها، وخير من يؤثر في الأجيال على اختلافها، فإذا صلح المعلم صلح طلابه، وبالتالي المخرجات التعليمية، ولهذا كان من الضروري تنمية القدرات، والمهارات التخصصية والثقافية لهذا المعلم ورفع مستواه المهني والمادي ومكانته الاجتماعية ليؤدي الدور المنوط به على أكمل وجه[1].

(١) انظر دور المعلم، د. صالح الراشد، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تهيئة الأجواء التربوية لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، المحور الثالث، اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، الديوان الأميري، ذو القعدة، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

سئل أحد الخبراء اليابانيين عن السر في تحقيق التطور المذهل في المنظومة التربويــة اليابانيــة فأجاب بفخر:السـر يكمن في أن المعلم فــي اليابان له أجر وزيــر وحصانــة برلماني، فلمــاذا لا يكون معلم الأجيال في بيئتنا الإســلامية له مكانــة وتقديــر لا تقل عن هذا المعلــم الياباني. وتجدر الإشــارة إلى أهمية ما قامــت به دولة الكويت في شــأن الاهتمام بالمعلم فــي الآونة الأخيرة عن طريق إقــرار مجموعة من الحقوق المالية تقديرًا منهــا بأهميته وفاعليته كمرتكز من مرتكزات المنظومة التربوية.

حادي عشر: الدور الإسلامي التربوي للمعلم المربي:

المعلم في الإســلام، يقوم بوظيفته التي هي جزء من وظيفة الرسل والعلماء، ولهــذا كان يحرص علــى الإخلاص، والصدق، وبذل الطاقــة في تربية طلابه، وتعليمهم، بدافع إســلامي نبيل، نابع من الشــعور بالمسؤولية أمام الله عز وجل والقيام بالواجب بجد وأمانة، ويتمثل دوره الإسلامي التربوي في الآتي:

١- **إيضاح مميزات الشريعة الإســلامية، وفضائلها على البشرية، وأنها المنهج الــذي ارتضاه الله للجميع يقول تعالــى:** ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا۟ بِٱلْأَزْلَٰمِ ۚ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ ۗ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ۚ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ ۙ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (١).

(١) سورة المائدة، آية ٣.

٢- تأكيد أن الشريعة والاحتكام إليها من الإيمان الواجب بالله والرسول، لأنها تحقق معنى العبودية والانقياد لله تعالى: قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (١).

٣- تعميق الوعي بان الشريعة هدفها مصلحة البشر في تحقيق معني الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يقول تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ (٢).

٤- تعميق الوعي بان الدين يحث على التفكير والنظر، والتأمل وهذا نوع من العبادات. قال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓاْ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ﴾ (٣). وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِى ٱلْءَايَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾(٤).

٥- التشويق إلى معرفة أسرار وحكم الشريعة بالاطلاع على الكتب، والرسائل في هذا المجال.

٦- الترغيب في الارتباط بالقرآن الكريم قراءة، وحفظًا وفهمًا.

٧- الترغيب بمطالعة، وحفظ أحاديث الرسول ﷺ.

٨- ترسيخ السلوك الإسلامي وغرس المفاهيم الإسلامية لتهذيب نفوس الناشئة.

٩- تطبيق الشريعة حماية لأنظمة الحياة من العبث سواء من الحاكم أم المحكوم فمصادرها معلومة وهي القرآن، والسنة، والإجماع، والقياس

(١) سورة الذاريات، آية ٥٦.
(٢) سورة آل عمران، آية ١٠٤.
(٣) سورة ق، آية ٦.
(٤) سورة يونس، آية ١٠١.

وغيرهـا من المصادر التي قـال بها علماء الأمة، فالمعلـم التربوي علاقته بالحاكـم تكون من خلال تقـديم النصح، والمشـورة، وبالمحكوم عن طريق التربية، والتوجيه والمتابعة المستمرة.

رسـالة المعلم المربي ليسـت وقتية ولا قائمة على المصالح الشـخصية وإنما هـي مسـئولية وأمانة عظيمة يحتسـب فيها الأجر من الله: قـال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾[1] .

ثاني عشر: دور المؤسسات الخيرية فى بناء الانسان الفاعل:

تسـتطيع المؤسسـات الخيرية عمل الكثير على صعيد ترسـيخ ثقافه العمل الخيـري، وأن الرؤية الأساسـية التـي ينبغي أن تنطلق منهـا جهودها فى هذا الشأن هي: (إذا أردت أن تكون قويًا، فاعمل على تقوية البيئة التي تعمل فيها)، والمؤسسـات والجمعيات الخيرية ستجد نفسـها فى مأزق بشري ومالي إذا لم تخصص جزءًا من مواردها وجهودها لجعل الناس يؤمنون برسالتها، ويتفهمون الـدور الذي تقوم به في خدمة المجتمع، ولاسـيما أن هذه المؤسسـات موجودة ومنظمة، ولها قبول اجتماعي جيد.

ولعل المهام الاساسية للجمعيات الخيرية تتمثل في الآتي:

١) رسم وتمليك أفراد المجتمع، والشرائح المستهدفة صورة ذهنية إيجابية عنها لتكسب ثقتهم وتعاطفهم، ولعل ما يمكن أن تقوم به على هذا الصعيد:

أ. إجتـذاب الكفـاءات الإداريـة المتميـزة التي فـي مقدورهـا إدارة أعمال المؤسسـات وبلورة خطـط تطويرية طموحة، ومن الواضـح أن كثيرًا من

(١) سورة الأنعام، آية ١٦٢-١٦٣.

الجمعيات الخيرية، تسلك، المسلك المضاد، فهي بسبب خوفها من العجز المالي وخوفها من التوسع في الإنفاق على الشؤون الإدارية توظف الأقل كفاءة وخبرة لأنهم الأقل أجورًا ومرتبات، وهذا فى الحقيقة غير إيجابي، فالعمل الخيري ينبغي أن يقوم أساسًا على عقلية السعة، والثقة بأن خزائن الله تعالى ملأى بالخيرات والمنح الجسام، ثم إن الموظف الكفء والقائد المثالي يجلبان من المال للمؤسسة التي يعملان فيها أكثر يكثير مما يأخذانه منها على ما هو مشهود وملموس. ولا بد لموظفي العمل الخيري من الشعور بالاستقرار الوظيفي وبشئ من الارتياح المالي حتى يتمكنوا من إنجاز أعمالهم على نحو متفوق، وحتى يستمروا في مؤسساتهم.

ب. تحتاج الجمعيات الخيرية إلى التنظيم الداخلى الحديث، والمتطور، فهذا مما يزيد الثقة بها، وأهم ما يحتاج إلى تنظيم؛ الشأن المالي، حيث ينبغي أن تحتفظ كل مؤسسة خيرية، وتطوعية بقيود مالية مفصلة وشفافة لكل مواردها، وكل مصروفاتها، لأنها لا تعرف متى تسأل عن شيء من هذا وذاك، ثم إن الاحتفاظ بالقيود المالية على النحو المطلوب يحميها من إساءة بعض من قد يكونون عاملين لديها.

ج. رعاية العلاقات مع العملاء والزبائن وأثرها في بناء الصورة الذهنية، وهم هنا فريقان من الناس: المانحون (الداعمون)، والذين يتلقون الخدمة، وأن العلاقة الجيدة تقوم دائمًا على الصدق، والأمانة، والدقة والمتابعة. إن تعليمات المانح واجبة التنفيذ مثل شروط الواقف، ومن الضروري الالتزام الحرفي بها، كما أن من المهم التواصل معه على نحو دوري وفعال إلى حين الانتهاء من المشروع، الذي موله. أما متلقوا الخدمة

فينبغي أن يشعروا بأنهم يتلقون الخدمة بطريقة راقية تلبي طموحاتهم، وتوقعاتهم، وتحافظ في الوقت نفسه على كرامتهم، وقد خطا بعض من المؤسسات الخيرية خطوات رائعة على هذا الصعيد وذاك، لكن لازال كثير منها يتواصل مع الفريقين بطرق قديمة ومترهلة.

٢) تدريب من يرغب من خريجي أقسام الشريعة وعلم النفس والاجتماع على نحو خاص على تقديم الاستشارات الاجتماعية، ففي كل مجتمع من مجتمعاتنا مئات الألوف من الرجال والنساء الحائرين في معالجة مشكلاتهم الأسرية والتعامل مع أبنائهم وأعتقد أنه ينبغي أن يكون في كل مدينة كبرى جمعية تقدم (دبلومًا) معتمدًا في الإرشاد الأسرى، ويكون بعد ذلك على الجمعيات تهيئة الأمكنة وطرق استقبال الاستشارات، ومع أن هذا صار موجودًا اليوم ولكن على نطاق ضيق جدًا.

٣) عقد الشراكات مع الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص على الصعيد الداخلي إلى جانب المؤسسات الخيرية العالمية على الصعيد الخارجى، وعقد الشراكات يعني تنسيق الجهود الخيرية من أجل الارتقاء بالمجتمع، ويعني إيجاد الكثير من الأطر المساعدة على ممارسة العمل الخيري، وهذا يعني زيادة ترسيخ ثقافة العمل الخيري بما يتيحه من احتكاك مع الناس، وتعويدهم على فعل الخير [١].

إن عقد الشراكة يتيح للجمعيات الخيرية أن تستفيد إلى جانب ما ذكرناه من مستوى الإدارة المتطورة لدى القطاع الأهلي ويجعلها تستفيد من كل إيجابيات الانفتاح على الآخرين في الداخل والخارج، كما أنها تستطيع

(١) ثقافة العمل الخيري، كيف نرسخها وكيف نعممها، أ.د. عبدالكريم بكار، مرجع سابق، ص٤٩-٥٢.

عقد شـراكات مع جهات داعمة لأنشطتها مثل المطاعم الكبرى التي يمكن أن تقدم وجبات خفيفة بسعر التكلفة لمجموعات المتطوعين، وعقد شراكات مـع شـركات النقل والفنـادق ومؤسسـات تجهيز الحفـلات والمهرجانات، وعقد شـراكات مع مراكز التدريب التابعة للجهات الحكومية والمؤسسـات الأهليـة كي تقدم التدريب للعاملين في المؤسسـات الخيرية، وأولئك الذين يجـري إعدادهم للتعـاون معها والانخراط في أنشـطتها، وينبغي أن يكون إلـى جانب كل هذا عقود شـراكة مع الشـركات الناجحة كـي تقدم الدعم والمشـورة الإدارية، والإعلامية، والتسـويقية من خـلال خبراتها، وأدواتها، وعقود شـراكة كذلك مع من يسمون (نجوم ورموز المجتمع) من علماء كبار ورياضيين ورجال أعمال وشـخصيات عامة ذات شـهرة واسـعة، حيث إن مشـاركة هؤلاء في أنشـطة المؤسسـات الخيرية والتطوعية تمنحها الثقة والجاذبيـة، وهي في أمس الحاجة إليهما، كما أنها تجعل المعجبين بأولئك النجوم يؤازرون القائمين على العمل الخيري والتطوعي.

٤) إن ترسـيخ ثقافـة العمل الخيـري، وتعميمها، يتطلب من مؤسسـات العمل الخيـري الحضـور بكثافة في مجال يتصل اتصالاً وثيقاً بأعداد غفيرة من الجمهور، ويوفر لها شـهرة واسـعة، وتلاحما مجتمعيا كبيرا، وهذا المجال هو مجال التعليم والتثقيف والتدريب، وأن في إمكان المؤسسات الخيرية أن تقوم في هذا المجال بالآتي[1]:

أ. الإيمـان بـأن تثقيف الإنسـان وتعليمه تعليمًا جيـدًا لا يقلان أهمية عن إطعامه وإكسـائه بل إنهمـا أهم، لأن التعليم يغير في شـخصية المتعلم،

(١) ثقافة العمل الخيري،كيف نرسخها وكيف نعممها،أ.د. عبدالكريم بكار، مرجع سابق، ص٥٤.

وينقله من إنسان يتلقى المعونة إلى إنسان يقدم المعونة.

ب. أن تخصص كل جمعية خيرية ٢٠٪ من مواردها للإنفاق على ابتعاث الطلاب النابهين من أبناء الفقراء وعلى تمويل تعليمهم داخل البلاد، إلى جانب تشييد المؤسسات التعليمية ورعاية الأنشطة التعليمية المختلفة.

ج. إنشاء مشروع وطني للقراءة يتم من خلاله تبني برامج للتحفيز على القراءة وإتاحتها للصغار والكبار من خلال إنشاء (زوايا القراءة) في الأحياء، ومن خلال تأليف سلاسل كتب لتبسيط المعرفة، وأخرى مشتملة على قصص وحكايات للأطفال، ويتم من خلال كل ذلك تثقيف الجمهور بأهمية العمل الخيري والتطوعي بالإضافة إلى إيجاد سبل للتواصل من أجل الانخراط في الأعمال الخيرية.

د. إنشاء ورش عمل لتدريب الشباب على الكتابة الصحفية والإبداعية والأدبية وعلى تحرير الكتب، وما شاكل ذلك مما يتيح لأعداد كبيرة من الشباب دخول عالم صناعة المعرفة، حيث إن الجهات التي تقدم مثل هذه المهارات شبه معدومة، ونحن نقول دائما: إن العمل الخيري والتطوعي هو صيغ لسد الثغرات والاستدراك على قصور الجهود والنظم والاهتمام بالأمور التي لا يهتم بها أحد.

هـ. العمل بجد على إنشاء المؤسسات التعليمية الخيرية واللاربحية ابتداء برياض الأطفال وانتهاء بالجامعة، والحقيقة أن التعليم الحكومي يشكو في معظم أنحاء الوطن العربي من الجمود والضعف وتقادم الأسلوب في الإدارة والتدريس، أما التعليم الأهلي فإن شكواه الأساسية من أمرين [1]:

(١) المرجع السابق، ص٥٥.

الأول: إرتفاع رسوم تكاليفه بالنسبة إلى معظم الناس. والثاني: سيطرة النزعة التجارية، وأن من المناسب جدا أن تدرس المؤسسات التعليمية اللاربحية العديد من المواد التي تعزز ثقافة العمل الخيري لدى طلابها، بالإضافة إلى إنشاء برامج تدريبية على الأعمال التطوعية، مع عقد شراكات يتم بمقتضاها إسهام الطلاب على نحو فعال في تنفيذ برامج الجمعيات الخيرية والتطوعية مع الحرص على عدم الوقوع في المشكلات التي وقع فيها التعليم الحكومي والأهلي، وأن من المهم دائمًا أن يكون لتلك المؤسسات أصول وقفية لتأمين مصروفاتها التشغيلية.

٥. الاستثمار فى التخصص، لأن النجاح الباهر لا يكون من غير تركيز، والتركيز مضاد للتشتت، والذي يعنى تقديم الكثير من الخدمات التي ليس لديها أي رابط، وقد أفادت إحدى الدراسات أن نحوًا من (٥٪) من المؤسسات والجمعيات الخيرية فقط تقوم بممارسة نشاط واحد، كما أفادت أن نحواً من (٧٥٪) تمارس من ثلاثة إلى خمسة أنشطة، ويمكن إرجاع هذه الظاهرة إلى أمرين أساسين[1]:

الأول: عدم إدراك كثير من القائمين على العمل الخيري للمنافع والميزات التي تعود عليهم من وراء الاقتصار على نشاط خيري واحد. الثاني: عدم تحمس المتبرعين لتمويل بعض الأنشطة والمشروعات، ورغبتهم الملحة في تمويل أنشطة بعينها، وهذا جعل المؤسسات الخيرية تنوع في أنشطتها حتى تحصل على المال، وتؤمن ما تحتاج إليه من مصروفات إدارية وتشغيلية ثابته، وهذا مفهوم وواضح في مجتمعات مازال العمل الخيري فيها يعمل على سد

(١) ثقافة العمل الخيري،كيف نرسخها وكيف نعممها،أ.د. عبدالكريم بكار، مرجع سابق ، ص٥٦.

الحاجات الأساسية: المأكل والملبس والمسكن والعلاج، لكن من المهم جدًا أن يستهدف العمل الخيري في العالم الإسلامي، التنوع في أنشطته لتشمل كل جوانب الحياة الجوهري منها والكمالي حتى الترفيهي مع العمل على أن تهتم كل مؤسسة بنشاط واحد أو اثنين بينهما علاقة قوية، وأنا اعتقد أن المجتمعات الإسلامية آخذة في النهوض الحضاري، وهي ستكتشف على سبيل التدرج أهمية الأنشطة، والخدمة المتصلة بارتقاء الجانب العقلي، والروحي والأخلاقي لديها، وأن علينا أن نرعى ذلك الوعي، ونساعده على الرسوخ.

ولعل من الأمور التي نحتاج إليها في سياق التنوع والشمول مايأتي:

- مؤسسات خيرية، مهمتها تمويل المشروعات الصغيرة، وتقديم المساندة لأشخاص يريدون عمل شيء يتقوتون منه لكن ينقصهم مبالغ ضئيلة من المال، فقد نحل مشكلة فقير من خلال تمليكه شبكة أو قاربًا صغيرًا للصيد، وأحيانا نستطيع حل مشكلة أسرة من خلال تدريب الأم على الخياطة وتمليكها ماكينة تستخدمها في ذلك، وقد نساعد على حل أزمة أسرة من خلال تمليكها بقرة أو ثلاث نعاج، أو عشرة دجاجات، وبعض الأسر في حاجة إلى البذور أو الأسمدة حتى تنطلق عجلة الإنتاج لديها، وتستغني بالتالي عن مساعدة الآخرين، إذن نحن في حاجة في كل قطر إسلامي إلى مؤسسات مهمتها الأساسية تمويل المشروعات الصغيرة، والحقيقة أن الصحابة – رضوان الله عليهم – هم أول من أسس لفكرة المعونات الصغيرة من خلال التصدق بالتمرة والتمرتين ومن خلال ما نقل عنهم من المبادرة إلى وقف الأشياء ذات الثمن الزهيد، فقد وقف بعضهم الغربال وبعضهم المنخل وبعضهم الفأس والمسحاة، ووقفت بعض الصحابيات الذهب المشغول كي

تلبسه المرأة الفقيرة في عرس أو فرح، ثم تعيده وقد روي أن ذلك كان يشكل اتجاهًا عامًا لديهم حتى قال أحد الرواة لم يبق أحد من الصحابة يستطيع أن يوقف شيئًا إلا وقف، ونحن في أمس الحاجة إلى هذا اليوم.

- يشكل (القرض الحسن)[1] مصدرًا مهمًا في سياق مساعدة العناصر الضعيفة في المجتمع، وقد أخرج أحمد وغيره أن رسول الله ﷺ قال: (إن السلف يجري مجرى شطر الصدقة)[2] فإذا أقرض المسلم مسلمًا ألفًا، فكأنه تصدق بخمسمائة وهذا شيء عظيم جدًا.

لدى كثير من الناس أموال فائقة مودعة في البنوك، ولا يستفيدون منها أي شيء، وليس لديهم رغبة في استثمارها، إلى جانب هؤلاء لدينا أعداد كبيرة من الشباب والشابات وأرباب الأسر الذين لديهم أفكار استثمارية ممتازة لكنهم لا يجدون التمويل، واعتقد[3] أن مهمة مؤسسات القرض الحسن توفير صيغ تمكن من استخدام تلك الأموال في تمويل مشروعات الفقراء مع توفير ضمانات فعالة لتسديد ما تم اقتراضه، ويمكن الاستفادة من تجربة (بنك الفقراء) الذي أسسه د. محمد يونس في بنغلادش للإقراض فهى تجربة قريبة من القرض الحسن ، لكنها كانت بفوائد صريحة ، حيث استفاد مئات الألوف من البنغاليين، من قروض ذلك البنك وتحولوا إلى منتجين ينفقون على أنفسهم ويمدون يد العون إلى غيرهم، وقد تم نسخ تلك التجربة في عدد من الدول العربية حيث سجلت الكثير من النجاحات، ونأمل أن يكون لدينا في

(١) ثقافة العمل الخيري، كيف نرسخها وكيف نعممها، أ. د. عبدالكريم بكار، مرجع سابق ، ص٥٨.
(٢) أخرجه أحمد في المسند: ٧/٢٦، ح (٣٩١١) وحسَّن الشيخ شعيب إسناده. وابن أبي شيبة في المصنف: ح (٣٨٧).
(٣) ثقافة العمل الخيرى كيف نعممها، كيف نرسخها، أ. د. عبد الكريم بكار، مرجع سابق، ص ٥٩.

كل مدينة إسلامية مؤسسة لتنظيم شؤون القرض الحسن، وتنشيطه وجعله جزءًا من ثقافة المسلم العادي.

- تقع على الجمعيات الخيرية مسؤولية أساسية فى نشر ثقافة العمل الخيري، ومن المهم أن تهتم الجمعيات الخيرية بالإعلان عن نفسها، ولكن الإعلان عمل احترافي بالغ الدقة ويحتاج النجاح فيه إلى كوادر مدربة وإلى أموال باهظة، وقد يكون من العسير أن تتمكن كل مؤسسة خيرية، أو تطوعية من القيام بذلك على نحو جيد، ولهذا فإنه من المهم أن يكون في كل قطر اسلامي مؤسسة خيرية تتولى التعريف بالمؤسسات الخيرية في ذلك القطر على مستوى البنية والتخصص، والطموحات، والمشروعات، والإنجازات، والحاجات، ويمكنها أن تجعل من نفسها مركزًا وأداة للربط بين المتبرعين والمانحين من جهة، وبين الجمعيات الخيرية من جهة أخرى[1].

إن الناس يبحثون عن الجهة الخيرية التي يمكن أن يثقوا بها، ويحتاجون إلى معرفة ما في بلادهم من مشروعات خيرية تلائم رغباتهم وقناعاتهم في التمويل وأن مؤسسة خيرية إعلامية يمكن أن توفر كل ذلك.

- هناك الكثير من الأمور التي لا يمكن إنجازها من غير وجود ائتلاف واسع وقوى للمؤسسات الخيرية والتطوعية داخل كل قطر إسلامي للمؤسسات الخيرية، والتطوعية يستطيع تأمين درجة حسنة من التنسيق بين أعمال المؤسسات الخيرية، كما يستطيع منع تركز أنشطتها في مجالات بعينها مع بقاء بعض المجالات على هامش اهتماماتها، أضف إلى هذا أن ذلك الائتلاف يستطيع تخفيف حدة التنافس بينها ويمكنها من التعارف فيما بينها على

(١) ثقافة العمل الخيري، مرجع سابق، ص٦٠.

نحو أفضل. والتآلف المقترح مطلوب من أجل أمور أخرى مثل تأسيس عدد كبير من الجوائز المحفزة على الانخراط في العمل الخيري، فنحن نطمح إلى أن تكون هناك جائزة لأفضل مدن البلاد إسهامًا في العمل الخيري، ولأفضل جامعة، وأفضل مدرسة، وأفضل شركة، وأفضل جهة حكومية، ويكون من ينال الجائزة المقترحة ضيف الشرف في المناسبات الوطنية الرسمية. أضف إلى كل ما سبق أن الجمعيات الخيرية في حاجة إلى جهة تمنحها شهادات (الجودة). بل هي محتاجة إلى أن يجرى تصنيفها على درجات كما هو الشأن في الفنادق، والنوادي الرياضية وذلك من أجل دفعها في طريق التطوير، وتحسين الأداء، وأعتقد أن الائتلاف المقترح خير من يمكن أن يقوم بذلك.

ثالث عشر: دور الاعلام التربوى فى بناء الإنسان الفاعل:

يمكن القول إن التقدم التقني في وسائل البث والاتصال قد أعطى الإعلام قوة إضافية، وقد أحدث ما يسمى بـ (الإعلام الجديد) نقلة هائلة في مسألة تفاعل الناس مع الأحداث، وصار في إمكان عشرات الملايين من البشر أن يعرفوا عن طريق (مواقع التواصل الاجتماعي) كل صغيرة وكبيرة عن بلادهم وعن العالم من حولهم، ويتم عبر هذا التواصل الواسع النطاق الحكم على كثير من المواقف والتصرفات، كما يتم نقد كثير من السلوكيات، وهذا يعني وعيًا غير مسبوق بالثقافة الشعبية السائدة وبالقيم العميقة التي تقوم عليها تلك الثقافة.

الإعلام الجديد والبرامج التلفازية، والإذاعية المباشرة أتاحت لعامة الناس أن يقولوا ما عندهم بقطع النظر عن صوابه وخطئه، وقد يُوجِدُ نوعًا من البلبلة في أذهان الكثيرين، ومن ثم فإن المطلوب من كل إعلامي يشعر بالمسئولية حيال دينه وبلاده أن يسهم على نحو فعال في ترسيخ الثقافة النهضوية الخيرية التي

نحتاجها اليوم[1].

لا يستطيع أحد أن يجادل في الدور المحوري الذي تقوم به وسائل الإعلام في صياغة عقول الناشئة وصناعة اهتماماتها، وتوجهاتها، وأن قضية التطوع بوصفها قضية أمة وقضية مجتمع، وبوصفها أداة للارتقاء بالذات وامتصاص فائض الطاقة والوقت، وأداة لإشاعة النفع العام تستحق من الأجهزة الإعلامية المزيد من العناية والاهتمام، ومع أن وسائل الإعلام تقوم بالكثير مما هو مطلوب منها على هذا الصعيد إلا أن الوعي بمركزية العمل التطوعي في الحياة العامة ما زال غائمًا، ومحتاجًا إلى نضج أكثر[2].

ولعل مما يمكن أن تقدمه وسائل الإعلام في نشر ثقافة العمل الخيرى والطوعى الأمور الآتية:

١. توضيح الثواب الجزيل والأجر العظيم الذي أعده الله - عز وجل -، لفاعلي الخير والباذلين لجهودهم وأوقاتهم في نفع العباد ومساعدتهم على تحمل مصاعب الحياة، وهذا مهم لأن رجاء المثوبة من الله - تعالى- سيظل المحرك الأقوى للمسلم في اتجاه التطوع والتبرع.
٢. توثيق الصلة بالجمعيات الخيرية، والمنظمات، والهيئات الإغاثية، والتطوعية، وإتاحة مساحة أسبوعية مجانية لمن يرغب منها في التحدث عن قضاياه ومشكلاته وحاجاته.
٣. مقابلة المتميزين من المتطوعين، وتعريف الناس بمبادراتهم وعطاءاتهم، وتقديمهم للمجتمع بوصفهم عناصر خيِّرة وبناءة.

---

(١) ثقافة النهضة، مرجع سابق، ص١٢٦-١٢٧.
(٢) ثقافة العمل الخيري، مرجع سابق، ص٤٥.

٤. تسليط الضوء على العقبات، والمشكلات التي تقف في طريق المنظمات والهيئات الخيرية، والتعاطف معها في مواجهة تلك العقبات.

٥. الجدية فى إنشاء قناة فضائية تكون مهمتها نشر ثقافة العمل التطوعي والخيري، والحديث عن الصور المشرقة للعطاء، والعمل الخيرى في حياة الأمة.

٦. إنشاء وتصميم موقع عملاق على الإنترنت يقوم بالمهمة نفسها.

٧. إبراز أثر المعرفة في حياة الناجحين، وإبراز ما سببته الأمية والتعليم المنخفض، والضعيف من آثار مدمرة في حياة كثير من الشباب.

٨. إعداد برامج إعلامية توضح المكانة المرموقة لكثير من التخصصات العلمية في تغيير نوعية الحياة. وعلى الجامعات أن تشد من أزر الإعلام في هذا الشأن. لأن كل الأمم المتقدمة تتخذ اليوم من التعليم الجيد منطلقًا للتقدم والازدهار، ولا أمل لنا اليوم في قفزة حضارية من غير قفزة كبيرة علي صعيد التعليم بمراحله المختلفة، وينبغي على الإعلام إيصال هذه الحقيقة لكل الناس.

٩. تعزيز الرسالة التربوية للأسر، والمدارس، والانسجام مع هذه الرسالة التربوية فى تربية الأبناء، وهي تستهدف ثلاثة أمور: الصلاح، والنجاح، والمشاركة في الإصلاح، والعطاء الخيرى.

١٠. تكثيف البرامج الدينية في وسائل الإعلام المختلفة، ولكن بطريقة متطورة وجذابة. حيث المشاغل الدنيوية ومطالب العيش التى استولت على الوعي استيلاء شبه كامل، كما أن شبابنا يتعرضون لتيار شهواني جارف، ولهذا فلا بد من تعميق معاني الخيرية الواسعة بوصفها الطريق الرحب لإنعاش الإيمان.

١١. توظيف الطاقات، والإمكانات وتحفيز المبادرات الفردية والجماعية، وتوجيه الاهتمامات لمساعدة المتطوعين خاصة، والمجتمع عامة على الارتقاء بالأنفس والارتقاء بالأوطان.

١٢. تكثيف البرامج الجيدة حتى يستطيع الاعلام الإسلامى التربوى إيصال رسالته وسط الفضاء المزدحم بالبرامج الدينية الجيدة وغير الجيدة، كما أنه مزدحم بالبرامج السيئة، والمدمرة للقيم النبيلة، والأفكار السامية، وحتى يستطيع الإعلام الإسلامي إيصال رسالته، فإن عليه أن يمتلك قبل كل شيء القدرة على جذب المشاهدين، والمستمعين، وهذا ليس بالأمر السهل، بسبب شدة المنافسة وافتقار معظم الفضائيات الإسلامية للإمكانات الفنية التي تجعلها قادرة علي جذب المشاهدين، وأخذ حصة جيدة منهم، وامتلاك ذلك يحتاج إلى دعم واهتمام من داعمي الإعلام الإسلامي من أموالهم إلى إنتاج البرامج الجيدة عوضًا عن دعم قنوات ضعيفة.

١٣. المساهمة الفاعلة للاعلام الدينى من خلال الكيف وليس الكم، حيث من الملاحظ أن البرامج الدينية في وسائل الإعلام الحكومية شحيحة إذا استثينا دولًا قليلة، ولكن صار لدينا الآن بحمد الله تعالى عشرات الفضائيات الإسلامية والمحافظة، وهذا يشكل نقلة نوعية ومهمة، ولكن المهم في الإعلام الإسلامي وغيره ليس عدد الفضائيات، ولا البرامج الهادفة والملتزمة، وإنما المهم هو قدرته على جذب المشاهد، والتأثير فيه، وأيضًا ملامسته للأولويات الأخلاقية والحضارية عامة.

١٤. إطلاق الحملات التثقيفية التى تستهدف إعادة تشكيل وعي الناس وتغيير معتقداتهم وتصوراتهم تجاه بعض القيم أو السلوكيات، حيث إنه من النادر

أن تجـد في المجتمعات النامية حملات تثقيفية، ولكن تجد هناك حملات انتخابية، وهناك حملات توعوية بالشأن الصحي، وهناك حملات إعلانية تحث الناس على زيادة اسـتهلاك بعض السـلع والمنتجات، لكن قد لا تجد فـي معظـم البلدان الإسـلامية أي حملة تثقيفيـة أو إعلامية تحث الناس على الحرص على صلاة الجماعة أو تجويد الأداء أو الإحسـان إلى الجار، أو تسـاعدهم على اكتشـاف أنفسـهم وتقويم أوضاعهم، إن ترسيخ ثقافة النهضـة وتعميمها فـي حاجة إلى الكثير من العمـل، وأعتقد أن للحملات التثقيفية المركزة المتابعة أثرًا كبيرًا في ذلك [1].

رابع عشر: دور الحكومة فى بناء الإنسان الفاعل:

فـي معظم الـدول النامية اعتقاد شـعبي بـأن على الحكومـة أن تقوم بكل شيء، مما جعل الناس يعرضون عن العمل الخيري (المؤسسي) على نحو شبه جماعي، وفي كثير من هذه الدول ظاهرة تمثل قاسـمًا مشتركًا بينها، هي كثرة الأجهزة الحكومية واتسـاع المجالات التي تتدخل فيها، مما أوحى للجمهور أن الدولة تسـتطيع القيام بكل شـيء، أو عليها القيام بكل شـيء، وهذا جعلهم لا يشعرون بمسؤوليتهم الفردية تجاه قضايا المجتمع ومشكلاته الكثيرة، مما جعل مـا يبـذل في تلك المجتمعات مـن جهود تطوعية ضئيلًا جـدًا إذا ما قورن بما يبذل في الدول المتقدمة [2].

ولو أننا دققنا في موارد المؤسسـات الخيرية في الدول المتقدمة لوجدنا أن للحكومـات دورًا أساسـيًا في معظمها، فالحكومة تسـتطيع مـن خلال اتخاذ

(١) انظر تفصيلا: قوانين وأخلاقيات العمل الاعلامى، د. حسن محمد نصر، دار الكتاب الجامعى، العين، الامارات العربية المتحدة، الطبعة الاولى، ٢٠١٠ م.
(٢) ثقافة النهضة، مرجع سابق، ص٩٢-٩٣.

بعض القرارات توفير أموال طائلة للعمل الخيري [1].

وبناءً عليه يجب على الحكومات أن تبذل جهودًا كبيرة من أجل تشجيع المبادرات الخيرية وذلك من خلال العمل على مايأتي:

١. إنشاء هيئة وطنية عليا ترعى شؤون التطوع، وتطلق المبادرات الخيرية والتطوعية، وتؤسس لشراكة واسعة النطاق بين الدوائر الحكومية من جهة، وبين مؤسسات المجتمع المدني وقطاع الأعمال من جهة أخرى، ومن المهم دائمًا أن تكون الصيغة العامة لهذه الهيئة شعبية وليست رسمية، وأن يقودها متطوعون لا موظفون.

٢. تشجيع إنشاء مؤسسة قوية على امتداد العالم العربي تكون مهمتها تنسيق الجهود التطوعية في مواجهة الكوارث والأزمات ومفرزات الحروب ورعاية اللاجئين، وتكون المظلة التي تنطوي تحتها كل المؤسسات التي تقدم الخدمات التطوعية العامة، وينبغي أن يقود هذه المؤسسة متطوعون متمرسون أيضًا.

٣. تشجيع الوزارات والمؤسسات العامة والخاصة والشركات على استحداث إدارة أو قسم خاص، مهمته إدارة شؤون المتطوعين، ووضع البرامج العملية الخاصة بالتدريب على الأعمال التطوعية في مرافقها المختلفة.

٤. توسيع صلاحيات، وبرامج الجهات الحكومية المتخصصة بالإغاثة والدفاع المدني كي تنتج الفرصة للشباب في مؤازرتها في مهماتها الجليلة، وعلى الدفاع المدني ـ مثلاً ـ طباعة النشرات، والكتيبات التي تشرح معاني العمل التطوعي، والفرص، والأنشطة التي يوفرها للمتطوعين، والتعاون مع رعاية الشباب، والمعاهد، والجامعات في هذا الشأن، بالإضافة إلى توسيع

(١) ثقافة العمل الخيري، مرجع سابق، ص٦٦-٦٧.

أنشطته في تقديم الدورات التدريبية للمتطوعين في مجال الإغاثة والإنقاذ وطـرق الإخلاء والإسـعاف وطرق حمايـة الأنفس والأمـوال من الحرائق، والكـوارث، والفيضانـات، إلى جانب تعميق مفاهيم الأمن والسـلامة لدى عموم الجمهور.

٥. تعـاون الأجهـزة الحكومية مع المؤسسـات الخيريـة، والتطوعية على وضع أهداف استراتيجية لتطوير العمل التطوعي، وزيادة عدد المتطوعين، وزيادة ساعات العمل التطوعي في السنة.

٦. تسـهيل تأسـيس الهيئـات التطوعية، وتسـهيل إقامة البرامج والأنشـطة التطوعية والترخيص لها بسلاسـة ويسـر، وإعفاؤها من الرسـوم، وهذه نقطة جوهرية حيث إن لدينا شـحًا كبيرًا في المؤسسـات والأطر والبرامج التي تستوعب أعداداً كبيرة من المتطوعين.

٧ - مكافأة المتطوعين، وتشـجيعهم: فالمتوقع من المتطوع ألا يتوقع مكافأة على عمله من غير الله - سبحانه وتعالى -، لكن من المعروف أن تشجيع الناس على عمل الخير وشـكرهم والتنويه بإنجازاتهم خلق إسـلامي عظيم، كما أنـه يحفزهـم على بذل المزيد، ولعـل أول من كافأ المتطوعـين وأبرز قيمة إسـهاماتهم في تاريخ هذه الأمة هو نبينا ﷺ "أن امرأة سـوداء كانت تقم المسجد. أي تنظفه - فقدها رسول الله ﷺ، فقالوا: ماتت، فقال:أفلا كنتم آذنتمونـى - أعلمتمونى - فكأنهم صغَّروا أمرهـا، فقال: دلوني على قبرها، فدلـوه، فصلـى عليها، ثم قال: (إن هذه القبور مملـوءة ظلمة على أهلها، وأن الله - تعالى - ينورها لهم بصلاتي عليهم)[1].

(١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر، ح (٩٥٦).

خامس عشر: مقترحات لتحفيز المتطوعين الفاعلين:

لعل من أبرزها:

١. أن يتاح لمن كان لهم حضور قوي في الأعمال التطوعية حرية التحول إلى التقاعد قبل خمس سنوات من استحقاق زملائهم لذلك.

٢. تسمية بعض الشوارع والمؤسسات الخيرية بأسماء كبار المتطوعين وذوي الأيادي البيضاء على المجتمع.

٣. إعطاء المتطوعين الأولوية في التوظيف.

٤. التكريم السنوي للمتطوعين من قبل إدارات المشاريع الخيرية.

٥ ـ منحهم ساعات خبرة بساعات العمل التطوعي.

٦. منح جوازات سفر خاصة بالمتطوعين، ويشار فيها إلى ذلك من أجل ترسيخ فكرة احتراف التطوع، وتسهيل دخولهم وخروجهم من البلاد الإسلامية المختلفة، وإليها، وتزويد السفارات بتعليمات محددة بتقديم الدعم لهم، لأن المتطوعين يكثرون من السفر والترحال[1].

المحور الثانى
إنشاء مراكز متخصصة بالمعلومات والدراسات والأبحاث التى تخدم العمل الخيرى

تتنافس الأمم والدول بإنشاء ودعم وتمويل مراكز الدراسات والأبحاث، في جميع الفنون والمعارف، والقضايا السياسية، والاجتماعية والاقتصادية والعلمية، مع الحرص على أن تكون تلك المراكز مستقلة عن الحكومات، وتابعة للقطاع الثالث لتكون من وسائل الإصلاح، والتصحيح في مسيرة كل قطاعات

(١) ثقافة العمل الخيري، مرجع سابق، ص٧٠.

الدولة، ولا تحسب نتائجها على الحكومات رغم دعمها، كما هو واقع المؤسسات البحثية الغربية بشكل عام مثل مركز كارينجي، كما يعد مركز مؤسسة راند البحثية الأمريكية نموذجًا قويًا في استقلاليتها العلمية عن الحكومة الأمريكية ولكنها قد سخرت إمكاناتها لخدمة الدولة خاصة في الأبحاث الفكرية، كما تتلقى المؤسسة الدعم المعنوي والمادي من مؤسسات الحكومة الأمريكية خاصة وزارة الدفاع الأمريكي، ويعمل في المؤسسة ما يقارب من ١٦٠٠ باحث وموظف يحمل غالبيتهم شهادات أكاديمية عالية، وميزانيتها السنوية تتراوح بين ١٠٠-١٥٠ مليون دولار أمريكي. وقد بلغ مجموع الإنفاق العام السنوي على الأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية ٤٥ مليار دولار، منها (٢٥,٥) مليار تأتي عبر المساعدات الفيدرالية، ويأتي الباقي من التبرعات.

فالبحوث العلمية في حاجة إلى دعم معنوي ومادي من مؤسسات القطاع الحكومي والقطاع الخاص دون تدخل في استقلالية تلك المراكز؛ لأن نتائج الأبحاث والدراسات تصب في مصلحة دولها حتى لو كانت على سبيل النقد والتوجيه، والإصلاح، فالأبحاث والدراسات تحتاج إلى أموال طائلة، ولتصور ذلك؛ فإن ميزانية المركز الوطني للبحوث العلمية في فرنسا تبلغ (٢,٥) مليار دولار أمريكي سنوياً، وهو مبلغ يفوق موازنات بعض الدول النامية، ويبلغ عدد العاملين في المركز ستة وعشرين ألف شخص من بينهم ستة عشر ألف باحث[1].

وتقدر كثير من الأمم أهمية التبرع لمراكز الأبحاث والدراسات الخيرية وتجعلها أولوية، فقد تبرعت "مؤسسة أوقاف ليلي" بمبلغ ٤٠ مليون دولار

(١) القطاع الثالث والفرص السانحة- رؤية مستقبلية-، د.السلومي، مرجع سابق، ص ٤٣.

أمريكي للمركز الخيري للأبحاث والدراسات التابع لجامعة أنديانا الأمريكية، وذلك عام ٢٠٠٧م.

وفي دراسة أجريت على (١٧٢) مؤسسة وقفية في بريطانيا، تبين أن منظمات البحوث الطبية استحوذت على ما مجموعه ٤٨٪ من إجمالي المنح التمويلية من المؤسسات الوقفية.

وقد أوضحت عمليات المسح الإحصائي الخاصة بالمنظمات غير الحكومية في مختلف بلدان العالم، خاصة الصناعية منها؛ أن الأنشطة الخاصة بالتعليم والبحث العلمي تستحوذ على نسب عالية من إجمالي نفقات القطاع الثالث، ففي اليابان ينشط في مجال التعليم والأبحاث ١٢٤٨٨ منظمة غير حكومية تنفق على التعليم سنويًا ٥٤١١ مليار ين ياباني، وتشغل ٤٤٤٩٣١ موظفاً[١] .

وتؤكد الدراسات المستقبلية؛ أن الثورة المعرفية تنمو بشكل مذهل، فالمعرفة الإنسانية تتضاعف كل سبع سنوات، وينشر - سنويًا- سبعة ملايين مقال علمي في خمسة وسبعين ألف مجلة علمية، ويزداد عدد المصطلحات العلمية سنويًا بمعدل أربعين ألف مصطلح.

والملاحظ في ذلك كله؛ أن منظمات القطاع الثالث المحلية والدولية تتقوى بمتغيرات العصر، مثل ثورة المعلومات، والاتصالات، وخصخصة الإعلام العالمي بكل وسائله (قنوات وأقمار صناعية، شبكات معلوماتية، صحافة، مراكز أبحاث ودراسات وغيرها)، بل إن الأخبار السياسية والعسكرية لم تصبح حقوقًا خاصة بالحكومات ومصادرها الإخبارية. فقد تحررت بعض الوسائل

(١) القطاع الثالث والفرص السانحة- رؤية مستقبلية-، د. محمد عبدالله السلومي، مرجع سابق، ص ٤٤.

الإعلاميــة والقنــوات من الوصايــة الحكومية ووكالات الأنبــاء العالمية في نقل وصياغــة الأخبار، وهي قــوى مؤثرة وفاعلة في القــرن الجديد، وقد أصبحت مشاعة للجميع تستفيد منها المنظمات غير الحكومية وكذلك الأفراد والشعوب بشكل يفوق في كثير من الجوانب استفادة الإدارات الحكومية.

فتحديــات العولمــة والانفتــاح العالمي للحيــاة الدينيــة والاجتماعية تتطلب المزيد من مؤسسات القطاع الثالث، وبشكل أخص المؤسسات العلمية، والثقافية المتخصصــة بالتحصين الفكــري، وتقوية القيم، والأخلاقيــات، كما أن المرحلة التاريخية الجديدة تفرض العمل على ميلاد كل أنواع المؤسسات التربوية للحفاظ علــى الهويات الوطنيــة بخصائصها الدينية في ظل تلــك المتغيرات والتحولات الدولية، وعلى هذا القطاع بمؤسســاته العلمية، والبحثية، والإعلامية مسؤولية الالتــزام بالنقــد الإيجابي، فهو ضمانــة أكيدة لميلاد عمل حقيقــي أمام القوى الأجنبية الغازية بثقافاتها السلبية.

وقد تبدأ التطبيقات بتعاون المؤسســات المانحة القوية بالعمل على تأســيس الجامعات والكليات، والمعاهد والمراكز (غير الربحية) المعنية باســتثمار الموروث العلمــي كأبحاث، ودراســات تطبيقيــة تخدم في مشــروعاًت تطبيقات القطاع الثالث، كما أن على المانحين البحث عن المنوحين، ومواقع الاحتياج، بل البحث عــن الجمعيات الفاعلة والمســتفيدة وأولويات المرحلة، للمســاهمة في الانتقال من مؤسســات وجمعيات إلى قطاع ثالث شــريك في عمليات التنمية الشــاملة بذراعيه الخيري وغير الربحي.

اذن المطلوب فى دول العالم العربى والإســلامى لدعم العمل الخيرى كقطاع ثالث تحقيق مايأتي:

١- العمــل على إنشــاء مراكــز متخصصة بالمعلومــات، والتطوير والدراســات

والاستشـارات والأبحـاث التي تخـدم القطاع الخيري – بشـكل خاص – لترشيده وتوجيهه.

٢- إنشـاء المعاهد، والجامعات، والكليات الدينيـة، ومراكز الثقافة المتخصصة في بقاع ومناطق شتى تفتقر إلى التعليم والتدريب.

٣- الإسهام الفعال في تبني المؤتمرات، والملتقيات المحلية والدولية ولا سيما في مجالات إدارة العمل الخيري التطوعي الذي يقوم على الفعاليات المتنوعة، فالفعاليات هي الروح النابضة لتفعيل العمل الخيري.

٤- تبنـي برامج المنح الدراسـية ولا سـيما فـي مجال الدراسـات الاجتماعية والإدارية والإعلامية والعلاقات العامة، وسـد النقـص في جوانب التنمية التعليميـة والصحية والإعلامية لتتكامل مع مؤسسـات القطاع الحكومي؛ لتقديم الخدمات السـابقة الذكر، والعمل على إنشـاء مؤسسات، وشركات وفق النظام العالمي غير الربحي NPS.

٥- الإسهام في كل متطلبات سوق العمل الجديد بتحدياته الدينية والاجتماعية والثقافيـة والسياسـية من تبني مكاتب، ومراكـز للعلماء، والمفكرين في كل هذه المجالات.

٦- تبني الاسـتثمار والتنمية في الإنسـان فهـو العمود الفقـري للتنمية وفيه، وبـه يتحقـق نجاح كل ما سـبق من تلـك الأولويات، خاصة وأن مؤشـرات النمو السـكاني في العالم العربي والإسـلامي لا مثيل لها، وكنموذج واحد مـن العالم العربي فإن إحدى الدراسـات الغربيـة تقول إن حوالي ٧٥٪ من سـكان السـعودية من الشباب دون سن الثلاثين و٦٠٪ من السكان دون سن الحادية والعشـرين وهو يمثل تحديًا غير مسـبوق بالنسبة للوضع الراهن،

وفي الحقيقة، فالنمو السكاني يشكل فرصاً سانحة وقوية للتنمية البشرية ولا سيما في أعمار مبكرة.

٧- الاستثمار الفاعل للعلماء، وهيئاتهم ولجانهم ومنظماتهم ومجالسهم، فهم جسر التواصل مع ثوابت وأصول الأمة الإسلامية وهم المرجعية في المتغيرات، ويتأكد أهمية دورهم في عصر العولمة، وعصر المتغيرات السريعة، ومحاولات إضعاف أو إلغاء الثوابت، وتراجع القيم الاجتماعية، وسيطرة قيم السوق الاقتصادي، واجتياح نمط الحياة الغربية الاستهلاكي. فالعلماء هم الجسر الحقيقي بين الشعوب والحكومات، بل بين الدول بعضها مع بعض، فهم سند الأمة، ويتأكد دورهم الريادي بشكل أكبر في عصر استهدفت فيه وحدة الأمة الوطنية شعوبًا وحكومات، واستهدفت فيه هويتها ومصدر قوتها وعزها وكرامتها وأمنها واستقرارها حيث دينها المؤهل لإنقاذ البشرية وقيادتها.

٨- الاستثمار الأمثل في هذا القطاع بشريًا وماليًا، والانتصار الحقيقي لدول العالم العربي والإسلامي هي ضرورة الاستثمار فى هذا القطاع، ولعل من الأولويات الاستراتيجية ضرورة إنشاء مراكز البحوث، والدراسات المتخصصة في رسم استراتيجيات العمل الخيري كقطاع ثالث.

المحور الثالث

التجربة الكويتية فى العمل الخيرى

جبل أجداد شعب الكويت على عرف عربي أقره التشريع الإسلامي، هو إعانة المحتاج وإغاثة الملهوف ونصرة المظلوم، وقد كان للإسلام فيه انطلاقة أكبر حيث صادفت تشريعات رجال الفقه، في الوقف نفوسًا طيبة وأرضًا

صالحــة فازدهــر أمر الوقف في الكويــت حتى أصبح بهذه الصورة المشــرقة. وقلــت فيــه حالات الوقــف الخاص لأن أغلــب الوقوف كانت وقفًــا عامًا، وهو الأنسب والأصلح في التشريع الإسلامي وبناء المجتمع.

فالكويــت دولة قامت ونهضت بجهود المتطوعين من أبنائها حتى صار العمل الخيرى والتطوعى سمة من سماتها وأصل وصفة يتميز بها الشعب الكويتى.

هذا ولم يقتصر تطوع الكويتين على دولتهم فقط بل امتد ليشمل تقديم العون والمساعدات المختلفة للشعوب، والدول العربية، والإسلامية فى مختلف الأزمات والمحن، وبصفة عامة فإن الكويتين لم يجدوا مســلكًا لعمل الخير إلا وســلكوه رغبة بالأجر والثواب من رب العالمين فى المقام الأول، ثم رغبتهم الشديدة فى ترســيخ وتجسيد مفهوم المســئولية الاجتماعية تجاه الأمة العربية والإسلامية، بل تعدى ذلك، على مستوى الإنسانية جمعاء. وهذا مما مكن دولة الكويت لأن تكون إحدى المحطات المهمة في الســاحة الدولية ، لذلك جاء التكريم الدولي لسمو الأمير الشيخ/ صباح الحمد الجابر الصباح حفظه الله كقائد إنسانى، ولدولة الكويت باعتبارها مركزًا انســانيًا عالميًا، تتويجا لجهود سموه في العمل الإنســاني ورعايته الكريمة للأنشــطة الخيرية في مختلف أنحاء العالم، وهذا التكريم يعتبر بمثابة اقرارٍ دولي لدور دولة الكويت الانســاني والخيري لتقديم يد العون والمساعدة للكثير من الدول المنكوبة والشعوب الفقيرة، والمحتاجة.

وعلى الساحة العربية الآن، يلاحظ كبر حجم الجهود، والمساعدات الشعبية والرســمية لدولة الكويت فــي أعمال الخير والنفع العام على المســتوى العربي والعالمي[1].

(١) أسرى الكويت ومصارعة السوء، مرجع سابق، ٥٤، ٥٦، ٥٩.

وتوجد بدولة الكويت حاليًا مؤسسات إنسانية، تعمل لخدمة الإسلام، وتتسابق في ميادين الخير والنفع العام المختلفة داخل وخارج دولة الكويت، وفي كثير من دول العالم.

وجوهر أعمال هذه المؤسسات وأهدافها واضحة، ومحددة، وهي بذل الأموال، وتقديمها لمساعدة الشعوب، والدول الفقيرة، والنامية، وتنمية المشاريع الإسلامية كإنشاء المدارس، والمنشآت الخيرية والصناعية، وبناء المساجد وطباعة المصاحف، وكفالة الأيتام برعايتهم رعاية كاملة[1] . ولا تتم كفالة الأيتام بصورة دفع الأموال فقط، فهذه صورة يشوبها نقص، فقد لا تقوم إذا أسندت لإحدى الجهات، فلكي تتم يجب أن يترجم العمل على أرض الواقع بواسطة المؤسسات الخيرية وفروعها التابعة لها، إنها رعاية كاملة لأولئك الأيتام تتمثل في بناء المدارس، ودور الرعاية والإيواء والمعاهد التدريبية وتقديم الرعاية الإنسانية لهم، لتعوضهم شيئًا من حرمان حنان الأب ورعايته ولتؤمن لهم جوًا صالحًا ونشأة سوية، إن رعاية الأيتام، والضعفاء، ونشر العلم الشرعي من الفروض الواجبة على المجتمع الإسلامي.

إن العمل الخيري الكويتي يمتد ليشمل أنحاء العالم الإسلامي في مختلف القارات، في دول عربية وغير عربية، وذلك تقديرا للرابطة الإسلامية، وتثبيتًا لها في النفوس، ولبيان أن العمل الإنساني كما جاء به الإسلام نزيهًا، خالصًا من شوائب العنصرية والإقليمية[2]. والتجربة الكويتية فى مجال العمل الخيرى والوقفى ثرية والمجال لايتسع لذكرها هنا، فهى تتطلب المزيد من إلقاء الضوء

(١) المرجع السابق، ص ٦١.
(٢) المرجع السابق، ص ٦٢.

عليهـا من خلال حث الباحثـين، والمتخصصين فى المجـال الخيرى، والطوعى للقيام بدراسات مستفيضة ومتعمقة.

وانطلاقًا من هذه الحقيقة سوف ألقى الضوء على مؤسسة رائدة متخصصة فـي مجال العمل الوقفـي والخيري أثرت المجتمع المحلـي والإقليمي، والدولي بالأعمال الرائدة التي تمثل تجربة رائدة ونموذجا يُحتذي به.

أولا: الأمانة العامة للأوقاف صناعة التنمية ومشاريع النهضة[1]:

تعـد تجربة الأمانة العامة للأوقـاف الدليل العملي الذي يؤكد فاعلية الدور الإيجابـي الـذي يقوم به الوقـف محليا وإقليميًا وعالميًـا، ويظهر ذلك جليًا من خـلال إنجاز العديد من المشـروعات التنموية، والخيريـة، والعلمية والصحية، وهذه المشروعات بمنزلة ثمرة طيبة للتعاون والشراكة مع كافة مؤسسات الدولة سـواء على مسـتوى القطاع الحكومي أم القطاع الخاص وكـذا جمعيات النفع العام محليًا داخل الكويت، وكذلك على مسـتوى العالم العربي، والإسلامي مما يؤكد أهمية دور الوقف في تنمية، ونهضة المجتمعات الحضارية، والاجتماعية، والاقتصادية، والعلمية، والإنسـانية وغيرها منذ القدم، وما يتحقق للوقف من ازدهـار ونمـو في دولة الكويـت إنما بفضل الدعم المسـتمر، والرعاية الكريمة سواء على المستوى الحكومي أم الأهلي، والشعبي من أهل الكويت الذين جُبلوا منذ عهد الأجداد على البذل، والعطاء المتواصل.

وقد كان للوقف الكويتي دور كبيرٌ في مسيرة التنمية داخل الدولة وخارجها

(١) انظر تفصيلاً: الأمر السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف ومرسوم إنشاء الأمانة العامة للأوقاف، الأمانة العامة للأوقاف، أودع في مركز معلومات الأمانة العامة للأوقاف تحت رقم ٢٠٠٧/٧/٢٠/٣٦م الطبعة الثانية.

من خلال المشاريع التي تتبناها الأمانة العامة للأوقاف حيث كان الدعم الرسمي والشعبي للمسيرة الوقفية الكويتية ورعايتها ركيزة أساسية في عمليات النهضة والتنمية، وأفرز عن ذلك اختيار الكويت بموجب قرار المؤتمر السادس لوزراء أوقاف الدول الإسلامية المنعقد في جاكرتا عام ١٩٩٧م لتكون الدولة المنسقة لملف الأوقاف على مستوى العالم الإسلامي. وقد قدمت الأمانة العامة للأوقاف صيغة نموذجية ونظامًا فعالًا وإدارة ذات كفاءة استطاعت بها أن تحيي وتبعث فريضة الوقف على مستوى الكويت بل على مستوي العالم الإسلامي.

وقدمت كذلك تجربة رائدة ونهضة وتجديدًا على المستوي الشرعي، والتنظيمي، والإداري والاستثماري، حيث ارتبطت المجتمعية الشاملة في كافة المجالات الصحية، والتعليمية، والاجتماعية، والثقافية، والتكنولوجية وغيرها.

ولقد تنوعت مشاركات الأوقاف الكويتية في معالجة بعض المشاكل المجتمعية في الكويت من خلال:

- المساهمة في بعض المشروعات لدعم الأفراد المحتاجين وعائلاتهم .
- إنجاز العديد من الأعمال التي تسهم في معالجة البطالة.

وتكاتفت الأمانة العامة، وتعاونت مع هيئات رسمية، ومدنية، وخيرية من أجل إنشاء، ودعم العديد من المشاريع التي تسهم في علاج المشكلات الاجتماعية المزمنة داخل المجتمع.

ومن أبرز ما أنجزته الأمانة العامة للأوقاف في هذا الصدد المشاريع الآتية[1]:

١- **مشروع من كسب يدي:** تقوم فكرة المشروع على إيجاد فرص عمل يدوية للنساء والأرامل والمطلقات والفتيات وغيرهن من الشرائح المحتاجة إلى أن تتحول إلى فئات منتجة تأكل من عمل يدها.

٢- **مشـــروع مركز إصلاح ذات البين:** يهدف المشـــروع إلى دعم تماسك المجتمع الكويتـــي بالتعـــاون مـــع وزارة العـــدل فـــي بحث ودراســـة حـــالات الطلاق، وتقديم الحلول الإرشـــادية التوعوية لها قبل إتمام عملية الطلاق، ومحاولة القضاء على انتشار هذه الظاهرة السلبية التي تهدد ترابط المجتمع وبنيته الأساسية.

٣- **مشـــروع مركز الاســـتماع:** يقوم المشـــروع علـــى تقديم الاستشـــارات حول المشـــكلات النفســـية والاجتماعية والتربويـــة التي تعاني منها الأســـر عبر الهاتف من قبل نخبة من الاستشاريين والمختصين.

٤- **مشروع مركز الكويت للتوحد:** يعتبر أول مركز تربوي وتعليمي، واجتماعي لأطفال التوحد، ويقدم المركز الدراســـات، والبحوث في هذا المجال لمعرفة أسبابه وتقديم برامج تدريبية للأسر لمساعدتها في كيفية التعامل مع طفل التوحـــد، كما يقـــوم بتدريب العاملـــين والمختصين في مجـــال التوحد لرفع مســـتوى كفاءاتهم، هـــذا بالإضافة إلى عقد النـــدوات التثقيفية الإعلامية حـــول إعاقة التوحد، فضلا عن تعليم أطفال التوحد وتأهيلهم، وينفذ هذا المشروع بالتعاون مع وزارة التربية بجامعة الكويت.

٥- **مشـــروع مجمع الحديث الشريف والسنة النبوية:** يركز المشروع على حياة وسيرة الرسولﷺ للتعريف بحياته ﷺ وبسيرته العطرة فهو القدوة للأجيال المســـلمة وكذلك لتشـــجيع الأبحاث، والدراســـات في السيرة، وتوثيق كل ما يتعلق بالســـنة النبوية. وكذلك للوصول بالمشـــروع ليكون مركزًا عالميا يعتد به في التعريف بســـيرة وســـنة الرســـول ﷺ، وكذلك لإبراز معالم الحضارة الإسلامية.

٦- **مشـــروع رعاية طالب العلم:** تقوم فكرة المشـــروع على إيجاد نظام للتمويل

لتقديم المساعدات بوسائل مناسبة للطلبة المحتاجين في دولة الكويت، والتنسيق في هذا المجال بين جهود كافة الجهات الأهلية والرسمية ذات العلاقة، بهدف توفير الرعاية المناسبة للطلبة المحتاجين وأسرهم.

٧- **مشروع وقف الوقت (دعم العمل التطوعي)**: يهدف المشروع إلى تطوير إسهام ودعوة الشرائح الاجتماعية المختلفة من داخل وخارج الكويت للمساهمة تطوعيا في خدمة التنمية المجتمعية ومؤسسات المجتمع، عن طريق وقف وتخصيص جزء معين من أوقاتهم في أعمال تطوعية في مختلف المجالات، ضمن إطار إسلامي معاصر.ويسهم هذا المشروع في تحقيق التكامل بين التطوع بالمال والتطوع بالجهد ودعوة الجميع للمشاركة بذلك.

لقد تنوعت مجالات عمل الأمانة العامة للأوقاف وامتدت لتشمل أنواعا عديدة من المشروعات التي تحظى باهتمام المجتمع الكويتي، وابتكرت أساليب مستحدثة في صرف الريع الوقفي وهي نظام الصناديق الوقفية، ونظام المشاريع الوقفية، بالإضافة إلى مصرف عموم الخيرات، وغير ذلك وفقًا للمقاصد الشرعية وشروط الواقفين، وقد امتد مجال عمل الصناديق الوقفية ليشمل مجالات عديدة وكان في قمة أولوياتها خدمة القرآن الكريم، وعلومه، والاهتمام بالمساجد، ورعاية ذوي الاحتياجات، والفئات الخاصة، وتنمية البيئة، ودعم التنمية العلمية، والصحية، والتنمية المجتمعية، ومجالات التعاون الإسلامي الخارجي وغير ذلك من مجالات العمل التنموي، ومشاريع الخيرات العامة والتنبؤ باحتياجات المجتمع الضرورية والعمل علي تلبيتها.

ومما لاشك فيه أن العلاقة بين الوقف باعتباره نظامًا إسلاميًا تنمويًا يرتبط في أحد توجهاته الأساسية ارتباطًا وثيقًا بجهود التنمية المستدامة، وتطوير المجتمع، والنهوض به، وكذلك مشاريع النهضة، وبالتالي إعادة الاهتمام

بكل ما يعزز هذا التوجه من أنظمة، ومؤسسات ، وقوانين، وخبرات ومشاريع تنموية تدعو إلى نهضة المجتمع. ويأتي الوقف على رأس قائمة النماذج المتميزة التي تعطي صورة صادقة عن قيمة الدافع الذاتي، والتربية الروحية في بناء المجتمعات وتوجيه السلوك البشري بما ينفع الناس بحيث ارتبط إنشاء المؤسسة الوقفية برؤية منفتحة، مكنت المسلمين من إدراك المجتمع المتكامل والوصول إلى حيثيات غاية في الدلالة يترجمها لنا شمول الانتفاع بالوقف لكل المكونات الاجتماعية، ومن ناحية أخرى يتسم عمل المؤسسة الوقفية بالتنوع الشديد في مجال مقاصدها. وهذا ما سعت إليه الأمانة العامة للأوقاف باعتبارها مؤسسة وقفية خيرية رائدة فى هذا المجال

ومن هذا المنطلق نجد أن الوقف يمثل أحد أهم قوى الدفع لمشاريع النهضة من خلال تحمله المسئولية الاجتماعية، واستثمار قدراته، وتوظيفها بهدف تحديد رؤية تنموية متوازنة، وإنسانية من جهة، والمساهمة الفاعلة لجهود التنمية الاجتماعية من جهة أخرى.

هذا بالإضافة إلى الإمكانات التنموية الهائلة للوقف مفهومًا وتطبيقاً في العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية، والإنسانية، وزيادة الإمكانات المادية وتوزيعها على مختلف متطلبات الحياة الأساسية، وهذا ما تحققه الأوقاف من دعم للمصارف الوقفية المتعارف عليها من طعام، ومسكن، وصحة، وتعليم وغيرها، إضافة إلى متطلبات جهود التنمية المستدامة للمجتمع من مشاريع، وبرامج وأنشطة اجتماعية تنموية تهدف إلى النهوض بالمجتمع، ودعم مؤسسات الدولة لتلبية حاجات الشرائح الاجتماعية والسير بها نحو التقدم الاجتماعي مما جعل للوقف دورًا بارزًا في إحداث نهضة شاملة سواء كانت علمية أم إقتصادية أم اجتماعية.

ثانيًا: الكويت والنماذج الخيرية الفاعلة:

١- ماهيــة النمــاذج الفاعلــة والحاجة الملحــة إليها فــى مرحلة الحراك والنهضة:

حــين تعرض مشــروعًا على النــاس فإن معظمهــم يحدثونك عــن العقبات والمعوقات، وليس عن المحفزات على العمل أو عوامل النجاح، ويشكل (النموذج العملي الفاعل) المخرج شبه الوحيد من هذه الحالة، حيث إن العقل يتراجع عن حكمه بالاستحالة والصعوبة حين يحاصره الواقع عبر النموذج المحسوس، إذن النهضــة هي صناعة النماذج الرفيعة، والمجتمــع الثري هو المجتمع الذي يملك عددًا كبيرًا من القدوات ومصادر الهداية والاقتداء.

وحيث إن الإنســان كائن مقلد، يرى الشــيء، فيحاول محاكاته دون كثير من التدقيق والتمحيص، والبحث في ترسيخ ثقافة العمل الخيري نحتاج إلى قدوات وإلــى نماذج رفيعــة ومتقدمة، فالنموذج الممتاز، يجذب الناس إليه، ويرتقي بهم مــن خــلال إعجابهم بــه، وإذا دققنا في أحوالنا وأحــوال الأمم من حولنا فإننا ســنجد أن الأزمــة الحقيقة كثيرًا ما تتمثل في قلــة وضعف من نعدهم منارات حيــة يقتدي الناس بهم، وفي قلة وضعف المؤسســات، والمشــروعات، والبرامج فائقة الجودة التي يتعلم منها الناس النجاح، والتقدم.

لــو تأملنا في حيــاة كثير من المنجزين والفعالين، فربما وجدنا أن ســبب ما هــم فيــه هو أنهم اتخذوا مــن بعض العظمــاء أو الفعالين نموذجًــا يحتذونه، والحقيقــة أن عقولنا تميــل إلى النظر للإنجازات العالية على أنها مســتحيلة، أو نــادرة التحقــق، وحين نجدهــا لدى العديد من الناس، فإن حدة الاســتحالة تتكســر، ويصبح لدينا أمل في القيام بمثلها، وهذا هو أهم ما تقدمه القدوات

للناس على صعيد الارتقاء بهم، ومن هنا فإننا نجد أن العائلات الثرية بالنماذج الرفيعة والرجال الناجحين والمنجزين تدفع صغارها بطريقة خفية إلى التفوق والتقدم على الأقران، وهذا يدل على أهمية تنظيم زيارات للعلماء والمبدعين وكبار القادة ورجال العمل التطوعي ورجال الأعمال، وأعتقد أن عدم جدية معظم مؤسساتنا التعليمية يقف وراء كثير من مظاهر وتجليات ضعف الفاعلية في عالمنا الإسلامي.

حاجتنا إلى النماذج الرفيعة حاجة شاملة فنحن نحتاج إلى أن نلمس التفوق في الحاكم، والداعية والمفتي، والمربي، ورب الأسرة، والموظف، كما نحتاج إلى رؤيته في المسجد، والمدرسة، والجامعة، والمستشفى والحديقة، والمدينة، والشارع، والمنظمة الخيرية، وسبب هذا هو أننا في زمان التفوق، حيث ذهب زمان الأشياء العادية، وقد أشار حديث (القصعة) [1] إلى أن أزمتنا ستكون في النوع وليس في الكم: (قالوا أو من قلة نحن يومئذ يا رسول الله ؟ قال: لا، أنتم يومئذ كثير ولكنكم غثاء كغثاء السيل).

حين نرى الأبطال والناجحين، والمشروعات العظيمة، والقيم النبيلة تمتلئ نفوسنا بمشاعر الفخر، والاعتزاز، والثقة، والتفاؤل، ولهذا فإن كل الأمم تتخذ من سير عظمائها أداة لتربية الأجيال الجديدة، وتاريخنا وواقعنا زاخر بحمد الله بمن يمكن أن نتخذ منهم أسوة وقدوة.. وعلينا إلى جانب هذا أن نقول: (إن خلو مجال من المجالات من النماذج الرفيعة يدفع بالناس في طريق الإحباط والانكسار، وقد شكل تخلف الأمة في مجال السياسة والصناعة مثلاً جرحًا

(١) انظر تفصيلاً: المصارف الشرعية للأوقاف، الأمانة العامة للأوقاف، الطبعة الثانية أودع بمركز المعلومات والتوثيق بالأمانة العامة للأوقاف تحت رقم (٥١) بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٤م.

غائرًا في كرامتها، حيث الشعور بالنقص، والعجز، والارتباك.

وقد أشارت دراسة أجريت على (٤٤٦) شاب و(٩٤) فتاة على أن (٧٥٪) منهم يرون أن وجود القدوة في حياتهم ومحيطهم مهم جدًا، وهذا يبشر بالخير، لكن لا بد أن نعمل على توفير نماذج رفيعة من بيئاتنا وإبداعاتنا.

إن التعليم الممتاز في كل المراحل هو حجر الزاوية في صناعة النماذج المتفوقة، ولهذا فإن أشد الطرق رحابة واختصارًا نحو الجودة الشاملة هو التعليم الممتاز.

٢- عبد الرحمن السميط النموذج الكويتي الفاعل للعمل الخيري:

تزخر الكويت بالنماذج القدوة فى المجال الخيري وليس المجال هنا لسرد هذه النماذج، ولكنى أنصح الباحثين والمهتمين بهذا الشأن للتبحر فى إبراز هذه النماذج الرفيعة فى العمل الخيري لتكون منارة ومصابيح لشبابنا وفتياتنا.

فى الواقع قد قمت باختيار الدكتور السميط، لأنه بحق نموذج خيري رفيع وخير قدوة فى هذا المجال الخيري، رغم رحيله عن عالمنا ولكنه خالدا بأعماله الفريدة.

لقد ترك هذا الطبيب الكويتي رحمة الله عليه، المتخصص في الجهاز الهضمي وسائل الترفيه، ليمضي معظم وقته في صحاري وأدغال أفريقيا لإنشاء المشاريع الخيرية.

وأشرك الدكتور السميط أسرته المكونة من خمسة أفراد همومه في ملاحقة حاجات المتضررين، حيث اعتادوا قضاء إجازتهم المدرسية هناك.

والدكتور السميط كان يعمل أمينًا عامًا للجنة مسلمي أفريقيا بصفتها مؤسسة تطوعية غير حكومية، حيث كان يعمل قبل تفرغه للعمل الخيري طبيبا

متخصصا في الجهاز الهضمي.

وقد تعرض الدكتور السميط للاعتقال من قبل النظام العراقي أثناء غزوه للكويت عام ١٩٩٠ بسبب قيامه بأعمال تطوعية تحت مظلة الهلال الأحمر.

وتمكن الدكتور السميط من خلال لجنة مسلمي أفريقيا من تعليم نصف مليون طالب يدرسون في مدارسها البالغة ٨٤٠ مدرسة ريفية، إضافة إلى تسديد رسوم الدراسة عن ٧٤ ألف طالب.

وترجمت اللجنة وطبعت ٦ ملايين ونصف مليون كتيب بـ١٨ لغة، وقامت بشراء وبث إذاعة القرآن الكريم في سيراليون منذ عام ١٩٨٦م، بالإضافة إلى بناء ٣٤ مستشفى ومستوصفًا وكفالة ٨٥٠٠ يتيمًا.

كما حفرت ٧٦٠ بئرًا إرتوائيًا ومئات الآبار السطحية، وقامت ببناء ١٠٥٠ مسجدًا، وبناء وإدارة ٦١ مركزًا متكاملا يحتوي على مدرسة ودار أيتام ومسجد ودار تدريب نساء، وسكن ومستوصف وغيره.

ونفذت عدة مشاريع زراعية كبرى، تصل إلى أكثر من عشرة ملايين متر مربع، وشيدت ١٦ مركزًا لتدريب النساء، كما نفذت عددًا من السدود المائية في مناطق الجفاف، وأقامت عددًا من المخيمات الطبية للعيون، وأجراء العمليات للمحتاجين مجانًا.

وقدمت اللجنة أكثر من ٢٠٠ منحة دراسية لما بعد الجامعة للدراسات العليا في الدول الغربية لدراسة الطب والهندسة والتكنولوجيا والعلوم التطبيقية.

وفي مجال مكافحة المجاعة قدمت اللجنة مساعدات بلغت ٨ ملايين ونصف المليون دولارًا عن طريق ١٠٧ مراكز إغاثة لرعاية أطفال اللاجئين الصوماليين.

كما قامت ببناء مستوصفات وحفر ٢٢٢ بئر ماء، بعضها بالتعاون مع الصندوق الدولي لرعاية الأطفال، اليونيسيف، ومنظمات دولية أخرى، ويشرف على العمل ٨٢٢ موظفًا، إضافة إلى عدد من المتطوعين.

وأكد الدكتور السميط الجانب الإنساني في مجال خدماته، موضحًا، بأن اللجنة عندما تنشيء مشروعًا فإنها لا تقصد به خدمة المسلمين فقط لكنها تذهب إلى أكثر المناطق حاجة.

وقد فاز الأمين العام للجنة مسلمي أفريقيا الدكتور عبد الرحمن السميط بجائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الإسلام.

وقال السميط إنه تمكن من جمع ضعف قيمة الجائزة من متبرعين ساندوا مشروعه الجديد، وهو إنشاء مشروع وقفي لخدمة الطلاب الأفارقة لمواصلة تحصيلهم العلمي في مجالات الطب والعلوم والتكنولوجيا والهندسة.

وأضاف السميط الذي تسلم الجائزة في حفل كبير أقامته مؤسسة فيصل الخيرية أن الجائزة تعتبر براءة للعمل الخيري في الكويت من التهم التي حاول المغرضون إلصاقها بها[1].

ثالثا: الأمانة العامة للأوقاف ونداء الجسد الواحد:

انطلاقًا من حرص الأمانة العامة للأوقاف على المساهمة في دعم المنكوبين والمتضررين جراء الحروب والكوارث الطبيعية في مختلف دول العالم الإسلامي، والعربي، ومناطق الأقليات الإسلامية في إغاثة المنكوبين، فقد أولت الأمانة العامة للأوقاف ومنذ بدء تداعيات الأزمة السورية اهتمامًا كبيرًا في تقديم

(١) أخرجه أحمد في مسنده: ٣٧/٨٢، ح (٢٢٣٩٧) وابن أبي شيبة في مصنفه: ح (٣٧٢٤٧) وأبو داوود في سننه: ح (٤٢٩٧) وصححه الألباني.

الدعم اللازم لمساعدات اللاجئين السوريين المتضررين من جراء الحروب الدائرة في مناطق سوريا المختلفة، وهذا الاهتمام نابع من الوعي، والإدراك بأهمية إغاثة الأشقاء السوريين الذين يتعرضون للحرب والبرد والتهجير للمساهمة في تخفيف معاناتهم ومساعدتهم على تجاوز محنتهم، كما يأتي استجابة لنداء الإغاثة التي أطلقها حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه لتقديم الإغاثة للاجئين السوريين. هذا وتعتبر الإغاثة السورية نموذجًا عمليًا قامت به دولة الكويت على كافة الأصعدة، والمستويات استجابة لنداء الاستغاثة الإنساني الذى أطلقه حضرة صاحب السمو .

وفي هذا الإطار أسهمت الأمانة العامة للأوقاف بتقديم الدعم للمشاريع والأنشطة الآتية:

١) دعم مشاريع الجمعية الطبية الإسلامية في لبنان:

قامت الأمانة العامة للأوقاف بتقديم الدعم المالي لمشاريع الجمعية الطبية الإسلامية في لبنان، حيث تم دعم المشاريع الآتية:

شراء جهاز أشعة لمستشفى دار الشفاء – لبنان.

دعم إنشاء مركز إسعاف للاجئين السوريين في لبنان.

كفالة مهمات إسعافية لجهاز الطوارئ والإغاثة في طرابلس.

وقد بلغت القيمة الإجمالية لدعم تلك المشاريع مبلغ وقدره (٥١٠٠٠ د.ك) واحد وخمسون ألف دينار كويتي).

٢) دعم مشروع مساعدة النازحين السوريين في لبنان:

ساهمت الأمانة العامة للأوقاف في دعم مشروع مساعدة النازحين السوريين في لبنان المنفذ لصالح جمعية الإرشاد الخيرية اللبنانية، وتشمل المساعدات

توزيع أغذية وملابس وسجاد وشراشف للعائلات السورية المقيمة في مدينة طرابلس اللبنانية.

وقد بلغت قيمة مساهمة الأمانة في دعم المشروع مبلغ مقداره (١٠٥٠٠ د.ك) عشرة آلاف وخمسمائة دينار كويتي.

٣) دعم مشروع حقيبة الطالب ومشروع إفطار صائم للاجئين السوريين:

بالتعاون مع جمعية الثقة الخيرية للعمل الاجتماعي في لبنان، نفذت الأمانة العامة للأوقاف مشروع حقيبة الطالب للطلبة السوريين اللاجئين في لبنان، ومشروع إفطار صائم للاجئين السوريين في لبنان.

وقد بلغت قيمة مساهمة الأمانة في دعم المشروعين مبلغ مقداره (٦,٠٠٠ د.ك) ستة آلاف دينار كويتي.

٤) دعم تكاليف العمليات الجراحية للجرحى السوريين في لبنان:

ساهمت الأمانة العامة للأوقاف في دعم حملة الرحمة العالمية الطبية وهي الحملة التي تم تنفيذها لصالح الجرحى السوريين التي تم خلالها القيام بعمليات جراحية لعدد ١٦ مصاب بإصابات مختلفة وذلك بمجمع الرحمة الطبي بلبنان.

وقد بلغت قيمة مساهمة الأمانة في دعم الحملة مبلغ (٥٠,٠٠٠$) خمسون ألف دولار أمريكي.

٥) دعم حملات إغاثة النازحين والمنكوبين من سوريا:

أسفرت الشراكة المجتمعية بين الأمانة العامة للأوقاف والهيئة الخيرية الإسلامية العالمية عن تنفيذ عدد من حملات الإغاثة للنازحين والمنكوبين من الشعب السوري الشقيق وتهدف إلى توفير الغذاء والمسكن والكسوة، حيث بلغت مساهمة الأمانة العامة للأوقاف في دعم تلك الحملات مبلغ وقدره

(١,٥٠٠,٠٠٠ $) مليون وخمسمائة ألف دولار أمريكي.

٦) مشروع بناء كرفانات للعوائل المهجرة على الحدود العراقية السورية:

تجاوبا مع الظروف الصعبة التي يعاني منها النازحون من الشعب السوري الشقيق، والذين لجئوا إلى الحدود العراقية هربًا من ويلات الحرب والعنف وظلم النظام الحاكم في بلادهم، فقد أسهمت الأمانة العامة للأوقاف ومن خلال الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية في مشروع بناء ١٠٠ كرفان للعائلات السورية المهجرة على الحدود العراقية السورية.

وقد بلغت قيمة مساهمة الأمانة في دعم المشروع مبلغ مقداره (٥٠,٠٠٠د.ك) خمسون ألف دينار كويتي .

٧) المشاركة في حملة النداء الموحد لمنظمات العمل الخيري الكويتية:

استجابة لنداء الاستغاثة الإنساني الذي أطلقه حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وفي إطار التنسيق المتبادل بين منظمات العمل الخيري الكويتي الحكومية وغير الحكومية، فقد تم إطلاق حملة النداء الموحد تحت شعار «بيت من الكويت» وهو شعار وطني وله مدلوله الواضح على دور الكويت الريادي في العمل الخيري، حيث يرسخ هذا الشعار حب الوطن وحب الخير وأهله وتعاون الجميع في إبراز الوجه الحضاري والإنساني لدولة الكويت.

وتهدف الحملة إلى بناء مشروع مدينة الكويت الخيرية لإيواء ورعاية اللاجئين السوريين مكونة من ١٠٠٠ بيت وبتكلفة مقدارها (٤,٠٠٠,٠٠٠ د.ك) أربعة ملايين دينار كويتي، شاملة المنازل وتكلفة البنية التحتية والمرافق الأساسية مثل المدارس والمراكز الطبية والمصليات وتقديم الرعاية لنزلاء المدينة، وتسعى الحملة مستقبلا إلى بناء ١٠ مدن.

ويوضح الجدول التالي[1] دعم الأمانة العامة للأوقاف لمجموعة من الأنشطة والمشـاريع لدعم الإخوة السـوريين في دول الإيواء واللجـوء المجاورة للأراضي السورية:

م	المشروع / النشاط	الجهة	المبلغ
١	دعم حملة إغاثة المنكوبين في سوريا	الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية	٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي
٢	دعم تكاليف العمليات الجراحية للجرحي المصابين في لبنان	مجمع الرحمة الطبي في لبنان	٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي
٣	دعم إغاثة الشعب السوري	الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية	١,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي
٤	مشروع بناء ١٠٠ كرفان للعوائل المهاجرة علي الحدود العراقية السورية	الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية	٥٠,٠٠٠ دينار كويتي
٥	مشروع إغاثة النازحين السوريين في لبنان	جمعية الإرشاد الخيرية اللبنانية	١٠,٥٠٠ دينار كويتي
٦	دعم مشاريع الجمعية الطبية الإسلامية في لبنان وهي كالتالي: ١. شراء جهاز أشعة لمستشفي دار الشفاء - لبنان ٢. إنشاء مركز إسعاف اللاجئين السوريين في لبنان ٣. كفالة مهمات إسعافية لجهاز الطوارئ والإغاثة في لبنان	الجمعية الطبية الإسلامية - لبنان	٥١,٠٠٠ دينار كويتي
٧	دعم مشروع حقيبة الطالب ومشروع إفطار صائم اللاجئين السوريين	جمعية الثقة الخيرية للعمل الاجتماعي - لبنان	٦,٠٠٠ دينار كويتي

(١) أسرى الكويت ومصارعة السوء، مرجع سابق، ص ٧٥ - ٧٦.

وجدير بالذكر أن حملات الإغاثة للشعب السوري الشقيق لم تقتصر على الأمانة العامة للأوقاف[1] فحسب، بل تدفقت الحملات الاغاثية من قبل مؤسسات العمل الخيري الكويتية لتشكل بحق النموذج الكويتي فى إغاثة الملهوف وتطبيقًا للجسد الواحد بين المسلمين فكانت التبرعات المختلفة والمتنوعة بالمال والجهد من الجمعية الكويتية للإغاثة، وجمعية الهلال الأحمر الكويتية، وجمعية إحياء التراث الإسلامي، وجمعية صندوق إعانة المرضى، وجمعية النجاة الخيرية، والرحمة العالمية، والهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، وبيت الزكاة، وجمعية العون المباشر، وجمعية عبد الله النورى وغيرها.

رابعا: التنمية المهنية للعاملين في الأمانة العامة للأوقاف ودورها في تعزيز وتقوية القطاع الثالث:

من المعروف أن عمليات التنمية المهنية للعاملين في مختلف المؤسسات تعتبر شرطًا أساسيًا للحفاظ على حيوية هذه المؤسسات وقدرتها على التجاوب مع المتغيرات الخارجية، والداخلية المؤثرة على العمل، ويحسن هنا أن نشير إلى عناصر نظم التنمية المهنية للعاملين في الأمانة العامة للأوقاف، ومن أهمها:[2]

- تنفيذ عمليات التدريب التقليدية المتعارف عليها في مختلف المؤسسات سواء الموجهة للعاملين الجدد، أم المخصصة لتجديد المعارف وتنمية المهارات والخبرات.
- تنفيذ عمليات متقدمة ومبتكرة للتنمية المهنية نابعة من متطلبات مواجهة مشكلات العمل.

(١) ادارة الصناديق الوقفية، الأمانة العامة للاوقاف، الكويت، ٢٠١٣م.

(٢) تتلقى الامانة العامة للاوقاف طلبات الدعم المقدمة لها من الجهات الداعمة المختلفة وبدورها تقوم الامانة العامة بتقديم هذا الدعم للجهات المستحقة من خلال هيئات وجمعيات خيرية كويتية محلية، ومن ثم متابعة تنفيذ الدعم والاشراف على تنفيذ المشاريع والانشطة للتأكد من أن الصرف تم بناء على الموافقة الشرعية ولجان الصرف فى الامانة.

- التنوع في أساليب التنمية المهنية وطرائقها، بحيث لا تركز فقط على المحاضرات والدراسات النظامية، بل تهتم أيضًا بالتدريب الميداني، وورش العمل، والحلقات النقاشية، والتدريب من خلال البحوث، وغير ذلك من الأساليب المتطورة.
- تغطية عمليات التنمية المهنية لكافة مجالات العمل الشرعية والفنية والإدارية. وأيضًا كافة المستويات الوظيفية من القاعدة التنفيذية صعودًا إلى القمة القيادية.

خامسا: الأمانة العامة للأوقاف وحصاد التميز:

لقد حصدت الأمانة العامة للأوقاف مجموعة من الجوائز المحلية والإقليمية والعالمية نظراً لتميزها فى تلبية الاحتياجات الضرورية وتحقيق مستوى يفوق التوقعات في خدمة المجتمع وتلبية احتياجاته وسعيها المستمر نحو تأكيد دورها المحوري والمسئولية الاجتماعية التي تضطلع بها ليس على المستوى المحلى فقط بل امتد للمستوى الاقليمى والعالمي. فالأمانة العامة للأوقاف ومنذ صدور المرسوم الأميري بإنشائها وضعت على عاتقها الاهتمام بكل ما يسهم في تعزيز العمل الخيري سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وحققت نتائج متميزة وملموسة في ميدان العمل الخيري حيث عمت مشاريعها الخيرية أرجاء المعمورة مما كان له الأثر الطيب في نفوس شعوب تلك الدول. وتجدر الإشارة إلى أن الجوائز التى فازت بها الأمانة العامة للأوقاف كمؤسسة حكومية رائدة فى مجال الوقف والعمل الخيري امتدت لتشمل بعض المشاريع الوقفية المتميزة التابعة لها وهي بدورها تؤدى خدمات فرية للمجتمع على سبيل المثال مشروع من كسب يدى ومركز الكويت للتوحد.

وفيمايلى عرض مبسط لبعض هذه الجوائز[1] :

(١) انظر: تجربة النهوض بالدور التنموى للوقف فى دولة الكويت، الأمانة العامة للاوقاف، مركز المعلومات، رقم السجل ٢٥٢٣، رقم التصنيف ٦١، ابريل ١٩٩٨م، ص ١٠٩.

١- جائزة المسئولية الاجتماعية للمؤسسات الكويتية CSR AWARD عام ٢٠٠٧ م.

أعلنت اللجنة المنظمة العليا لجائزة المسئولية الاجتماعية عن فوز مركز الكويت للتوحد بجائزة المسئولية الاجتماعية للمؤسسات الكويتية عام ٢٠٠٧م وذلك تشجيعًا للمؤسسات غير الربحية والشركات المنفذة للأنشطة الاجتماعية التي تهدف لخدمة المجتمع، وفوز مركز الكويت للتوحد يعكس الدور التنموي والمجتمعي تجاه شريحة هامة من أبناء المجتمع ألا وهي فئة التوحد، وتهدف هذه الجائزة التي تقام على مستوى دولة الكويت على رفع الوعي العام للمؤسسات والشركات بأهمية المسئولية الاجتماعية والحث على الدعم والتفاعل مع الأنشطة والفعاليات والقضايا الاجتماعية والتي تعمل علي تقديم خدمات تنموية وبرامج توعوية، وغيرها كنوع من الوفاء لهذه المؤسسات تجاه المجتمع، بالإضافة إلى النهوض بالمجتمع بصفة عامة وتعزيز المسئولية الاجتماعية، وقد اعتمدت لجنة التحكيم التي ضمت نخبة من الأساتذة، وأصحاب الخبرة في مجال العلاقات العامة والإعلام والمسئولية الاجتماعية، من الكويت وعدد من دول مجلس التعاون الخليجي على معايير واضحة لتقويم المشاركات في الجائزة تضمنت الفكرة، ومدى وضوحها، وكيفية تنفيذها، وما إذا كانت تخدم المجتمع، بالإضافة إلي تقويم الإستراتيجية وأهداف البرنامج، والشكل العام للأنشطة الاجتماعية.

٢- جائزة شايلوت التي نظمها الاتحاد الأوربي في مجال حقوق الإنسان عام ٢٠٠٩ م:

فاز كذلك مركز الكويت للتوحد بجائزة شايلوت التي ينظمها الاتحاد الأوربي في ميدان حقوق الإنسان، وهي جائزة تمنح للمؤسسات اعترافًا بإسهامهم البارز في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ويعتبر هذا الإنجاز

مفخرة للكويت، وتم إهداء هذا الإنجاز إلي سمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه لتشجيعه ودعمه لكافة المؤسسات العاملة في مجال الخدمات الإنسانية التي يعتبر مركز الكويت للتوحد في مقدمة هذه المؤسسات لما يقدمه من خدمات متميزة في المجال التعليمي والديني، والاجتماعي، والصحي لأطفال التوحد، وتوجيه طاقاتهم إيجابيًا لدعم جهود التنمية في المجتمع من منطلق أن هذه الفئة الخاصة من أبنائنا تمتلك قدرات هائلة لا تقل في أهميتها عن أقرانهم بل وأحيانا تفوق قدراتهم الأخرى.

يعتبر مركز الكويت للتوحد أول مركز تعليمي تدريبي في الوطن العربي يختص برعاية، وتأهيل وتدريب أطفال التوحد حيث يلبي حاجة العديد من الأسر التي يعاني من إعاقة التوحد التي تعد من أصعب الإعاقات التطورية، وقد أسهمت الأمانة العامة للأوقاف في تبني ودعم مشروع مركز الكويت للتوحد وتخصيص ميزانية خاصة به، بالإضافة إلى دعم الكثير من مؤسسات الدولة للمركز مثل وزارة التربية التي أسهمت بعدد من الهيئة التعليمية المتخصصة في المركز، ويبقى الدور الفاعل أيضًا لأهل الكويت الذين دأبوا علي العطاء استكمالا لمسيرة الأجداد الكرام.

وقد هدف المركز منذ تأسيسه إلى تأسيس وقفية خاصة بأطفال التوحد من خلال دعم أهل الخير الكرام وفتح باب التبرع الوقفي سواء كان نقديًا أم عينيًا، ويحرص مركز الكويت للتوحد على الاطلاع على جديد النظريات، والفلسفات العالمية التي قامت عليها مراكز التدريب التي تقدم خدمات التدريب والتعليم لذوي التوحد، والاتصال بجميع المعاهد، والجامعات العربية، والعالمية، وانتهج المركز الفلسفة العالمية ممزوجة بالصبغة الإسلامية مع التأكيد علي الهوية الكويتية. وتقوم الفلسفات على النظريات التالية: نظرية تعديل السلوك، نظرية التكامل الحسي، نظرية التدريب السمعي، التعليم المنظم، وغيرها من

النظريات التي يتم تطبيقها من خلال برنامج تعليمي يسعى إلى تطوير قدرات الطالب وتحسين مهارات التعلم مع التركيز على دعم وتعزيز نواحي الضعف لديهم كالتواصل، والعلاقات الاجتماعية، والاعتماد على النفس، وتطوير البيئة المدرسية والمنزلية لتتواءم مع الضعف الموجود لديه، بالإضافة للقياس الدوري للقدرات من خلال التدريب الفردي مع التركيز على اللغة العربية والتربية الإسلامية، ومما لاشك فيه، هذه الإنجازات في مجال التوحد جعلت مركز الكويت للتوحد ينال العديد من الجوائز على الانشطة والإسهامات التي تم تقديمها لأطفال التوحد.

٣- جائزة الشهيد فهد الأحمد الدولية للعمل الخيري لعام ٢٠١٠م:

فازت الأمانة العامة للأوقاف بالمركز الثالث في جائزة الشهيد فهد الأحمد الدولية للعمل الخيري التي تنظمها مبرة الأعمال الخيرية عن مشاركتها في الفرع الأول من المسابقة وهو جائزة التفوق للمؤسسات الخيرية حيث تم التكريم في ١٨ يناير ٢٠١٠م.

وتعتبر الجائزة نوعًا من أنواع التكريم والتقدير لأصحاب الأيادي البيضاء سواء كانوا مانحين أم مستفيدين أفرادًا أم مؤسسات أم جمعيات لتكون إشراقه خير لأهل الخير في كل مكان للمساهمة في تنمية العمل الخيري والتطوعي، وتتعدد مجالات الجائزة لتشمل- بالإضافة إلى جائزة التفوق للمؤسسات الخيرية التي فازت بها الأمانة العامة للأوقاف- جائزة المشروع الخيري المتميز، وجائزة البحث العلمي، وجائزة القصة، وجائزة أفضل صورة مؤثرة.

إن تكريم الأمانة العامة للأوقاف بجائزة الشهيد فهد الأحمد الدولية للعمل الخيري يعكس المسئولية الاجتماعية للأمانة وارتباطها المباشر بالأعمال الخيرية التي تلبي الحاجات المجتمعية المتعددة والمتنامية.

٤- جائزة الشفافية ومؤشر مدركات الإصلاح لعام ٢٠١١م:

حصلت الأمانة العامة للأوقاف ممثلة بإدارة التخطيط والاستشارات الفنية على المركز الأول في معيار التخطيط الاستراتيجي ضمن برنامج مدركات الإصلاح لعام ٢٠١١ م والتي تقوم بتقويمها جمعية الشفافية الكويتية، ويهدف هذا المعيار لنشر الوعي الإصلاحي والسعي نحو محاربة الفساد الإداري والمالي في القطاع الحكومي، ويبني مؤشر مدركات الإصلاح على عدة معايير لمعرفة مدى سعي الوزارات والمؤسسات الحكومية في محاربة الفساد بكل أشكاله وسعيها للإصلاح وفقا لهذه المعايير (الشفافية – النزاهة – احترام القانون – العدالة – تكافؤ الفرص – التخطيط الاستراتيجي – والقيادة) حيث تشمل هذه المعايير الشمولية وقياس الكفاءات، ويستطلع هذا المؤشر مدركات الإصلاح في كل الجهات الحكومية وفقًا لشريحتين وهما الموظف والمراجع على حد سواء، وتم تطوير المؤشر من خلال إضافة أدوات قياس جديدة تمثلت في أربع أدوات وهي (خبراء جمعية الشفافية – الزيارات الميدانية – وجود العميل الخفي – مقابلة القياديين) لتتشكل مع الأدوات السابقة أدوات قياس حقيقية لمؤشر مدركات الإصلاح بهدف قياس نقاط الضعف، والقوة لدى الجهات الحكومية، والتأكد من مدى قدرتها على محاربة الفساد، وتشجيعها للسعي قدمًا نحو تلك الخطوة لتحسين الصورة العامة للكويت في مجال الإصلاح ومحاربة الفساد.

وفوز الأمانة العامة للأوقاف بهذا المركز الأول يؤكد الرؤية الواضحة والتطبيق المؤسسي لمكونات الإستراتيجية الخاصة بها في إطار الشفافية، والمصداقية لرسالة الأمانة العامة للأوقاف تجاه المجتمع، وقيم العمل، والسياسات العامة، والحرص الدائم على التنمية المجتمعية، والدعوة إلى الوقف، والتعريف به وصرف ريعه وفق شروط الواقفين.

٥- الجائزة العربية لأفضل أسرة منتجة للشيخة سبيكة بنت آل إبراهيم آل خليفة في مملكة البحرين عام ٢٠١١م:

فاز مشروع من كسب يدي التابع للصندوق الوقفي للتنمية العلمية والاجتماعية في الأمانة العامة للأوقاف بالجائزة العربية لأفضل أسرة منتجة للشيخة سبيكة بنت آل إبراهيم آل خليفة للأسر المنتجة في مملكة البحرين رئيسة المجلس الاعلى للمرأة لتشجيع الأسر المنتجة تقديرًا وتشجيعًا من وزارة التنمية الاجتماعية لمشروعاًت الأسر المنتجة وإيجاد حياة كريمة لأفرادها من خلال ما تقدمه من دعم مادي ومعنوي بما يسهم في توسيع سوق العمل وزيادة الرفاة الاجتماعي وتمكين الأسرة والمرأة اقتصاديا وماديًا، وزيادة مساهمتها في العملية الإنتاجية والاقتصادية، وتسهم هذه الجائزة في إيجاد مجتمع عربي من خلال المناخ الذي ستتيحه من تواصل بين الدول العربية والتعرف إلى أنشطة الأسر المنتجة، وكذا حفز المؤسسات المالية، والاقتصادية، والتجارية في الدول العربية على دعم مشاريع الأسر المنتجة والمساهمة في تمويلها وتسويق منتجاًتها.

ويعتبر فوز الأمانة العامة للأوقاف بهذه الجائزة إنعكاسًا لفلسفتها بمبدأ دعم الأسر المحتاجة، والقضاء علي مشكلة الفقر التي هي آفة الأسرة والمجتمع من خلال إيجاد فرص عمل مناسبة للنساء، والأرامل، والمطلقات، والفتيات وغيرهن من الشرائح المحتاجة إلى أن تتحول إلى فئات منتجة تأكل من كسب يدها.

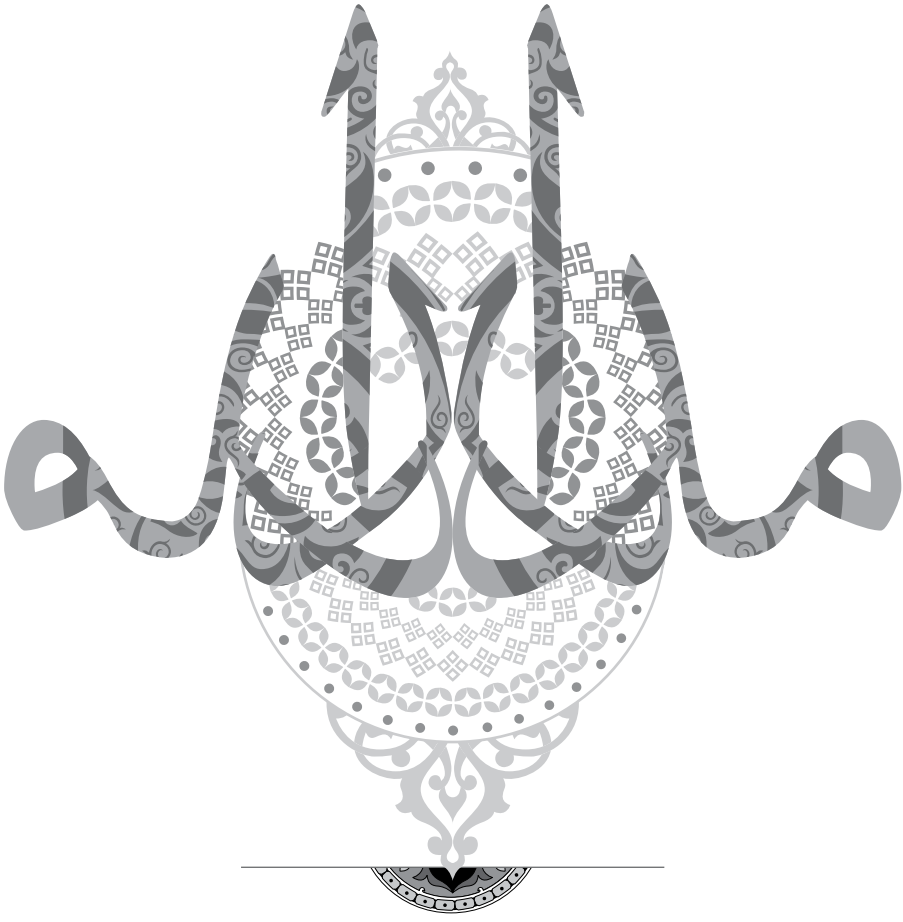

الخاتمة

إن جوانب القوة والتميز للقطاع الثالث في العالم العربي والإسلامي تكمن في أن كل التشريعات المرتبطة بإنشائه، وإدارته وتكوينه، وازدهاره مستقاة من الشريعة الاسلامية القائمة على ما صرح به القرآن الكريم، وما صح عن رسول الله ﷺ.

تلك التشريعات التي جعلت أكبر المؤسسات الخيرية وهي الأوقاف، وكل مصادر التمويل الأخرى من تبرعات، وصدقات وخلافه، واستقطاب المتطوعين والمتبرعين، وتجنيد طاقاتهم المادية والمعنوية لخدمة هذا القطاع الخيري (الثالث). مما أفرز عن وجود قدرات، وطاقات، وقيادات تعد قوة دائمة، وإن ضعفت فترة من الزمن، أو تخاذل عن القيام بها، أو محاولة البعض لطمسها ووأد منافعها، وأداء دورها المناط بها، كما كانت في عصور الحضارة الإسلامية الزاهية.

وتعد التشريعات الإسلامية في جميع أوجه الخيرات وتطبيقاتها التاريخية أنموذجًا يؤكد أن هذا القطاع الخيري (الثالث) - الذي أطلق مسماه الغرب في العصر الحديث - إنما كان هو القطاع الأول في صدر الإسلام وعصور الخلافة الإسلامية الزاهية سواء في مجال التطوع كموارد وثروة بشرية أم بحجم الأوقاف واستقلاليتها مما يعد مثالاً يحتذي به ومضربًا للأمثال في تقديم خدمات تفوق التوقعات حيث تنافس الجميع لتقديم هذه الخدمات.

وبتأمل النموذج الغربي الآن يتضح لنا أن التخصص المتميز والفريد في كافة أشكال العمل الخيري، وأنواع العطاء والرعاية أمر حيوي ومطلب ضروري للأمة العربية والإسلامية، من أجل تجاوز صور الدعم التقليدي، والرعاية النمطية، لنعود بقوة إلى العمل في إطار منظومة القطاع الثالث المستقل بشقيه الوقفي

والتطوعي، قطاعًا قويًا مسانداً للتنمية، والنهضة خاصة في ظل الأزمات المتنوعة التي يحياها العالم العربي والإسلامي في الألفية الثالثة وليصبح شريكًا ومكملا في خدماته للقطاع الأول والثاني (الحكومي والخاص) ليؤدي مسؤولياته الاجتماعية، والوطنية من منطلق العقيدة والعبادة، والواجب، وهذا ما تسعى إليه الكويت فى السنوات الأخيرة عبر المناشط المختلفة التى تقوم بها الأمانة العامة للأوقاف فى بعديها المحلى والخارجى، التى أصبحت - فى ضوئه - الدولة المنسقة للعمل الوقفى لجهود الأوقاف على مستوى العالم الاسلامى بموجب قرار المؤتمر السادس لوزراء أوقاف الدول الإسلامية المنعقد بالعاصمة الإندونسية جاكرتا أكتوبر ١٩٩٧ م، وبناء عليه، قامت الأمانة العامة للأوقاف بإنجاز عدة مشاريع علمية غير مسبوقة على النحو الآتي:

كشافات الأوقاف وهى كتب بيليوجرافية لبيان كافة الأمور المتعلقة بالوقف.

أطلس الكويت للأوقاف الذى يوضح مواقع الواقفين على الخريطة الجغرافية لدولة الكويت.

قاموس الوقف، وهو قاموس جامع لكافة مصطلحات الوقف السائدة والمتداولة فى الساحة الفكرية.

معجم أعلام الوقف، وهو يعنى فى جزئه الأول والأجزاء التالية، بالسير الذاتية لكل واقف أو ناظر للوقف أو باحث فى مجال الوقف أو كانت له حيثية وذى موقع قيادى فى الأجهزة التنفيذية الخاصة بالأوقاف.

والباحثة إذ ترنو ببصرها وبصيرتها معًا نحو الأهداف، والغايات التى يسعى المجتمع بأطيافه كلها نحو مزيد من الرقى ، وأخذ زمام المبادأة فى اشتقاق أساليب خيرية اجتماعية وقفية للنهوض برسالة الوقف . والله من وراء القصد.

المراجع

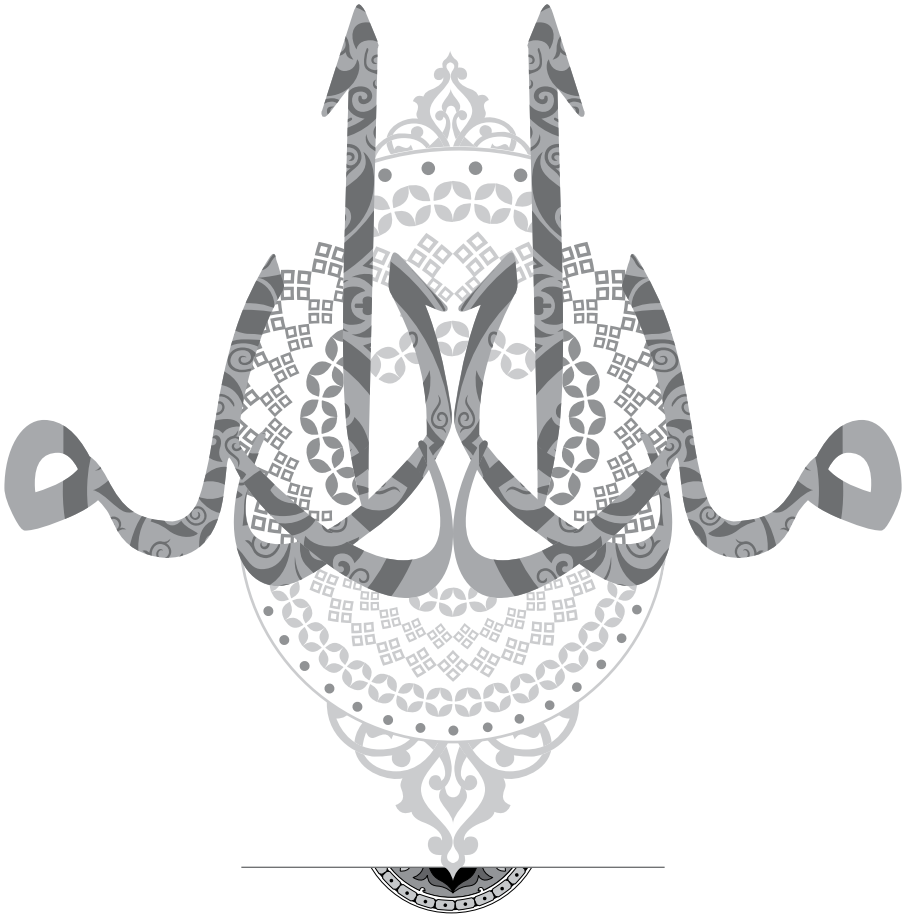

المراجع

١- القرآن الكريم.

٢- صحيح البخاري.

٣- صحيح مسلم.

٤- صحيح الترمذي

٥- صحيح الجامع الصغير

٦- تفسير ابن كثير

٧- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، نشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، بدون.

٨-المسند: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، نشر: مؤسسة الرسالة- ط:١، سنة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٩-المصنف في الأحاديث والآثار: أبو بكر بن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، نشر: مكتبة الرشد - الرياض- ط:١، سنة ١٤٠٩هـ.

١٠-الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، نشر: دار طوق النجاة، ط:١، سنة ١٤٢٢هـ.

١١-الجامع الكبير - سنن الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى، الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، سنة ١٩٩٨م.

١٢- مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي): أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، نشر: دار المغني للنشر

والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط ١، سنة ١٤١٢هـ / ٢٠٠٠م.

١٣- ابن دقيق العيد، إحكام الإحكام، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٤- الوابل الصيب، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٩م

١٥- إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي، دار المعرفة، بيروت.

١٦- جدد حياتك، محمد الغزالي، دار نهضة مصر للنشر، الطبعة الخامسة عشر، أكتوبر، ٢٠١٢ م

١٧- حياة مجتمع، أ.د عبد الكريم بكار، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢ م.

١٨- التربية ومستقبل الأمة، محمد حسن بريغش، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، جميع الحقوق محفوظة للناشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٤ م.

١٩- أصول التربية الإسلامية وأساليبها في البيت والمدرسة، عبد الرحمن النحلاوى، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤٣١ هـ/٢٠١٠ م.

٢٠- ضحايا برئيه للحرب العالمية على الإرهاب، د. محمد عبد الله السلومي، سلسلة تصدر عن مجلة البيان الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.

٢١- القطاع الثالث والفرص السانحة - رؤية مستقبلية، د. محمد عبد الله السلومى، سلسلة دراسات اجتماعية الكتاب الثالث، مركز القطاع الثالث للاستشارات والدراسات الاجتماعية، ١٤٣٠ هـ/ ٢٠٠٩ م.

٢٢- القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب، د. محمد بن عبد الله السلومى، مجلة البيان، الرياض، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ.

٢٣- ثقافة النهضة: أفكار وقيم من أجل التقدم، أ. د. عبد الكريم بكار،

دار وجوه للنشـــر والتوزيع، المملكة العربية الســـعودية، الرياض، الطبعة الاولى، ١٤٣٤ هـ/ ٢٠١٣ م.

٢٤- من أساليب الرسول صلى الله عليه وسلم فى التربية، دراسة تحليلية وتطبيقات عملية معاصرة، نجيب خالد العامر، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧ م.

٢٥- ثقافة العمل الخيري، كيف نرســخها وكيف نطبقها، أ. د. عبد الكريم بــكار، دار وجوه للنشــر والتوزيع، المملكة العربية الســعودية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٣٣ هـ/ ٢٠١٢ م.

٢٦- الكويــت والانتمــاء، د. محمــد منيــف العجمــى، الدار العالمية للنشــر والتوزيع، الجيزة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١١ م.

٢٧- أســرى الكويــت ومصارعة الســوء، غــازى فيصل الربيعــان، الجمعية الكويتية للدراسات والبحوث التخصصية، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ م.

٢٨- تصنيف مداد الموضوعي للعمل الخيري، أ. خالد عبد الله الســريحى، د. أحمــد عبادة العربي، المركــز الدولي للأبحاث والدراســات (مداد)، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨ م.

٢٩- الأوقاف الإســلامية ودورها الحضاري (الماضي والحاضر والمستقبل)، أ. د. عبــد الرحمن بن إبراهيــم الضحيان، الطبعة الأولى، دار المآثر، المدينة المنورة، ١٤٢١ هـ.

٣٠- أوقاف المســلمين فى بيروت فى العهد العثمانى، حســان حلاق، المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، بيروت، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.

٣١- الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، (٦٤٨ - ٩٢٣ هـ /١٢٥٠ - ١٥١٧ م) د. ط، د. ت.

٣٢- مـن روائـع حضارتنا، مصطفى السـباعى، المكتب الإسـلامي، بيروت ط٥، ١٩٨٧ م.

٣٣- الوقف ودوره في المجتمع الإسـلامي المعاصر، د. سـليم هانى منصور، جميع الحقوق محفوظة للناشـر، مؤسسة الرسـالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤ م.

٣٤- الوقـف والمجتمـع - نمـاذج وتطبيقـات من التاريخ الإسـلامي، يحيى محمود بن جنيد السـاعاتى، مؤسسـة اليمامة الصحفية، كتاب الرياض، العدد ٣٩، مارس ١٩٩٧ م

٣٥- استطلاع آراء الموطنين حول الإنفاق الخيري في دولة الكويت، فهرسة مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشـر. رقـم الإيداع، ١٩٠/ ٢٠٠٣، الأمانة العامة للأوقاف الطبعة الأولى ٢٠٠٣م، دولة الكويت.

٣٦- أسس العمل الخيري وفنون تسويقه، د. عيسى القدومي، فهرسة مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م، الكويت، جمعية إحياء التراث الإسلامي لجنة العالم العربي.

٣٧- الوقـف الإسـلامي- فنون إدارتـه والدعوة إليه، د. عيسـى القدومي، فهرسـة مكتبـة الكويت الوطنيـة، رقـم الإيـداع: ٢٠١٢/٥٦١م، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ٢٠١٢م.

٣٨- أسـس ومهارات العمل التطوعي، دليل علمي ومنهج تطبيقي د. عيسى صوفان القدومي، فهرسـة مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشـر، جميع الحقوق محفوظة للمؤلف، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م، لجنة العالم العربي، جمعية إحياء التراث الإسلامي، دولة الكويت.

٣٩- نظـام الوقف الإسـلامي، تطوير أسـاليب العمل وتحليـل نتائج بعض

الدراسات الحديثة، د. أحمد أبو زيد، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيكو. ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

٤٠- ١٨١بطاقة للتميز الإداري، علي حسين العجمي، شركة الأبداع الفكري- الكويت، الطبعة الثانية، ذو القعدة ١٤٣٠هـ / نوفمبر ٢٠٠٩ م.

٤١- المرأة والوقف، إيمان محمد الحميدان، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م. أودع بمركز معلومات الأمانة العامة للأوقاف تحت رقم (٢١) بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٩م.

٤٢- الرقابة الشرعية في مؤسسات صناعة الخدمات المالية الإسلامية «دراسة شرعية تطبيقية»، د. محمد أمين علي القطان، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ / ٢٠٠٤م.

٤٣- الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف، د. عبد الستار أبو غدة – د. حسين حسين شحاته، الأمانة العامة للأوقاف، الطبعة الأولى ١٩٩٨م، دولة الكويت.

٤٤- استثمار الأموال الموقوفة (الشروط الاقتصادية ومستلزمات التنمية)، د. فؤاد عبد الله العمر، سلسلة الدراسات الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف (٢)، إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية- الأمانة العامة للأوقاف، دولة الكويت. ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٤٥- الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي، د. أحمد محمد السعد، محمد علي العمري، سلسلة الدراسات الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف ١٤١٢هـ/ ٢٠٠٠م، الأمانة العامة للأوقاف- دولة الكويت.

٤٦- الإعلام الوقفي (دور وسائل الاتصال الجماهيري في دعم وتطوير أداء

المؤسسات الوقفية)، د. سامي محمد الصلاحات، سلسلة الدراسات الفائزة في مسابقة الكويت لأبحاث الوقف (١٠) الأمانة العامة للأوقاف- دولة الكويت ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.

٤٧- التطور المؤسسي لقطاع الأوقاف في المجتمعات الإسلامية (دراسة حالة جمهورية مصر العربية، مليحة محمد رزق، سلسلة الدراسات الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لابحاث الوقف (٨)، الأمانة العامة للأوقاف، دولة الكويت، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.

كتب ودراسات مترجمة:

٤٨- من قسمات التجربة البريطانية في العمل الخيري والتطوعي، بدر ناصر المطيري، الأمانة العامة للأوقاف- دولة الكويت. الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.

٤٩- الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، د. عبد الحميد الغزالي- سلسلة ترجمات الاقتصاد الإسلامي رقم (١)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب- البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية.

٥٠- العمل الخيري التطوعي والتنمية- استراتيجيات الجيل الثالث من المنظمات غير الحكومية (مدخل إلى التنمية المرتكزة على الإنسان)، تأليف: ديفيد كورتن، ترجمة: بدر ناصر المطيري، الأمانة العامة للأوقاف، دولة الكويت، ١٤٢١هـ /٢٠٠١م.

٥١- فريق التمييز: الإستراتيجية العامة للعمل التطوعي في المملكة المتحدة، سلسلة ترجمات في العمل الخيري التطوعي- ترجمة الأمانة العامة للأوقاف- إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٥٢- وقفيات المجتمع: قوة جديدة في العمل الخيري البريطاني، تأليف كالبانا

جوشي- ترجمة: بدر ناصر المطيري، تراجم في العمل الخيري والتطوعي (١)، الناشـر: المكتـب الفني- الأمانة العامة للأوقاف، دولـة الكويت. الطبعة الأولى صفر ١٤٠٧هـ/ يونيو ١٩٩٦م.

٥٣- تحفيز الإنتاج- خطوة خطوة، تأليف نانسـي ستيفنسـون، ترجمة أمين الأيوبـي، حقـوق الطبـع محفوظـة، أكاديميـا إنترناشـيونال، ٢٠٠١- بيروت- لبنان.

٥٤- المؤسسـات الخيرية فى الولايات المتحـدة الأمريكية، تأليف اليزابيث بوريـس، تراجـم فى العمـل الخيري والتطوعـي (٢)، ترجمـة المكتب الفني، الأمانـة العامة للأوقـاف، الكويت، الطبعة الأولى، جمـادى الآخرة، نوفمبر ١٩٩٦م.

ندوات ومؤتمرات وملتقيات:

٥٥- رؤية مستقبلية لدور الوقف في الاستفادة من الشباب، د. عبد الله بن ناصر السـدحان، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى السـنوي الوقفي الرابع عشـر الذي تنظمه الأمانة العامة للأوقاف تحت شعار (لكم يا شباب) خلال شهر ذي القعدة ١٤٢٨هـ/ ديسمبر ٢٠٠٧م.

٥٦- أبحاث ندوة نحو دور تنموى للوقف، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، القطاع الوقفي/ مركز أبحاث الوقف والدراسات الاقتصادية، ١-١٩٩٣/٥/٣م، الكويت.

٥٧- أبحـاث نـدوة آليـات العمـل الخيرى التـى نظمتها الجمعيـة الخيرية الإسلامية فى ٢٤يونيه عام ٢٠٠٦ م الموافق ٢٨ جمادى الأولى عام ١٤٢٧هـ.

أبحـاث نـدوة العمل الخيرى فى مصر الواقع والمأمـول، التى نظمتها الجمعية الخيرية الإسلامية خلال موسمها الثقافى الثامن فى ١٨ فبراير عام ٢٠٠٢ م.

٥٩- نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز دراسات الوحدة العربية بيروت، الطبعة الأولى مايو ٢٠٠٣م.

٦٠- نظام الوقف في التطبيق المعاصر- نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية- تحرير محمود أحمد مهدي، وقائع ندوات رقم (٤٥) جدة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م، البنك الإسلامي للتنمية- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب الطبعة الأولى، الأمانة العامة للأوقاف، دولة الكويت. فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر. رقم الإيداع: ١٤٢٣/٦١٩١.

٦١- دور الجهات الخيرية في المسئولية الاجتماعية للشركات "المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد) الرياض، السعودية. حلقة نقاشية نظمها مركز مداد بالسعودية الفترة من ١٥ جمادى الثانية ١٤٢٩ الموافق ٢٠٠٨/٦/١٩م.

٦٢- العمل الخيري للجميع، مؤتمر العمل الخيري الخليجي الرابع في البحرين، جمعية التربية الإسلامية بمملكة البحرين، الفترة من ١٧-١٩ ربيع الأول ١٤٣١هـ وحتى الفترة من ٢-٢٠١٠/٣/٤م.

٦٣- مؤتمر الآفاق المستقبلية للعمل الخيري، الواقع والتحديات، مبرة الأعمال الخيرية، الكويت، الفترة من ١١-٢٣ شوال ١٤٢٥، وحتى الفترة ٢٣-٢٠٠٤/١١/٢٥م. المؤتمر الخليجي الأول للجمعيات والمؤسسات الخيرية الخليجية.

٦٤- التنمية وأهميتها في الجمعيات الخيرية، خواطر التطوير (١)، مؤسسة الشيخ عيد بن محمد آل ثاني الخيرية، ٣ محرم ١٤٢٧هـ الموافق ٢٠٠٦/٢/١م.

٦٥- توظيف القواعد الفقهية في ترشيد العمل الخيري، د. عادل بن عبد القادر بن محمد ولي قوته، قسم الدراسات الإسلامية، كلية الآداب - جامعة الملك عبد العزيز، بحث مقدم إلى "مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث" دائرة الشئون الإسلامية بدبي، ٢٠-٢٢ يناير ٢٠٠٨م.

٦٦- ضوابط إغاثة غير المسلمين في العمل الخيري الإسلامي، د. أسامة علي مصطفى الفقير الربابعة، رئيس قسم الفقه وأصوله - جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، بحث مقدم إلى "مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث" دائرة الشئون الإسلامية بدبي، ٢٠-٢٢ يناير ٢٠٠٨م.

٦٧- العمل الخيري الإسلامي بين التأصيل وإمكانات التفعيل د. فاتحة فاضل العبدلاوى، الرباط، المملكة المغربية، بحث مقدم إلى «مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث» دائرة الشئون الإسلامية بدبي، ٢٠-٢٢ يناير ٢٠٠٨م.

٦٨- مقترحات الضمان لاستمرار العمل الخيري الخليجي بالخارج، وبعض وجوه الاستثمار د. حميد الحمر، جامعة سيدي محمد بن عبدالله - فاس - المغرب، بحث مقدم إلى«مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث» دائرة الشئون الإسلامية بدبي، ٢٠-٢٢ يناير ٢٠٠٨م.

٦٩- أفكار جديدة في العمل الخيري مع مستندها الشرعي، د. فهد بن عبد الرحمن اليحي - كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، بحث مقدم إلى «مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث» دائرة الشئون الإسلامية بدبي، ٢٠-٢٢ يناير ٢٠٠٨م.

٧٠- مشاركة غير المسلمين في الموارد المالية للعمل الخيري ومصارفه - دراسة فقهية، د. آدم نوح معابدة القضاة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية، بحث مقدم إلى "مؤتمر العمل الخيري

الخليجي الثالث" دائرة الشئون الإسلامية بدبي، ٢٠-٢٢ يناير ٢٠٠٨م.

٧١- حكم التصرف على غير المسلمين أهل الأديان، إعداد شاه جيهان نقاب أمير الدين الهاشمي، عضو لجنة الإفتاء بدائرة الشئون الإسلامية والعمل الخيري، بحث مقدم إلى "مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث" دائرة الشئون الإسلامية بدبي، ٢٠-٢٢ يناير ٢٠٠٨م.

٧٢- الضوابط الشرعية للانتفاع بالفوائد الربوية والأموال المشبوهة في العمل الخيري، د. عباس أحمد الباز - كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، بحث مقدم إلى "مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث" دائرة الشئون الإسلامية بدبي، ٢٠-٢٢ يناير ٢٠٠٨م.

٧٣- مقاصد الشريعة الخاصة بالتبرعات والعمل الخيري، د. عز الدين بن زغيبة، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، بحث مقدم إلى "مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث" دائرة الشئون الإسلامية بدبي، ٢٠-٢٢ يناير ٢٠٠٨م.

٧٤- القواعد الفقهية والأصولية ذات الصلة بالعمل الخيري وتطبيقاتها، د. جميلة عبد القادر شعبان الرفاعي، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، قسم الفقه وأصوله، بحث مقدم إلى "مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث" دائرة الشئون الإسلامية بدبي، ٢٠-٢٢ يناير ٢٠٠٨م.

٧٥- أثر القواعد الأصولية في تأصيل العمل الخيري (المشروعية والإجراءات)، د.عبدا لجليل زهير ضمرة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، قسم الفقه وأصوله، بحث مقدم إلى "مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث" دائرة الشئون الإسلامية بدبي، ٢٠-٢٢ يناير ٢٠٠٨م.

٧٦- قواعد الوسائل وأثرها في تنمية العمل الخيري، د. قطب الريسوني،

كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي، بحث مقدم إلى "مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث" دائرة الشئون الإسلامية بدبي، ٢٠-٢٢ يناير ٢٠٠٨م.

٧٧- د. حميد محمد القطامي، تجربة العمل التطوعي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع: إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر ٢٠٠٢م.

٧٨- إبراهيم حسين، العمل التطوعي في منظور عالمي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثاني للتطوع، المشاريع التنموية في المؤسسات الأهلية، الأولويات والتحديات، الشارقة (٢٣-٢٤ يناير ٢٠٠١).

٧٩- المسئولية الاجتماعية واستدامة رأس المال الفكري بالإشارة إلى هجرة العقول العربية، أ. د ثامر بكرى،، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الخامس لجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر والمنعقد تحت عنوان "رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة" الفترة ١٣-٢٠١١/١٢/١٤م، والمنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، الأردن، عمان.

٨٠- التربية فى صدر الإسلام، أوراق عمل مقدمة الى مؤتمر تهيئة الأجواء التربوية لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، المحور الأول، اللجنة العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، الديوان الاميرى د. عجيل جاسم النشمى، د. سعيد اسماعيل على، د. يوسف عبد المعطى، د. حسن جبر، وآخرون، ذو القعدة ١٤١٣هـ/ ابريل ١٩٩٣ م.

٨١- دور مؤسسات المجتمع فى تهيئة الأجواء التربوية لاستكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، د. عبد المحسن الخرافي، المحور الثالث، اللجنة

العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، الديوان الاميرى، ذو القعدة ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣ م.

٨٢- دور المعلم، د. صالح الراشد، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تهيئة الأجواء التربوية لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، المحور الثالث، اللجنة العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، الديوان الاميرى، ذو القعدة ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣ م.

٨٣- واقع التربية فى المجتمع الكويتي، بحوث مقدمة إلى مؤتمر تهيئة الأجواء التربوية لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، المحور الثاني، اللجنة العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، الديوان الإميري، د. محمد المأمون محمد على، د. محمد سليمان الحداد، د. حمد فالح الرشيد، د. أحمد المزينى ، ذو القعدة ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣ م.

٨٤- توفيق عسيران. ورشة عمل حول مهارات التحفيز على العمل التطوعي، جمعية المبرات الخيرية، بلبنان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمناسبة عام التطوع ٢٠٠١م.

٨٥- أيمن ياسين، الشباب والعمل الاجتماعي التطوعي، ورقة عمل قدمت لنادي بناة المستقبل، ٢٠٠١ عمان، الأردن.

٨٦- الثقافة والدبلوماسية، محمد بن عيسى، محاضرة محمد بن عيسى، أمين عام مؤسسة منتدى أصيلة بالمعهد الدبلوماسي في الكويت مايو (ايار) ٢٠٠٨م.

٨٧- البلاد النامية والأزمات المالية العالمية: حول استراتيجيات صنع الأزمات وإدارتها، د. محمد الفنيش، سلسلة محاضرات العلماء البارزين رقم (١٧)، البنك الإسلامي للتنمية- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، صبرة،

المملكة العربية السعودية.

٨٨- محاضرات الجمعية الخيرية الإسلامية فى موسميها الثقافيين ٩٩/٩٨، ٩٩/ ٢٠٠٠م، الموسم الثقافى الخامس، الموسم الثقافى السادس.

٨٩- محاضرات الجمعية الخيرية الإسلامية فى موسميها الثقافيين ٢٠٠٢ /٢٠٠٣م، ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ م، الموسم الثقافى التاسع، الموسم الثقافى العاشر.

رسائل جامعية

٩٠- الأحكام الشرعية للعمل الخيري- محمد حسن أمين عبد الرحمن، رسالة ماجستير- الجامعة اليمنية- صنعاء ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.

٩١- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، مذكرة لنيل درجة الماجستير، إعداد: ضيافى نوال، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠٠٩ - ٢٠١٠م.

٩٢- د. خالد يوسف الشطي، دراسة توثيقية للعمل التطوعي في دولة الكويت، مدخل شرعي ورصد تاريخي،، رسالة دكتوراه، سلسلة الرسائل الجامعية، دولة الكويت، الأمانة العامة للأوقاف، ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧ م.

٩٣- العمل التطوعي من منظور استراتيجي (الرؤية والرسالة والتحليل البيئي)، إعداد د. عبد الشافي محمد أبو الفضل، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.

المجلات العلمية:

٩٤- نحو صياغة مؤسسية للدور التنموي للوقف، د محمد بو جلال، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية – البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المجلد ٥، العدد ١، رجب ١٤١٨ هـ.

٩٥- الوقف وتفعيل طاقات المجتمع، د.علي الزميع، تجربة دولة الكويت

مجلة أوقاف، العدد ١٤، السنة الثامنة، مايو ٢٠٠٨م، الأمانة العامة للأوقاف.

٩٦- عولمة الصدقة الجارية: نحو أجندة كونية للقطاع الوقفي، د. طارق عبدالله، مجلة أوقاف، العدد ١٤، السنة الثامنة مايو ٢٠٠٨م، الأمانة العامة للأوقاف.

٩٧- الأوقاف والمحتسب، د. عبد المجيد بكرى معاذ، مجلة أوقاف، العدد ٢، السنة الثانية، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، مايو ٢٠٠٢ م.

٩٨- ملاحظات حول نظام الوقف ومنظومة التطوع، د. إبراهيم البيومي غانم، مجلة المظلة، عدد ٢٢، أكتوبر ٢٠٠٨م.

٩٩- الوقف ودورة في التنمية العلمية والثقافية والفكرية، "نموذج الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، د. إبراهيم محمود عبد اللطيف عبد الباقي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلة فصلية علمية محكمة- تصدر عن مجلس النشر العلمي- جامعة الكويت، العدد ١٢٦- السنة ٣٣ جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ/ يوليو ٢٠٠٧م.

١٠٠- د. حسين حسين شحاتة، منهجية الإقتصاد الإسلامى فى التنمية الإجتماعية، مجلة الإقتصاد الإسلامى، دبى، العدد (١٧٢)، ١٩٩٥م.

إصدارات الأمانة العامة للأوقاف

١٠١- المصارف الشرعية للأوقاف، من إصدارات الأمانة العامة للأوقاف الطبعة الثانية، أودع بإدارة المعلومات والتوثيق بالأمانة العامة للأوقاف تحت رقم (٥١) بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٤م.

١٠٢- سجل الريادة- الجوائز التي فازت بها الأمانة العامة للأوقاف ١٩٩٣- ٢٠١٠م، أودع بإدارة المعلومات والتوثيق بالأمانة العامة للأوقاف تحت رقم (٥٨) بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٧م.

١٠٣- التوجيه- الثواب أم العقاب، د. بدر ملك، سلسلة تربية الأبناء الرابعة- خير الأمور الوسط، أودع لدى إدارة المعلومات والتوثيق تحت رقم (٦١/٢٧/٤/٢٠٠٤م)، الأمانة العامة للأوقاف، الصندوق الوقفي للتنمية العلمية والاجتماعية.

١٠٤- تجربة الأمانة العامة للأوقاف فى طرح البرامج الاجتماعية والثقافية والحملات التوعوية فى المجال الاجتماعي والتربوي، محمد حسان، نورى داود الداود، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى السنوي الخامس للمعلمات ٣-٥ ديسمبر، ٢٠٠٥ م، أودع بمركز المعلومات بالأمانة العامة للأوقاف تحت رقم (٩٣ / ٢١ / ٩ م ٢٠٠٥) .

١٠٥- إطلالة مجتمعية- انجازات الصندوق الوقفي للتنمية العلمية والاجتماعية لعام ٢٠٠٣م، إصدارات الأمانة العامة للأوقاف- الصندوق الوقفي للتنمية العلمية والاجتماعية، أودع بمركز المعلومات تحت رقم: ١٤٨/١٤/١٢/٢٠٠٣، الأمانة العامة للأوقاف- دولة الكويت.

١٠٦- تجربة النهوض بالدور التنموي في دولة الكويت، داهي الفضلي، الأمانة العامة للأوقاف، مركز المعلومات، رقم السجل ٢٥٢٣، رقم التصنيف ٦١ ت، بتاريخ ٢٠ / ٧ / ١٩٩٩ م.

١٠٧- مهارات الإدارة والعمل التطوعي، مشروع وقف الوقت لرعاية العمل التطوعي- الموسم التدريبي الأول، ٢٠٠٣م،الأمانة العامة للأوقاف، دولة الكويت.

١٠٨- السند الشرعي للأعمال التطوعية والأوقاف (من القران والسنة والفقه) د.عمر مختار القاضي، ورقة عمل مقدمة إلى الموسم التدريبي

السادس لتأهيل وتدريب المتطوعين، مشروع وقف الوقت لرعاية العمل التطوعي، الأمانة العامة للأوقاف، دولة الكويت، ١٤٢٩ - ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ م.

١٠٩- مشروع رعاية طالب العلم، لجنة الإشراف التأسيسية لمشروع رعاية طالب العلم، الأمانة العامة للأوقاف، دولة الكويت جمادي الآخر١٤١٨هـ/ اكتوبر ١٩٩٧م.

١١٠- آفاق التعاون المشترك، المعهد العالي للفكر الإسلامي، مكتب الأردن أودع بمركز المعلومات بالأمانة العامة للأوقاف تحت رقم (٦٧) بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٤م.

دراسات متخصصة:

١١١- مسيرة العمل التطوعي، إصدار جمعية متطوعي الأمارات، تنفيذ واخراج (الشرط الأوسط) ميبا للإعلان وتنظيم المعارض، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٣م.

١١٢- قانون تنظيم العمل التطوعي والإنساني لعام ٢٠٠٦، وزارة الشؤون الإنسانية- مفوضية العون الإنساني، جمهورية السودان.

١١٣- فتاوى الوقف على المذاهب الأربعة، حيدر التوم خليفة، إصدارات هيئة علماء السودان بالتعاون مع هيئة الأوقاف الإسلامية الاتحادية- وزارة الإرشاد والأوقاف- سلسلة الفتاوى رقم (٣)- الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.

مواقع إلكترونية

114- www.ibntaimiah.com/index.php?pp=munath&ban=7

115 - www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=245008

116 - www.al-eman.com

http://vb.arabseyes.com/t28325.html - 117

http://www.wamy11.com - 118

www.ssaid.net - 119

www.anotmlife.net - 120

www.qcfva.org/main - 121

www.swmsa.com - 122

www.ngoce.org - 123

www.almoslim.net - 124

- 125

www.alkhaleej.co.ae - 126

www.socialar.com - 127

www.sdnp.ko - 128

www.arabvolunteering.org - 129

www.arabvol.org - 130

www.ar.globalvoicesonline.org - 131

قائمة الكتب والدراسات الصادرة عن الأمانة العامة للأوقاف في مجال الوقف والعمل الخيري التطوعي

أولا: سلسلة الأبحاث الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف:

١-إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية، د.فؤاد عبد الله العمر، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م (الطبعة الثانية ١٤٣١ هـ/٢٠١٠م).

٢-الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي، د. أحمد محمد السعد ومحمد علي العمري، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٣-الوقف والعمل الأهلي في المجتمع الإسلامي المعاصر (حالة الأردن)، د. ياسر عبد الكريم الحوراني، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٤-أحكام الوقف وحركة التقنين في دول العالم الإسلامي المعاصر (حالة جمهورية مصر العربية)، عطية فتحي الويشي، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٥-حركة تقنين أحكام الوقف في تاريخ مصر المعاصر، علي عبد الفتاح علي جبريل، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٦-الوقف ودوره في دعم التعليم والثقافة في المملكة العربية السعودية خلال مائة عام، خالد بن سليمان بن علي الخويطر، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م (الطبعة الثانية - مزيدة ومنقحة ١٤٣٢ هـ/٢٠١١)م.

٧-دور الوقف في مجال التعليم والثقافة في المجتمعات العربية والإسلامية المعاصرة(دولة ماليزيا المسلمة نموذجا)، د.سامي محمد الصلاحات، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٨-التطور المؤسسي لقطاع الأوقاف في المجتمعات الإسلامية (حالة مصر)، مليحة محمد رزق، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٩-التطور المؤسسي لقطاع الأوقاف في المجتمعات الإسلامية المعاصرة(دراسة حالة المملكة العربية السعودية)، محمد أحمد العكش، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

١٠-الإعلام الوقفي (دور وسائل الاتصال الجماهيري في دعم وتطوير أداء المؤسسات الوقفية)، د .سامي محمد الصلاحات، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

١١-تطوير المؤسسة الوقفية الإسلامية في ضوء التجربة الخيرية الغربية (دراسة حالة)، د .أسامة عمر الأشقر، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م (الطبعة الثانية-مزيدة ومنقحة ١٤٣١هـ/٢٠١٠م).

١٢-استثمار الأموال الموقوفة(الشروط الاقتصادية ومستلزمات التنمية)، د. فؤاد عبد الله العمر، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

١٣-اقتصاديات نظام الوقف في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي بالبلدان العربية والإسلامية (دراسة حالة الجزائر)، ميلود زنكري وسميرة سعيداني، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

١٤-دور الوقف في إدارة موارد المياه والمحافظة على البيئة في المملكة العربية السعودية، د. نوبي محمد حسين عبد الرحيم، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

١٥-دور الوقف في إدارة موارد المياه والمحافظة على البيئة، د .عبدالقادر بن عزوز، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

١٦-أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على نظام الوقف (السودان حالة دراسية)، الرشيد علي صنقور، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

١٧-توثيق الأوقاف حماية للوقف والتاريخ (وثائق الأوقاف السنية بمملكة البحرين)، حبيب غلام ناماليتي، ١٤٣٥هـ/٢٠١٣م.

١٨-توثيق الأوقاف ونماذج لحجج وقفية ومقارنتها، أحمد مبارك سالم، ١٤٣٥ هـ/٢٠١٤م.

١٩-إسهام نظام الوقف في تحقيق المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، أ. د. نور الدين مختار الخادمي، ١٤٣٦ هـ/٢٠١٥م.

ثانيا: سلسلة الرسائل الجامعية:

١-دور الوقف الإسلامي في تنمية القدرات التكنولوجية، (ماجستير)، م.عبد اللطيف محمد الصريخ، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م (الطبعة الثانية ١٤٣١ هـ/٢٠١٠م).

٢-النظارة على الوقف، (دكتوراه)، د. خالد عبد الله الشعيب، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٣-دور الوقف في تنمية المجتمع المدني "الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت نموذجا"، (دكتوراه)، د.إبراهيم محمود عبد الباقي،١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٤-تقييم كفاءة استثمارات أموال الأوقاف بدولة الكويت، (ماجستير)، أ.عبد الله سعد الهاجري،١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٥-الوقف الإسلامي في لبنان (١٩٤٣-٢٠٠٠م) إدارته وطرق استثماره "محافظة البقاع نموذجا"، (دكتوراه)، د. محمد قاسم الشوم، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٦-دراسة توثيقية للعمل التطوعي في دولة الكويت: مدخل شرعي ورصد تاريخي، (دكتوراه)، د. خالد يوسف الشطي، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م (الطبعة الثانية ١٤٣١هـ/٢٠١٠م).

٧-فقه استثمار الوقف وتمويله في الإسلام (دراسة تطبيقية عن الوقف في الجزائر)، (دكتوراه)، د. عبد القادر بن عزوز، ١٤٢٩ هـ/٢٠٠٨م.

٨-دور الوقف في التعليم بمصر (١٢٥٠-١٧٩٨م)، (ماجستير)، عصام جمال سليم غانم، ١٤٢٩ هـ/٢٠٠٨م.

٩-دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية/دراسة حالة مؤسسة فورد (١٩٥٠-٢٠٠٤)، (ماجستير)، ريهام أحمد خفاجي، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

١٠-نظام النظارة على الأوقاف في الفقه الإسلامي والتطبيقات المعاصرة (النظام الوقفي المغربي نموذجًا)، (دكتوراه)، د.محمد المهدي، ١٤٣١ هـ/٢٠١٠م.

١١-إسهام الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية والثقافية بالمغرب خلال القرن العشرين (دراسة تحليلية)، (ماجستير)، عبد الكريم العيوني، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

١٢-تمويل واستثمار الأوقاف بين النظرية والتطبيق (مع الإشارة إلى حالة الأوقاف في الجزائر وعدد من الدول الغربية والإسلامية)، (دكتوراه)، د.فارس مسدور، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

١٣-الصندوق الوقفي للتأمين، (ماجستير)، هيفاء أحمد الحجي الكردي، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

١٤-التنظيم القانوني لإدارة الأوقاف في العراق، (ماجستير)، د. زياد خالد المفرجي، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

١٥-الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف (دراسة حالة الجزائر)، (دكتوراه)، د. كمال منصوري، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

١٦-الوقف الجربي في مصر ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر الهجريين (وكالة الجاموس نموذجاً)، (ماجستير)، أحمد بن مهني بن سعيد مصلح، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

١٧-التأمين التعاوني من خلال الوقف الإسلامي (المشكلات والحلول في ضوء تجربتي باكستان وجنوب إفريقيا)، (ماجستير)، مصطفى بسام نجم، ١٤٣٥هـ/٢٠١٣م.

١٨-وقف حقوق الملكية الفكرية (دراسة فقهية مقارنة)، (دكتوراه)، د. محمد مصطفى الشقيري، ١٤٣٥ هـ/٢٠١٤م.

١٩-الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت ودورها في تنمية المجتمع (التنمية الأسرية نموذجا)، (ماجستير)، محمد عبد الله الحجي، ١٤٣٦ هـ/٢٠١٥م.

ثالثا: سلسلة الكتب:

١-الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف، د .عبد الستار أبو غدة ود .حسين حسين شحاته، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

٢-نظام الوقف في التطبيق المعاصر(نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات)، تحرير: محمود أحمد مهدي، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م، بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة.

٣-استطلاع آراء المواطنين حول الإنفاق الخيري في دولة الكويت، إعداد الأمانة العامة للأوقاف، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٤-LE WAQF EN ALGÉRIE À L'ÉPOQUE OTTOMANE XVII è - XIX è، د . ناصر الدين سعيدوني، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م (الطبعة الثانية ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م).

٥-التعديات الصهيونية على الأوقاف والمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين (١٩٤٨-٢٠١١م)، إبراهيم عبد الكريم، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

٦- الأربعون الوقفية، د .عيسى صوفان القدومي، ١٤٣٦ هـ/٢٠١٥م.

٧-القطاع الثالث والمسؤولية الاجتماعية (الآفاق والتحديات - الكويت أنموذجا)، لبنى عبد العزيز صالحين، ١٤٣٦ هـ/٢٠١٥م.

رابعا: سلسلة الندوات:

١-ندوة: نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الأمانة

العامــة للأوقاف بدولة الكويت، وعُقــدت في بيروت بين ٨-١١ أكتوبر ٢٠٠١م، شارك فيها لفيف من الباحثين والأكاديميين.

٢- Les Fondations Pieuses (Waqf) En Méditerranée : Enjeux De Société، Enjeux De Pouvoir، مجموعــة من المفكرين، ٢٠٠٤م (الطبعة الثانية ١٤٣٠ هـ/٢٠١٠م).

٣-أعمــال ندوة «الوقف والعولمة» (بحوث ومناقشــات الندوة الدولية الأولى لمجلــة أوقــاف التي نظمتها الأمانة العامة للأوقاف بدولــة الكويت بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة وجامعة زايد بدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أبريل ٢٠٠٨م تحت شــعار «الوقف والعولمة...استشــراف مستقبل الأوقاف في القرن الحادي والعشرين»)، ٢٠١٠م.

٤-الأحــكام الفقهية والأســس المحاســبية للوقــف، د.عبد الســتار أبو غدة ود.حسين حسين شحاته، الطبعة الثانية ١٤٣٥ هـ/٢٠١٤م.

خامسا: سلسلة الكتيبات:

١-موجز أحكام الوقف، د.عيسى زكي، الطبعة الأولى جمادى الآخرة ١٤١٥هـ/ نوفمبر ١٩٩٤م، والطبعة الثانية جمادى الآخرة ١٤١٦هـ/نوفمبر ١٩٩٥م.

٢-نظــام الوقــف الإســلامي: تطوير أســاليب العمــل وتحليــل نتائج بعض الدراســات الحديثة، د.أحمد أبو زيد، بالتعاون مع المنظمة الإســلامية للتربية والعلوم والثقافة «الإيسيسكو» بالرباط بالمملكة المغربية، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٣-الوقف الإســلامي: مجالاتــه وأبعــاده، د.أحمد الريســوني، بالتعاون مع المنظمة الإســلامية للتربيــة والعلوم والثقافة «الإيسيســكو» بالربــاط بالمملكة المغربية، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

سادسا: مجلة أوقاف (مجلة نصف سنوية تعنى بشؤون الوقف والعمل الخيري): صدر منها ٢٧ عددا حتى نوفمبر ٢٠١٤م.

سابعا: سلسلة الترجمات:

١-من قسمات التجربة البريطانية في العمل الخيري والتطوعي، جمع وإعداد وترجمة: بدر ناصر المطيري، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٢-وقفيات المجتمع: قوة جديدة في العمل الخيري البريطاني، تأليف: كالبانا جوشي، ترجمة: بدر ناصر المطيري، صفر ١٤١٧هـ/يونيو١٩٩٦م.

٣-المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية، تأليف: اليزابيث بوريس، ترجمة المكتب الفني بالأمانة العامة للأوقاف، جمادي الآخرة ١٤١٧هـ، نوفمبر ١٩٩٦م.

٤-جمع الأموال للمنظمات غير الربحية «دليل تقييم عملية جمع الأموال»، تأليف: آن ل.نيو وبمساعدة وللسون سي ليفيس، ترجمة مطيع الحلاق، ١٩٩٧/٧م.

٥-الجمعيات الخيرية للمعونات الخارجية (التجربة البريطانية)، تأليف: مارك روبنسون، تقديم وترجمة: بدر ناصر المطيري، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٦-المحاسبة في المؤسسات الخيرية، مفوضية العمل الخيري لإنجلترا وويلز، يوليو ١٩٩٨م.

٧-العمل الخيري التطوعي والتنمية: استراتيجيات الجيل الثالث من المنظمات غير الحكومية(مدخل إلى التنمية المرتكزة على الإنسان)، تأليف: ديفيد كورتن، ترجمة: بدر ناصر المطيري، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٨-(Islamic Waqf Endowment): نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية عن كتيب "الوقف الإسلامي: مجالاته وأبعاده"، ٢٠٠١م.

٩-فريق التميز: الإستراتيجية العامة للعمل التطوعي في المملكة المتحدة، مشروع وقف الوقت، ترجمة إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية بالأمانة العامة للأوقاف، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٠-(Kuwait Awqaf Public Foundation: An overview): نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية عن كتيب "نبذة تعريفية عن الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت"، ٢٠٠٤م.

١١-(A Summary Of Waqf Regulations): نسخة مترجمة لكتيب "موجز أحكام الوقف"، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م (الطبعة الثانية ١٤٣١هـ/٢٠١٠م).

١٢-(A Guidebook to the Publications of Waqf Projects' Coordinating State in the Islamic World): نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية عن كتيب "دليل إصدارات مشاريع الدولة المنسقة للوقف في العالم الإسلامي"، ٢٠٠٧م- (الطبعة الثانية ١٤٣٣ هـ/٢٠١٢م مزيدة).

١٣-(A Guidebook to the Projects of the Waqf Coordinating State in the Islamic World): نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية عن كتيب "دليل مشاريع الدولة المنسقة في العالم الإسلامي"، ٢٠٠٧م.

١٤-(Women And Waqf)، Iman Mohammad Al Humaidan، : نسخة مترجمة عن كتاب "المرأة والوقف"، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

١٥-(The Contribution of Waqf to non-Governmental Work and Social Development)، Dr.Fuad Abdullah Al Omar: نسخة مترجمة عن كتاب "إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية"، ١٤٣٥ هـ/٢٠١٣م.

١٦-الأوقاف في مقدونيا خلال الحكم العثماني، تأليف وترجمة: د.أحمد شريف،

مراجعة وتحرير علمي: إدارة الدارسات والعلاقات الخارجية، ١٤٣٥ هـ/٢٠١٤م.

ثامنا: إصدارات منتدى قضايا الوقف الفقهية:

١-أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول (بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة والمنعقد بدولة الكويت في الفترة من ١٥-١٧ شعبان ١٤٢٤هـ الموافق ١١-١٣ أكتوبر ٢٠٠٣م)، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٢-أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الثاني (بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة والمنعقد بدولة الكويت في الفترة من ٢٩ ربيع الأول-٢ ربيع الثاني ١٤٢٦هـ الموافق ٨-١٠ مايو ٢٠٠٥م)، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٣-أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الثالث (بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة والمنعقد بدولة الكويت في الفترة من ١١-١٣ ربيع الثاني ١٤٢٨هـ الموافق ٢٨-٣٠ أبريل ٢٠٠٧م)، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٤-أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الرابع (بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المملكة المغربية والبنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية المنعقد بالعاصمة المغربية الرباط في الفترة من ٣ -٥ ربيع الثاني ١٤٣٠هـ الموافق ٣٠/٣-١/٤/٢٠٠٩م)، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

٥-أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الخامس (بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع رئاسة الشؤون الدينية والمديرية العامة للأوقاف بالجمهورية التركية والبنك الإسلامي للتنمية بجدة والمنعقد

بإسطنبول في الفترة من ١٠-١٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ الموافق ١٣-١٥ مايو ٢٠١١م)، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

٦-أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية السادس (بحوث ومناقشات المنتدى الذي نظمته الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر والبنك الإسلامي للتنمية بجدة والمنعقد بالعاصمة القطرية "الدوحة" في الفترة من ٣ -٤ رجب ١٤٣٤ هـ الموافق ١٣ -١٤ مايو ٢٠١٣م)، ١٤٣٥هـ/٢٠١٣م.

تاسعا: كشافات أدبيات الأوقاف:

١-كشاف أدبيات الأوقاف في دولة الكويت، ١٩٩٩م.

٢-كشاف أدبيات الأوقاف في جمهورية إيران الإسلامية، ١٩٩٩م.

٣-كشاف أدبيات الأوقاف في المملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين، ١٩٩٩م.

٤-كشاف أدبيات الأوقاف في المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠م.

٥-كشاف أدبيات الأوقاف في جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٠م.

٦-كشاف أدبيات الأوقاف في المملكة المغربية، ٢٠٠١م.

٧-كشاف أدبيات الأوقاف في الجمهورية التركية، ٢٠٠٢م.

٨-كشاف أدبيات الأوقاف في جمهورية الهند، ٢٠٠٣م.

٩-الكشاف الجامع لأدبيات الأوقاف، ٢٠٠٨م.

عاشرا: مطبوعات إعلامية:

١-دليل إصدارات مشاريع الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف، ٢٠٠٧م (الطبعة الثانية ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م مزيدة).

٢-دليل مشاريع الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف، ٢٠٠٧م.

٣- (١٦) إطلالة دولية، ٢٠١٤م.

حادي عشر: مطبوعات أخرى:

١- أطلس الأوقاف، ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣م.

٢- معجم تراجم أعلام الوقف، ١٤٣٥ هـ / ٢٠١٤م.

٣ - قاموس مصطلحات الوقف (الجزء الأول: حرف الألف)، نسخة تجريبية، ١٤٣٦ هـ / ٢٠١٥م.

الأمانة العامة للأوقاف

هـي هيئة حكومية مسـتقلة بدولـة الكويت، معنية بـإدارة الأوقاف الكويتية واستثمارها، وصرف ريعها في المصارف الشرعية طبقا لشروط الواقفين وفي إطار أحكام القانون.

أسست الأمانة بموجب المرسوم الأميري رقم ٢٥٧ الصادر بتاريخ ٢٩ جمادى الأولـى ١٤١٤ هـ الموافق ١٣ نوفمبـر ١٩٩٣م. وتتمثل رؤيتها فـي "التميز في استثمار الوقف، وصرف ريعه، وتعزيز ثقافته بشراكة مجتمعية فاعلة".

وتتلخص رسالتها في "الدعوة للوقف، وإدارة شؤونه وفق الضوابط الشرعية من خلال عمل مؤسسـي متميز كأداة لتنمية المجتمع الكويتي، وكنموذج يحتذى به محليا وعالميا".

مشروع "مداد" الوقف

هـو أحد المشـاريع العلمية الـذي تنفذه الأمانة العامة للأوقـاف ممثلة لدولة الكويت بصفتها "الدولة المنسـقة لجهود الدول الإسـلامية فـي مجال الوقف"، طبقا لقرار المؤتمر السادس لوزراء أوقاف الدول الإسلامية الذي انعقد بالعاصمة الاندونيسـية "جاكرتا" في أكتوبر سـنة ١٩٩٧م. ويضم السلاسل الآتية: سلسلة الدراسـات الفائزة في مسـابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف، سلسلة الرسائل الجامعية، سلسلة الكتب، سلسلة الندوات، سلسلة الكتيبات، سلسلة الترجمات.

سلسلة الكتب

وتهدف هذه السلسـلة إلى نشـر الكتـب في مجال الوقـف والعمل الخيري التطوعي، لتعريف عموم القراء بالمسائل المتعلقة بقضايا الوقف والعمل الخيري التطوعـي، وتشـجيع البحث العلمي الجـاد والمتميز في مجـال الوقف والعمل الخيري التطوعي، والسعي لتعميم الفائدة المرجوة.

هذا الكتاب

يتناول قضية ذات أبعاد اجتماعية هامة، ألا وهي القطاع الثالث (الخيري) غير الهادف للربح ودوره في تحقيق الأهداف المجتمعية في الواقع المعاصر، ومدى حاجة الأمة العربية والإسلامية له، وإمكانية الإستفادة من التجارب الإقليمية والعالمية في هذا الميدان، والتعرض لواقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الخيرية وترسيخ ثقافة العمل الخيري، وأهم التحديات والعقبات التى تعترض مسيرة البناء الاجتماعى للعمل الخيرى في العالم العربي والإسلامي، ورصد مجموعة من الحلول والمقترحات لمواجهة هذه التحديات، وكيفية استثمار روافد القطاع الثالث من أجل النهوض بالعمل الخيرى اجتماعيا. مع تسليط الضوء على المؤسسة الوقفية باعتبارها أكبر وأهم مؤسسة خيرية للقطاع الثالث في العالم العربي والإسلامى.

أودع بإدارة المعلومات والتوثيق بالأمانة العامة للأوقاف
تحت رقم (١٢) بتاريخ (٢٠١٥/٢/١٧م)

مشروع مدار الوقف

انطلاقًا من تكليف دولة الكويت كدولة منسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف من قبل المؤتمر السادس لوزراء أوقاف الدول الإسلامية الذي انعقد بالعاصمة الإندونيسية "جاكرتا " في أكتوبر من سنة ١٩٩٧م، فقد أولت الأمانة العامة للأوقاف اهتمامًا بالغًا بإثراء المكتبة الوقفية بأحدث العناوين في مجال الوقف، متبنية إحياء حركة البحث العلمي في كل ما يتعلق بالوقف، إلى أن تطور العمل في مشروع نشر وترجمة وتوزيع الكتب الوقفية ليصبح "مشروع مدار الوقف"، ويضم المشروع عددًا من السلاسل هي:

أولاً : سلسلة الأبحاث الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف.
ثانيًا : سلسلة الرسائل الجامعية.
ثالثًا : سلسلة الكتب.
رابعًا : سلسلة الندوات.
خامسًا : سلسلة الكتيبات.
سادسًا : سلسلة الترجمات.

الأمانة العامّة للأوقاف

الأمانة العامة للأوقاف – دولة الكويت
www.awqaf.org.kw

رسالة الأمانة العامة للأوقاف هي نشر الثقافة الوقفية
لذا فكل إصداراتها غير مخصصة للبيع